



دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: إدارة دولية

إشراف الأستاذ:
د. حسين قادرى

إعداد الطالب:
عبد الوهاب لوصيف

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الأستاذ مرابط	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الحاج لخضر - باتنة	الصفة
أ. د. حسين قادرى	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر - باتنة	مسرفاً ومقرراً	رئيس
د. محمد الأمين لعجال	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد خير بسكرة	عضو مناقشاً	
د. عبد الله الهاشمي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الحاج لخضر - باتنة	عضو مناقشاً	

السنة الجامعية:
2012-2013

الله
حَمْدُ

إلى روح بدي الساجدة في ثنايا الخلوة.

إلى الوالدين الحريمين عرقانا على التضحية والعطاء.

إلى زوجتي على الدعم والمساندة.

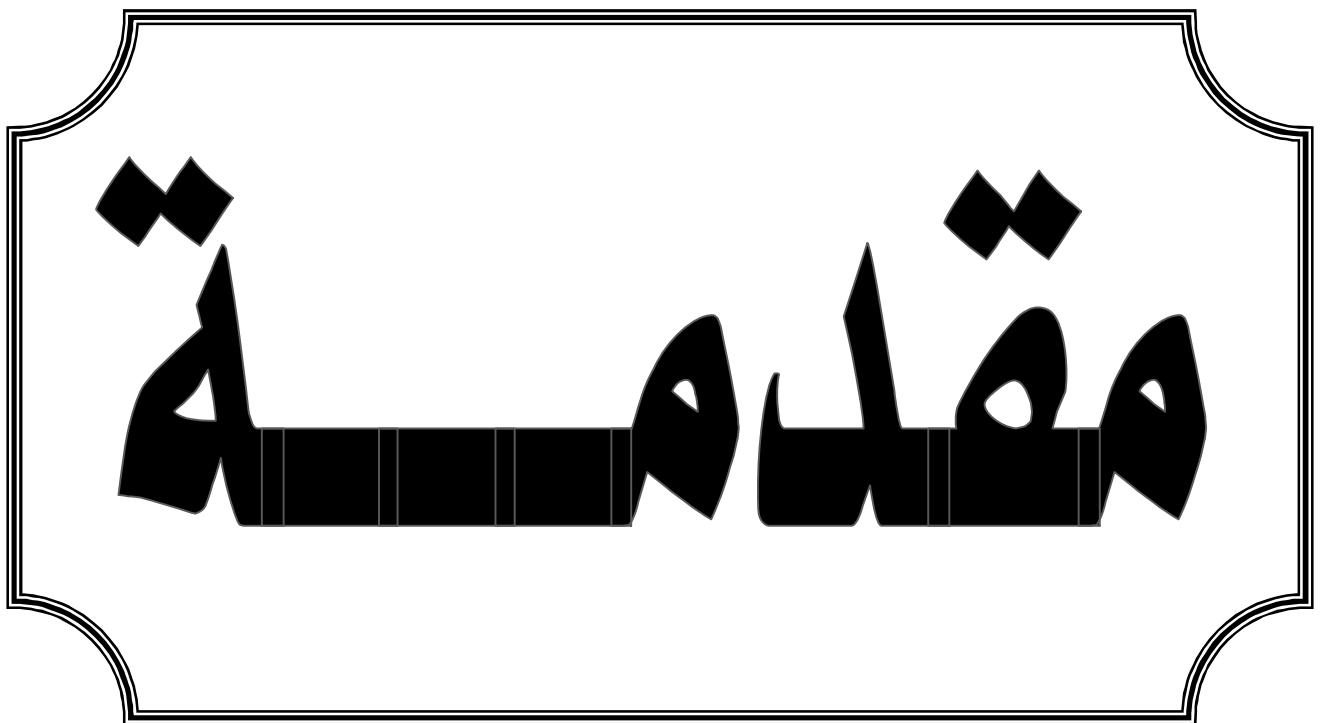
إلى إخوانني وأخواتي على الدعم المعنوي.

شـرـوعـةـان

الأستاذ المشرف على تقبيله مسؤولية الإشراف على هذا البحث و على نصائحه.
توجيهاته، وتشبيعاته وسائل المولى جل وعلا أن يجعل ذلك في ميزان حسناته.
إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية على المجهودات المبذولة لتكويننا

في فندرتي ما قبل وما بعد التدرج.

إلى كل زملاء الدراسة على التشبيح والتمنياته بالتفقيق.



شكلت منطقة الشرق الأوسط نقطة ساخنة وخطيرة، لا بل النقطة الأكثر سخونة في العالم، وأن موضوع انتشار أسلحة الدمار الشامل يمثل جانباً مهماً من الباحث حول مسألة الأمن في الشرق الأوسط منذ السبعينات، حيث شكلت الثورة الإسلامية في إيران 1979 أحد أبرز التحولات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما ساهم في إعطاء الحركة الدينية السياسية في المنطقة بشكل خاص قوة دعم كبيرة، وتصاعدت هذه الحركة في نفوذها السياسي والثقافي لتكون أحد قسمات البنية السياسية، والاجتماعية في المنطقة واحد طابع العنف يصيغ هذه الحركة بين الحين والآخر.

لم تكن الثقافة السياسية في المنطقة أقل تأثيراً بهذه الثورة، فقد أحبت الثورة مفاهيم تاريخية ومعاصرة كالضعف، والاستكبار، ولؤلؤة الفقيه، والثقافة الاستشهادية، كما دلت هذه الثورة على إشكالية التوفيق بين منظومة القيم الدينية، والمفاهيم السياسية الغربية كالديمقراطية، وكيف استطاع نظام الثورة أن يكيف هذه المفاهيم بشكل منع النظام قدرًا من المرونة للتعامل مع تعقيدات العلاقات الدولية ب مختلف انعكاساتها، ومع نهاية الحرب الباردة، وبروز نظام عالمي جديد، من بين أهم مميزاته الطبيعة الشاملة، والكونية ل مختلف المشاكل والقضايا التي تعاني منها المعمورة كالأوبئة القاتلة والعاشرة للقارارات، مروراً ب مختلف الكوارث الطبيعية كالأمطار الحمضية، والاقتباس الحراري وصولاً إلى هاجس انتشار الأسلحة غير التقليدية أو بالأحرى أسلحة الدمار الشامل ومنها الأسلحة النووية، ولهذا الغرض حاولت الأمم المتحدة كمنظمة عالمية ومختلف الوكالات المتخصصة التابعة لها مواكبة هذه القضايا محاولة إيجاد الحلول اللازمة في ظل تنامي ظاهرة العولمة، وما أفرزته من أطروحات الانتقال من حوكمة دولية إلى حوكمة عالمية ل مختلف المشاكل والقضايا. ومن أهم القضايا التي أخذت قسطاً كبيراً من الاهتمام سواءً سياسياً أو إعلامياً أو اقتصادياً على المستوى الشعبي، والإقليمي، والدولي ما يعرف إعلامياً بأزمة الملف النووي الإيراني منذ إرهادات اكتشافه من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 2002 عن طريق معلومات قدمتها مجموعة معارضة لنظام إيران، وهي منظمة مجاهدي خلق. ومنذ ذلك التاريخ والقبضـة الجديدة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية، و مختلف الأطراف الدولية من جهة، والنظام الإيراني من جهة أخرى.

سنحاول معرفة مختلف تداعيات هذا الصراع، ومدى تحكم الوكالة الدولية للطاقة الذرية ب مختلف لوائحها القانونية، في معالجة هذا الملف من خلال دراستنا لمختلف السياقات والتحديات والسيناريوهات المحتملة التي ستفضي إليها هذه الدراسة.

١ - التعريف بالموضوع:

تصاعدت أهمية قضية انتشار الأسلحة النووية في العالم ضمن السياسات العالمية بصفة عامة، وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة. بشكل غير مسبوق مع بداية القرن الواحد والعشرين، وتحديداً في أعقاب أحداث 11/09/2001 حين برز خطاب على الساحة الدولية يساوي بين الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل خاصة منها النووية، وهذا نتيجة التخوف العالمي من وصول هذه الأسلحة إلى مجموعات أو أفراد متشددين قد يستعملون في كارثة كونية، تهدد الحضارة الإنسانية، واعتبارهما أي - الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل - عدوان يجب محاربتهم، لأنها معركة الحضارة، ومعركة الخير ضد الشر، وبتصنيف إيران ضمن محور الشر وفق المنظور الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وجدت إيران نفسها في موقف صعب خاصة وأن نشاطها في ميدان النزرة لازمه غموض وتنسر منذ البدايات الأولى للمشروع النووي الإيراني.

ومن هنا تعاملت وكالة الطاقة الذرية (IAEA) بكل حزم مع تداعيات الملف النووي الإيراني على مستوى مختلف أجهزة، ولوائح الوكالة من أجل التأكد من سلمية البرنامج النووي الإيراني، وهذا نتيجة العقيدة العسكرية للنظام الإيراني التي تقوم على استحضار المنظومة القيمية التراثية الفارسية التوسعية من جهة، وبين القيم الإسلامية الشيعية - تصدير الثورة - من جهة أخرى، وسعى إيران لامتلاك قدرة نووية تنسجم مع عقيدتها العسكرية التي تتوقع عدة مخاوف أمنية يمكن أن تشكل خطرًا على منها، ومصالحها الإستراتيجية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ- الدول الغربية عموماً، والولايات المتحدة الأمريكية خصوماً تمثل العدو الأساسي للثورة الإيرانية، ولم يتردد مرشد الثورة الإيرانية آية الله الخميني بوصفها الشيطان الأكبر.

ب- تعتبر إسرائيل في نظر إيران كيانًا غريبًا ومحتلًا، يشكل خطرًا مباشرًا عليها بينما وأنها الوحيدة التي تمتلك السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط.

ج - الدول العربية ذات التوجه السني يمكن أن تشكل خطراً على الجمهورية الإسلامية الإيرانية خاصة وأن معظمها متحالف مع القوى الغربية، ونقصد هنا الدول الخليجية.

د - وجود بؤر توتر خطيرة في محيط إيران، كالصراع الهندي الباكستاني، والصراع العربي الإسرائيلي، إضافة إلى الصراعات الدولية حول النفط في المنطقة.

2 - أسباب اختيار الموضوع:

ما لاشك فيه أن اختيار مواضيع البحث العلمي لا يكون احتياطياً، وإنما يستند إلى مبررات علمية، وموضوعية إضافة إلى المبررات الذاتية منها، ويستند اختيارنا لهذا الموضوع على الآتي:

1-2 - المبررات الذاتية:

تتمثل في ميل الباحث إلى دراسة مختلف التطورات التي عرفتها الأسلحة النووية إضافة إلى العوامل التي ساعدت على ظهور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والأدوار التي يجب القيام بها من أجل الحد من الانتشار النووي، إضافة إلى رغبة الباحث من جهة أخرى دراسة الحالة الإيرانية الفريدة على الساحة الدولية من خلال جملة المتناقضات التي تحيط بهذا الملف، سياسياً، واقتصادياً، واستراتيجياً كون إيران تقع ضمن منطقة تعد الأكثر حضوراً على المستوى العالمي كونها المصدر الأول للطاقة في العالم إضافة إلى وجود دولة نووية ألا وهي إسرائيل.

2-2 - المبررات الموضوعية:

تعتبر وكالة الطاقة الذرية أحد أهم الوكالات المتخصصة، التابعة للأمم المتحدة، ومحاولة من فهم واستيعاب التطورات الدولية الراهنة أين أصبحت المسائل، والقضايا تأخذ أبعاداً عالمية وإن كانت محلية، وهنا يبرز الصدى الكوبي لختلف القضايا المطروحة.

المساهمة من خلال هذا البحث المتواضع الولوج إلى استبصارات جديدة، تساعدنا نحن طلبة العلوم السياسية على فهم مختلف السياسات الدولية من خلال منظومة المنظمات الدولية بصفة خاصة، والمنظمات المتخصصة بصفة عامة وهذا بالاعتماد على مختلف الدراسات النظرية الأكاديمية في ميدان العلاقات الدولية.

إضافة إلى بعض الأدبيات الخاصة بهذا الموضوع كالثورة النووية، والديمقراطية، وعدم تمكنها من منع إنتاج وانتشار الأسلحة النووية، إضافة إلى مفهوم الثورة الإسلامية الذي جسد في إيران، واتهامات اكتساب مقومات القوة العسكرية إضافة مختلف أدوار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

3- إشكالية البحث:

لمعالجة الموضوع السالف الذكر تتمحور إشكالية البحث عن الدور الذي لعبته وكالة الطاقة الذرية في حلحلة الملف النووي الإيراني خلال الفترة الممتدة من 2002-2010 وفق التالي:

- كيف أدارت وكالة الطاقة الذرية الملف النووي الإيراني في الفترة الممتدة بين 2002-2010؟

وتترفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية نورد منها الآتي:

أ- ما هي دوافع، وخلفيات إنشاء وكالة الطاقة الذرية، وما هي مختلف الأدوار المنوط بها فيما يخص منع الانتشار النووي وترقية استخدامه.

ب- كيف كانت بدايات البرنامج النووي، وكيف تطور عبر مختلف المراحل التي مر بها؟

ج- ما هي المواقف الإقليمية، والدولية من البرنامج النووي الإيراني؟

د- كيف أثرت مختلف التغيرات الدولية على الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارتها للملف النووي الإيراني؟

هـ- ما هي السيناريوهات المحتملة لمعالجة الملف النووي الإيراني؟

لإجابة على الإشكالية المطروحة، ومختلف الأسئلة الفرعية المرتبطة بها نقترح الفرضيات التالية:

* كلما كان تعامل وكالة الطاقة الذرية بشفافية مع احترام حق إيران في التكنولوجيا النووية السلمية كلما أدى ذلك إلى سهولة الوصول إلى حلول مرضية للطرفين.

* إن تعامل وكالة الطاقة الذرية مع بعض الملفات النووية بعض الغموض كالملف الإسرائيلي يؤدي حتماً إلى فقدانها للمصداقية أمام الطرف الإيراني.

* كلما كانت الدبلوماسية الإيرانية ملنة، ومستوعبة للمتغيرات الدولية الراهنة كلما ساهم ذلك في إيجاد مخارج ناجحة لملفها النووي.

* إن تكرис الجانب القانوني، والفي في التعامل مع الملف النووي الإيراني، والابتعاد عن الجانب السياسي يساعد حتماً على معالجته وفق مختلف اللوائح والأطر القانونية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

4 - المقاربة المنهجية:

طبيعة الموضوع المراد دراسته تستوجب علينا معالجته بالاعتماد على عدة مناهج نذكر منها الآتي:

* المنهج التاريخي:

وذلك من أجل التعرض للموضوع من ناحية السياق التاريخي، وقراءة، واستبصار، وتحليل مختلف المسارات، والمحطات التي مر بها البرنامج النووي الإيراني قبل 2002 وبعده وصولاً إلى عام 2010.

* المنهج القانوني:

محاولة تحليل وفهم مدى إلزامية المنظومة القانونية فيما يخص دور وكالة الطاقة الذرية في ميدان منع انتشار الأسلحة النووية، خاصة مدى احترام معاهدـة الحد من الانتشار النووي، والبرتوكول الإضافي واتفاقيات الضمانات التي تعد من أهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

*منهج تحليل المضمون:

ويتحلى هذا المنهج في محاولتنا تحليل معظم خطابات الرسميين، بشأن الملف النووي الإيراني سواء كانوا من طرف الجمهورية الإيرانية أو المسؤولين الدوليين فيما يخص الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهذا لغرض فهم وتحليل مختلف الأطروحات والتناقضات بشأن هذا الملف، إضافة إلى تصور خارج هذا الملف وفق تصور الرسميين كل على حدى.

5- الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث:

فكلاها متعلقة بطبيعة الموضوع، حيث توجد دراسات قليلة حول هذا الموضوع، خاصة فيما يتعلق بالكتب العربية، والدراسات المحكمة، والمتخصصة، وحتى إن وجدت فهي تشير إلى الموضوع إشارات قليلة، كون الموضوع المراد دراسته موضوع حديث، ومعظم الدراسات حول إيران في الشؤون السياسية، والعسكرية، والاقتصادية صدرت في الغرب لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، وهي عادة موجهة لصناعة القرار في مؤسسات الدولة، وإلى مراكز أبحاث متخصصة لها تأثيرها المباشر في اتخاذ القرار على مستوى الدولة أو في توجيهه.

ومن جهة أخرى غياب مراكز بحث وترجمة تتولى ترجمة مختلف الدراسات والبحوث حول البرنامج الإيراني، من الفارسية إلى العربية فوت علينا فرصة الاستفادة من مختلف الأطروحات، والدراسات المنصورة باللغة الفارسية.

6- تبرير الخطة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، والتحقق من الفرضيات قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول، حيث نتطرق في الفصل الأول إلى الثورة النووية، وما أحدثته من قلب للمفاهيم على المستوى الدولي والعالمي، إضافة إلى مسار الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، حيث نستعرض في المبحث الأول البنية الهيكلية، والقانونية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومختلف الروابط القانونية، والوظيفية لهذه الوكالة مع منظمة الأمم المتحدة ومختلف المعاهدات الدولية التي تخص انتشار الأسلحة النووية، أما المبحث الثاني، فنطرقنا فيه إلى دور الوكالة الدولية للطاقة

الذرية في منع الانتشار النووي عبر مختلف الجهود الدولية، التي حاولت إرساء منظومة قانونية دولية للحد من انتشار الأسلحة النووية.

أما المبحث الثالث فخصصناه لدراسة دور الوكالة الدولية في تنمية الطاقة النووية السلمية، وتعزيز الأمن النووي العالمي.

أما الفصل الثاني فنستعرض من خلاله الطموح النووي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، عبر تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، أين نتطرق في المبحث الأول إلى خصوصية البناء السياسي للنظام الإيراني الفريد من نوعية، عبر التطرق إلى نظرية ولاية الفقيه، ومختلف المؤسسات المشكّلة للسلطات الثلاثة، إضافة إلى المؤسسات العابرة والتي تتجاوز هذه السلطات وآلية صناعة القرار المنقسم بين أحکام الدستور وإيديولوجية النظام الشيوعراطي، أما المبحث الثاني فننطرّق من خلاله إلى الأبعاد التاريخية والإستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني وذلك بالتطرق إلىخلفية التاريخية للبرنامج النووي الإيراني، ومختلف الدوافع والأهداف التي تدفع إيران نحو التقنية النووية، إضافة إلى استعراض القدرات التسليحية الإيرانية عبر مختلف قواها المسلحة، أما المبحث الثالث فننطرّق فيه إلى جملة المواقف الإقليمية، والدولية بشأن الملف النووي الإيراني.

أما الفصل الثالث فخصصناه إلى جملة التجاذبات التي تخص البرنامج النووي الإيراني بين قانون الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسياسة مختلف الفاعلين على الساحة الدولية وذلك بالتطرق خلال المبحث الأول إلى المعضلة النووية الإيرانية، وحقائق السياسة الدولية، وكيفية توظيفها لعدة معطيات كالدين، والامتداد الإقليمي كأوراق تفاوضية مع مختلف الفاعلين الدوليين للتأثير على الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أما المبحث الثاني فنستعرض من خلاله المفاوضات الدبلوماسية حول البرنامج النووي الإيراني بمختلف مسارتها، ومختلف النتائج المتوصل إليها، أما المبحث الثالث والأخير فننطرّقنا فيه إلى بدائل الدبلوماسية والمتمثلة في العقوبات الاقتصادية الدولية، ومختلف تأثيراتها الإقليمية، والدولية وفي المبحث الثالث ننطرّقنا إلى سيناريو الخيار العسكري ضد إيران وذلك بالحديث عن مختلف معوقات هذا السيناريو إضافة إلى مختلف الآثار المترتبة عنه.

وبذلك رسمنا منهجية حللنا من خلالها مختلف متغيرات موضوع البحث خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2002 إلى 2010.

الفصل الأول

الثورة النووية

ومسار الوكالة الدولية للطاقة الذرية

ارتبط السلاح النووي منذ لحظة اكتشافه الولايات المتحدة الأمريكية ارتباطاً وثيقاً، كما كان أول استخدام له إستخداماً أمريكياً في هيروشيما، ونوكازاكي عام 1945م، ثم ما لبث أن تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدعوة لمنع الإنتشار النووي، وترعى العالم في الدفاع عن تلك القضية، وتتبع، ومعاقبة الدول التي تسعى لخرق نظام منع الإنتشار النووي الذي أسهمت بقوه في وضعه. فترى كيف كانت البدايات الأولى للاكتشاف النووي؟ وما هي مختلف مسارات إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية؟ ومتى تم إنشاؤها؟

المبحث الأول:

الوكالة الدولية للطاقة الذرية دراسة بنوية.

١/ الإرهاصات الأولى لِاكتشاف الانشطار النووي:

كان إكتشاف الانشطار النووي في برلين أواخر 1938م، إيذاناً بموعد الثورة النووية في الفترة من 1938-1945، وهي ثورة علمية وتكنولوجية هائلة عبرت وجه العالم، وحددت ولا تزال توجهاته الإستراتيجية، والعسكرية، وقد انتقلت أنباء هذا الانشطار إلى مجمع الفيزيائيين في الولايات المتحدة الأمريكية، التي كان يعمل بها عدد من العلماء الأوروبيين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية تحت وطأة الفاشية، والنازية في أوروبا، وبنهاية عام 1942م، تمكنت مجموعة من العلماء بقيادة الفيزيائي الإيطالي "فرومي - Fermi" (من تصميم، وإنشاء مفاعل نووي صغير داخل جامعة شيكاغو وبدأ تشغيله في 2 ديسمبر عام 1942م ليثبت إمكانية الحصول على تفاعل انشطار نووي متسلسل، وفي الفترة الممتدة من 1942-1945 تم تنفيذ مشروع مانهاتن الكبير لإنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصناعة القنابل الذرية، وهي اليورانيوم عالي الاغذاء (التخصيب)، والبلوتونيوم، وهو أكبر برنامج علمي تكنولوجي صناعي في التاريخ، عمل فيه 15000 فرد منهم حوالي 1000 عالم، وكان من بينهم مجموعة من العلماء الحاصلين على جائزة نوبل.

وتم بناء صناعة نووية تعادل حجم صناعة السيارات الأمريكية في ذلك الوقت في مجال تخصيب اليورانيوم، وبناء المفاعلات لإنتاج البلوتونيوم، وفصل البلوتونيوم، ودورة الوقود النووي اللازمة، وتتكلف هذا المشروع 2 بليون دولار في ذلك الوقت، وفي 16/07/1945 تم تفجير قنبلة بلوتونيوم في صحراء نيومكسيكو وقدرها 20,000 طن.

- وستتطرق فيما يلي إلى بعض الأسس والجوانب التقنية التي يسمح توفرها بإنتاج أسلحة نووية.

(١) زينب عبد العظيم محمد، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الواحد والعشرين، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2007)، ص 19.

|| المفاعلات النووية:

يحتوي المفاعل النووي على قلب من المادة القابلة للإنشطار (الوقود) يتم داخله إنتاج الطاقة من خلال التحكم في تفاعل متسلسل منضبط، وتختلف المادة الإنشطارية المستخدمة وفقاً لطراز المفاعل لكنها يمكن أن تكون اليورانيوم الطبيعي (الذي يحوي ما نسبته 0,7% من اليورانيوم 235-U القابل للانشطار)⁽¹⁾ أو اليورانيوم المخصب بهدف زيادة نسبة 235-U فيه إلى نحو 3%， كما تشمل المفاعلات النووية على ثلاثة أجزاء هي: وسيلة لضبط التفاعل المتسلسل مثل: قضبان التحكم التي تستخدم في امتصاص النيوترونات، ومهدئ يحيط بالقلب القابل للانتشار، ويستخدم للحفاظ على التفاعل المتسلسل من خلال إبطاء حركة النيوترونات الأسرع، بحيث تستطيع هذه النيوترونات أن تصطدم بالنواة بسهولة أكبر، وتطلق وبالتالي عملية الانشطار النووي، وأخيراً وسيلة لتصريف الحرارة التي ينتجها داخل قبل المفاعل النووي، وهذا التفاعل المتسلسل الذي يمكن أن يطلق أيضاً البخار اللازم لدفع العقبات، وتوليد الطاقة⁽²⁾ الكهربائية.

| 1 - أنواع المفاعلات النووية:

توجد حالياً خمسة أنواع من المفاعلات النووية.

أ- المفاعلات العاملة بالماء الخفيف (LWRS): وهذا النوع يستخدم الماء العادي كمهدئ ومبرد معاً، وهذا الطراز هو الأوسع إنتشاراً في العالم.

ب- المفاعلات العاملة بالماء الثقيل (HWRS): وتستخدم المفاعلات الماء الثقيل كمهدئ ومبرد، وهو الطراز المستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج البلوتونيوم اللازم لأغراض التسلح.

ج- المفاعلات المبردة بالغاز (GCRS) أو (MAGNOX): وهذه تمتاز السرعة فيها بواسطة الغرافيت، وتبرد بواسطة غاز ثان أكسيد الكربون، ويمكن تشغيلها على وقود اليورانيوم الطبيعي الذي يوضع ضمن كسوة تدعى (MAGNOX).

⁽¹⁾- جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط1 ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (دي مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 712.

⁽²⁾- جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص ص 712-713.

د- مفاعلات الغاز عالية الحرارة (HTGRs): ويرد هذا الطراز بغاز الهليوم وقد أسرعته بواسطة الغرافيت، وهو يعمل على وقود اليورانيوم عالي التخصيب.

و- المفاعلات المولد السريعة (FBRs): ولهذا الطراز من المفاعلات قلب من اليورانيوم أو البلوتونيوم عالي التخصيب، وهو ينتج المادة الانشطارية أكثر مما يستهلك منها، وهو يعمل دون مهدئ، وله مبرد على شكل سائل عادة كالصوديوم⁽¹⁾.

III / مختلف تكنولوجيات تخصيب اليورانيوم 235-U:

أ- الإنتشار الغازي: ويتم تحويل اليورانيوم بهذه الطريقة إلى غاز، ومن ثم ينشر عبر أنبوب من معدن النيكل ذي مسام، الأمر الذي يجعل جزيئات غاز اليورانيوم 235-U الأخف وزنا تمر عبر المسام بسرعة⁽²⁾ أكبر من جزيئات اليورانيوم الأثقل وزنا.

ب- الفصل الغازي بالقوة الطاردة: وتستخدم هذه العملية القوى الطاردة حيث يمر غاز سادس فلوريد اليورانيوم عبر أسطوانات عدة سريعة الدوران.

ج- فوهه ييك أو الفصل التحركي الهوائي: وهذا يتطلب ضخ مزيد من غاز سادس فلوريد اليورانيوم ، ومعه إما الهيدروجين أو الهيليوم عبر فوهه تتنح قوى طاردة لفصل اليورانيوم 235-U عن اليورانيوم 238-U.

4- التخصيب بأشعة الليزر: وهذه التقنية تعتمد على أشعة الليزر لفصل اليورانيوم 235-U عن اليورانيوم 238-U، وتعتبر من أحدث التقنيات التي يجري استحداثها.

5- الفصل بالنظائر الكهرومغناطيسية (EMIS): ويستخدم هذا الأسلوب حزمة ذات تيار عال من الأيونات منخفضة الطاقة، ويسمح لهذه الأيونات بالمرور عبر حقل مغناطيسي يتم إحداثه باستخدام قطع مغناطيسية كهربائية عملاقة، وهذا يجعل نظائر اليورانيوم الأخف وزنا تنفصل عن النظائر الثقيلة.

(1) برایان وايت وآخرون، قضایا في السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (دي)، مركز الخليج للأبحاث 2004، ص 129.

(2) رانيا المصري، الاعتداء على البيئة في العراق: التفایات المشعة والأمراض: آثار اليورانيوم المستترف والمحصار، المستقبل العربي، 259، 2000، ص 109.

6- الفصل الكيميائي: ويستغل هذا الشكل من أشكال التخصيب الحقيقة العلمية بأن نوعي نظائر اليورانيوم الاثنين يجتازان الحواجز الكيميائية بنسب متباعدة لاختلاف كتلتها.

||| الخلفيّة التاريخيّة لميلاد الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة:

أدى الاحتكار الأمريكي للسلاح الذري في البداية إلى دعم الوضع الدولي للولايات المتحدة الأمريكية، وقد سعت نحو الحفاظ عليه وذلك من خلال عدة محاولات كان أبرزها إصدار الرئيس ترومان بالاشتراك مع الوزير الأول للمملكة المتحدة، ورئيس وزراء كندا في 15 نوفمبر 1945 بياناً مشتركاً اقترحوا فيه إنشاء لجنة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، تعمل على منع استخدام الطاقة النووية في الأغراض العسكرية، واستغلالها على نطاق واسع في الأغراض الصناعية والسلمية، وحددوا اختصاص هذه اللجنة في وضع المقتضيات اللازمة لتحقيق عدة أهداف من بينها:

- منع استخدام الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

- تنظيم استخدام الطاقة النووية بأسلوب يضمن استغلالها في الأغراض السلمية⁽¹⁾.

- وفي 24 جانفي 1946 أصدرت الجمعية العامة قراراً بالإجماع يقضي بإنشاء لجنة لمعالجة الموضوعات الخاصة بالطاقة النووية، وقد حدد هذا القرار مهام اللجنة في ثلاثة اتجاهات شملت:

1 - تطوير استخدام الطاقة النووية من أجل رفاهية الشعوب.

2 - منع استخدام الطاقة النووية لأغراض عسكرية.

3 - نزع الأسلحة، حيث نص قرار بشأنها استبعاد الأسلحة النووية وباقى أسلحة الدمار الشامل من برنامج التسليح الوطني للدول⁽²⁾.

⁽¹⁾ زينب عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 32.

⁽²⁾ مدوح حامد عطيه، صلاح الدين سليم، الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية في عالمنا المعاصر (الكويت، دار سعاد الصباح، 1992)، ص 123.

وفي جوان 1946 تقدمت الولايات المتحدة بما عرف بمشروع باروخ للأسلحة الذرية و قدمته إلى الأمم المتحدة، ويتضمن تدويل الأنشطة النووية ووضعها تحت إدارة دولية، إلا أن الإتحاد السوفيتي عارض المشروع وأعلن أن تسوية أمور نزع السلاح يجب أن تتم في إطار مفاوضات عامة كنزع السلاح، وكان الإتحاد السوفيتي بذلك يريد كسر احتكار الولايات المتحدة للسلاح النووي، ومن ثم فقد إستمرت لجنة الطاقة الذرية في متابعة أعمالها ومناقشتها حتى وصلت إلى طريق مسدود عام 1948 وتوقفت عن العمل، وفي العام التالي أجرى الروس تفجيرهم الذري الأول وفقدت الولايات المتحدة بالتالي احتكارها النووي، وبدأ السباق النووي يأخذ أبعادا هائلة: صنع القنابل الهيدروجينية، إجراء التفجيرات الاندماجية مما أدى إلى انضمام أعضاء جدد للنادي النووي كإنجلترا عام 1952، وهو ما أدى بالرئيس الأمريكي "أيزنهاور" إلى إعلان مشروعة "الذرة من أجل السلام" عام 1953 في خطابه أمام الجمعية العامة⁽¹⁾، والذي يقترح من خلاله أن تشتراك حكومات الدول المعنية بالtribut بجزء من مخزونها من اليورانيوم، والمواد الانشطارية الأخرى، وأن تستمر في التبرع إلى وكالة دولية للطاقة الذرية تنشأ في كنف الأمم المتحدة، وتكون وظيفتها الرئيسية إيجاد السبل التي تضمن إستعمال المواد الانشطارية في الأغراض السلمية من أجل إسعاد البشرية، وفي ديسمبر 1954 صدر قرار بإجماع الآراء من الجمعية العامة بعنوان "الذرة من أجل السلام" وهو يقضي بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي عام 1956 عقد مؤتمر خاص لبحث النظام الأساسي للوكلة الدولية للطاقة الذرية، والذي وضع موضع التنفيذ في جويلية عام 1957، وأصبحت الوكالة جهازا قائما معترفا به بعد إيداع وثائق التصديق على دستورها من جانب 18 دولة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد السوفيتي، إنجلترا، فرنسا وكندا.

(1) - انظر موقع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على شبكة الأنترنت.

وتتلخص مقاصد الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يلي:

- 1 - العمل على استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية في الحالات الصحية والاقتصادية وذلك لتحقيق رفاهية العالم.
- 2 - التأكد من أن المساعدة التي تقدمها أو تنظمها أو تشرف عليها لا تستغل في الأغراض العسكرية.

- وساهمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عبر مختلف الأفكار ، والأطروحتات والمعاهدات التي أبرمت من أجل إرساء السلم والأمن الدوليين، وتجنب حرب نووية قد تأتي على تدمير الأرض والإنسان ومن بين تلك المخطات نذكر ما يلي:

- في يوليو/1958 تعقد الأمم المتحدة المؤتمر الدولي الثاني للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ويزرع هذا المؤتمر الستار عن مزيد عن المعلومات الفنية والعلمية للمجتمع الدولي حول معظم جوانب دورة الوقود النووي للأغراض السلمية. وتبدأ بذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية برناجها للمعونة الفنية.

كما تشرع في إبرام عقود للبحوث مع معامل ومعاهد علمية.

- في أبريل 1959، الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعقد اجتماعها العلمي الأول حول المسح الذري الطبي باستخدام النظائر المشعة^(*)، وتعقد في سبتمبر من نفس العام لتطبيقات المصادر المشعة الكبيرة في الصناعة.

- في يونيو/1962 يعتمد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية "معايير الأمان الأساسية للوقاية الإشعاعية الخاصة بالوكالة ، وتخذلها الدول أساساً لوضع معايير ولوائح الأمان الوطنية.

^(*) النظائر: هي الذرات ذات نفس الرقم الذري ولكن بعدد مختلف من النيوترونات.

النورة النووية ومسار الوكالة الدولية للطاقة الذرية

- 1964: توسيع قدرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات نقل التكنولوجيا، وتنشئ الوكالة قسماً للتعاون الفني، وكذلك الشعبة المشتركة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)، إضافة إلى افتتاح الوكالة الدولية للطاقة الذرية المركز الدولي للفيزياء النظرية في تريستا - إيطاليا - كمركز بحثي وتدريبي لخدمة علماء الدول النامية.
- 1972: يعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في استوكهولم بالإشتراك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبحري في ذلك المؤتمر مناقشات متعددة المحاور تتضمن الطاقة النووية، وتأثير ظاهرة الصوبات الزجاجية إضافة إلى قضايا أخرى، كما طرح الوكالة الدولية للطاقة الذرية إتفاقيتها الأولى من أجل تأسيس تعاون في إقليمي في المجال النووي، وهي إتفاقية التعاون الإقليمي (RCA) لدول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.
- 1976: تنشئ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإشتراك مع منظمة الصحة العالمية (WHO)، شبكة عالمية لمعامل قياس الجرعة الإشعاعية بهدف تطوير معايير عالمية لأمان استخدام المصادر المشعة في الطب والصناعة إضافة إلى مجالات أخرى.
- 1977: وفي شهر سبتمبر تتوصل مجموعة الموردين النوويين إلى اتفاقية حول الرقابة على صادرات التكنولوجيا النووية الحساسة، كما تصدر قائمة تسمى "إرشادات لندن" التي تنشرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما بعد، وفي فيما يبدأ التقويم الدولي لدورة الوقود النووي (**). (INFCE).
- 1983: في سياتل بالولايات المتحدة يعقد مؤتمر بارز في تاريخ الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتفق فيه الخبراء الدوليون على أن تكنولوجيا التخلص الآمن من النفايات المشعة أصبحت متابحة.

(**) دورة الوقود النووي: تبدأ من عملية استخراج اليورانيوم الخام من الأرض، إلى عملية طحن القطع المفتوح، الطحن في موقعه الأصلي والطحن في باطن الأرض، فالاليورانيوم المستخرج من باطن الأرض بالتحديد في قشرها لا يكون قابلاً للإستعمال بصورة مباشرة، إنما يجب أن يمر سلسلة من العمليات التي تجعله في طور الاستخدام، وأن المعالجة المتعددة يجب أن تفدي لزيادة النظائر الإنشطارية المشعة، ففي حالة اليورانيوم يتم تركيزه بزيادة تركيز 235 في اليورانيوم 238 لكي يكون الناتج كافياً لتوليد الطاقة اللازمة حينذاك لتوليد الكهرباء، أو أغراض أخرى، وعندما يصبح اليورانيوم وقوداً مستهلكاً تضاف إلى هذه الخطوات خطوات أخرى إذا ما أردت بهذا الوقود الإستخدام لأغراض إنتاج الكهرباء وهذه الخطوات هي: الخزن المؤقت وإعادة المعالجة ثم التخلص من النفايات، وإنتاج اليورانيوم كوقود نووي.

- 1986: في 26 أفريل يقع حادث نووي مروع في موقع مفاعل تشيرنوبيل في الاتحاد السوفيتي ، يدمر الوحدة الرابعة من المفاعل ويسبب خسائر في الأرواح وحدوث إصابات إلى جانب تسرب إشعاعي عبر الحدود الوطنية، ويتم أول كشف وتتبع دولي لهذا الحادث من قبل خبراء في السويد وفنلندا ، وفي أوت من نفس العام تقدّم الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤتمر لمراجعة ما بعد الحادث، ويقدم المؤتمر أول تقرير رسمي عالمي عن الحادث.

وفي سبتمبر تقر الدول الأعضاء بالوكالة اتفاقيتين دوليتين حول الأمان، الأولى: بشأن الإبلاغ المبكر عن وقوع حادث نووي، والثانية: بشأن المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي والتصدي له وتقر برنامجاً موسعاً للأمان.

- 1996: تحضر مئات الوفود إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيينا للمشاركة في المؤتمر الدولي حول تشيرنوبيل، و الذي يلخص كل المعلومات المتاحة عن العواقب الإشعاعية كما نوقشت عدة قضايا منها.

أ- الضمانات النووية:

يوافق مجلس محافظي الوكالة على المفاوضات حول إضافة وثيقة قانونية جديدة ترافق باتفاقيات الضمانات الشاملة تتيح سلطة أكبر للفتشي الوكالة.

ب- حظر التجارب النووية:

في العاشر من سبتمبر وفي مقر الأمم المتحدة تقر الجمعية العامة وبالأغلبية الساحقة معاهدة الخطر الشامل للتجارب النووية، وبنسبة أصوات تصل إلى 158 صوت مقابل 3 أصوات ويتم التخاذ فيينا مقراً للمنظمة المنفذة لاتفاقية.

ج- أسلحة الدمار الشامل (WND):

تعلن الأمم المتحدة بدء سريان اتفاقية الأسلحة الكيميائية في 29 أفريل 1997.

1999: يفتح أول مستودع جيولوجي على مستوى العالم للتخلص من النفايات النووية في الولايات المتحدة، وتشترك الوكالة في المراجعة الدقيقة للمستودع المعروف بالمحطة الريادية لعزل النفايات (WIPP).

الثورة النووية ومسار الوكالة الدولية للطاقة الذرية

- 2002: في جانفي يذكر الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش أن هناك "محورا للشر" يساند الإرهاب ويسعى لإمتلاك أسلحة الدمار الشامل.

- 2005: مجموعة دولية رفيعة المستوى تصنف الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أنها منظمة غير عادلة في مجال عملها، مشيدة بجهودها في منع إنتشار الأسلحة النووية وفي أكتوبر من نفس العام تحصل الوكالة على جائز نوبل للسلام. وفي الأخير نقترح هذه البطاقة الفنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

سنة التأسيس: 1957.

العضوية: 144 member states

اللغات الرسمية: العربية، الصينية، الإنجليزية، الفرنسية، الروسية، الإسبانية.

المقر الرئيسي: فيينا، النمسا.

كما يوجد مكاتب لتنسيق العمليات ومكاتب إقليمية تضع في، جنيف، (سويسرا)، نيويورك، (الولايات المتحدة الأمريكية)، تورonto (كندا) طوكيو (اليابان). وتدبر الوكالة وتدعم المراكز البحثية والمخابر العلمية في فيينا وسايبر سدروف بالنمسا، موناكو بفرنسا، وترستا بإيطاليا.

الإسم	الجنسية	المدة
واسترلنك كول	الولايات المتحدة الأمريكية	1961-1957
سيكفارد إكلوند	السويد	1981-1961
هانس بليكس	السويد	1997-1981
محمد البرادعي	مصر	2009-1997
يوكياما نو	اليابان	2009-الحاضر

الميكل التنظيمي:

أ- المؤتمر العام:

عدد الأعضاء 134 عضو، يعقد إجتماعا سنويا.

ب- مجلس المحافظين:

يضم 35 عضوا يتم اختيارهم كالتالي:

- 13 عضو يتم اختيارهم من خلال المجلس وتكون عضويتهم لمدة سنة.
- 11 عضو يتم إنتخابهم كل عام من قبل المؤتمر العام وتكون عضويتهم لمدة ستين ويكون توزيعهم بالشكل التالي:

4 - من أوروبا الغربية.

3 - من شرق أوروبا.

4 - من إفريقيا.

2 - من الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

1 - من جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ.

1 - من الشرق الأقصى.

- 1 (بالتناوب) من: الشرق الأوسط وجنوب آسيا أو جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ أو الشرق الأوسط.

- 1 (بالتناوب) من: الشرق الأوسط وجنوب آسيا أو جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ أو إفريقيا.

المصدر: أنظر موقع الوكالة الدولية على الشبكة العنکبوتية.

[http://www.IAEA.ORG/Our Work/su/sofguards/safeg system, PDE.](http://www.IAEA.ORG/Our Work/su/sofguards/safeg system, PDE)

III/ الطبيعة العلاائقية بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة ومختلف المعاهدات الدولية:

باعتبار الوكالة الدولية للطاقة الذرية International Atomic Energy Agency منظمة حكومية مستقلة تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة، يفرض تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والحد من التسلح النووي وللابلاغ بهذه المهمة، تقوم بأعمال الرقابة والتحقيق والتفتيش في الدول التي لديها منشآت نووية⁽¹⁾، وما يمكن قوله على طبيعة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة الأممية أنه شهد مرحلتين هامتين ميزتا مسار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد كانت أيام الحرب الباردة تشهد نوع من الركود وعدم الفعالية نتيجة الصراع المحتدم بين الاتحاد السوفيافي والولايات المتحدة الأمريكية، أما المرحلة الثانية، فكانت يعد نهاية الحرب الباردة وما أفرزته من تحديات كبيرة كانتشار المواد النووية وبعض الأسلحة الكيماوية الخطيرة نتيجة سقوط المنظومة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيافي، وتفكرت إلى دوليات صغيرة نووية يصعب عليها التحكم في مختلف مخلفات سقوط الاتحاد السوفيافي، الشيء الذي ولد هاجس سيطرة بعض المنظمات الإرهابية أو عصابات المافيا على بعض القنابل النووية أو المواد المحظورة كالليورانيوم، واستعملها من أجل تحقيق أهدافها والتي تشكل خطر على سلامة الكره الأرضية، كما دفع روسيا إلى تقديم اقتراح معاهدة دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي عام 1998، والتي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في آذار 2005⁽²⁾، والتي تعمل على تدعيم الإطار القانوني العالمي لمكافحة التهديدات الإرهابية ، بما في ذلك التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد طرحت المعاهدة الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي للتوقيع عليها في سبتمبر 2005.

⁽¹⁾- انظر موقع: <http://www.wikipedia.org/p>

⁽²⁾- انظر موقع الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

<http://www.iaea.org/News center/News/2005/con-nuclerror.html>.

وتعتبر هذه المعاهدة جزء أساسى من جهود عالمية ترمي إلى منع الإرهابيين من الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل، والتي قد يفضي استخدامها إلى عواقب كارثية، وتتضمن هذه المعاهدة، تعريفا لأعمال الإرهاب النووي ، وتشمل طائفة من الواقع المختم استهدافها بما فيها معامل طاقة نووية ، ومفاعلات نووية وبموجب أحكام المعاهدة يمكن تسليم أو الإدعاء على المخالفين المشتبه بهم، كما تشجع المعاهدة دول العالم على التعاون في منع هجمات إرهابية من خلال تبادل المعلومات ، ومساعدة بعضها البعض في التحقيقات الجنائية وإجراءات تسليم الجناة ، وتقضي المعاهدة احتياز أية مواد نووية أو إشعاعية مضبوطة وفقا لإجراءات مضمونة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن يتم التعامل معها وفق المعايير الصحية والسلامية ومعايير الحماية الفعلية للوكالة⁽¹⁾ . هذا من جهة ومن جهة أخرى جاءت عدة معاهدات وقرارات مجلس الأمن بالأمم المتحدة لتأكيد الطبيعة العلاائقية والعضووية بين الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن بين هذه المعاهدات والقرارات نذكر ما يلي:

أ- المعاهدة حول الحماية الفعلية للمواد النووية:

دخلت المعاهدة حول الحماية الفعلية للمواد النووية حيز التنفيذ يوم 8 فبراير 1987 وحتى مارس 2010، كانت 142 دولة قد وقعتها وأصبحت طرفا فيها، والمعاهدة هي الاتفاقية الوحيدة الملزمة قانونيا في مجال حماية المواد النووية ، وإحدى الثلاث عشر اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب. وهي ترسى إجراءات متصلة يمنع المواد النووية والكشف عنها ومعاقبة المخالفات المتصلة بها.

وفي يوم 8 يوليو 2005 تبنت الدول الأطراف للالمعاهدة وبالإجماع تعديلا على المعاهدة، في حين أن الالتزامات بالحماية الفعلية بموجب المعاهدة تشمل مواد نووية أثناء انتقالها دوليا فإن التعديل الذي أضيف على المعاهدة يلزم الدول الأطراف قانونيا بحماية مراقبتها ، وموادها النووية للأغراض السلمية في مجالات الاستخدام والتخزين والنقل. كما تدعو لتعاون موسع بين الدول، بصورة ثنائية وجماعية بخصوص إجراءات العثور واسترجاع مواد نووية مهربة، والحد من أية عواقب إشعاعية للتخرّب وإحباط المخالفات المتصلة بذلك ومكافحتها.

(1)- طالع ملحق مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من تأليف لاثرويد كابيند، عدد مارس 2007، فيينا، النمسا، ص 20. WWW.iaea.org/bulletin

وسيدخل التعديل المشفوع بالمعاهدة حيز التنفيذ حال إبرامها من جانب ثلثي الدول الأطراف للمعاهدة، ويمثل التعديل معلما هاما في المساعي الدولية لتحسين الحماية الفعلية للمواد والمنشآت النووية ، كما أنه ذو أهمية حيوية للأمن النووي وسيكون له أثر بعيد في تقليص تعرض الدول الأطراف لأنظار الإرهاب النووي.

ب - قرار مجلس الأمن الدولي: 1540:

في أبريل 2004 تبني مجلس الأمن الدولي القرار 1540⁽¹⁾ الذي أرسى لأول مرة إلتزامات ملزمة بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمحبب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يدعوها إلى إتخاذ وتنفيذ إجراءات فعالة ضد إنتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها ومواد المتصلة بها، وإذا تم تنفيذ القرار المذكور على أكمل وجه فإنه سيسهم في ضمان أنه لن تكون أية دولة، أو جهة غير حكومية مصدر إنتشار أسلحة الدمار الشامل أو جهة متغيرة لها.

وبعقتضى القرار ستتحمل الدول ثلاثة إلتزامات تتعلق بالمسائل التالية:

1 - منع الدعم لجهات غير حكومية تسهل للحصول على مواد نووية أو أجهزة متخصصة في هذا المجال.

2 - تبني منظومة قوانين ناجعة تحضر وصول مثل تلك المواد إلى جهات غير حكومية ومنع أية مساعدة ، أو تمويل يساعد على ذلك الإنتشار.

3 - إتخاذ وتنفيذ إجراءات فعالة لضبط هذه المواد لمنع إنتشارها ، وضبط توفير الأموال والخدمات التي تساهم في إنتشارها⁽²⁾.

وبتنفيذ هذه الإجراءات في كل دولة تساعدها على تكريس ، وبصورة ملحوظة المعايير الدولية المتصلة بتصدير المواد الحساسة، وضمان أن جهات غير حكومية كالجماعات الإرهابية لن تستطيع الحصول على أسلحة كيميائية ونووية ووسائل إطلاقها أو مواد متصلة بها.

⁽¹⁾- انظر التقرير النهائي لقمة الأمن النووي الذي انعقد بواشطن عام 2010 في الموقع:

<http://www.state.gov/t/isn/c18943.htm>

<http://www.usun.state.gov/briefing/statements/2008/september/130100.htm> -⁽²⁾

ج- الصندوق الطوعي الخاص يدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 1540:

لقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية التزاماً قوياً بتأسيس صندوق طوعي للمساعدة في توفير الدعم الفني والخبرات التقنية لدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ، شرط أن يتضمن آليات فعالة للشفافية والمحاسبة، وباستطاعة صندوق إئتمانات طوعي للأمم المتحدة أن يساعد دولًا بحاجة للمساعدة في أن تعزز قوانينها القومية للتصدير وأنظمة الكشف، منعاً لوصول مواد وتقنيات ومواد مالية إلى حكومات وإرهابيين يسعون لتصنيع وتركيب هذه الأسلحة، وهناك عدد من الدول، من ضمنها الولايات المتحدة، التي توفر مساعدات ثنائية لبلدان لفرض مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل (WMD) و الصواريخ بمعية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما أن هناك مجموعة من المنظمات غير الحكومية التي تعد مصدر آخر للخبرات والدعم ، وذلك من أجل توسيع الجهود المتعددة الأطراف في الأمم المتحدة من خلال صندوق الإئتمانات الطوعي الذي ينسق الجهود من أجل التعاون ، والتماسك والفعالية لحفظ السلام والأمن الدوليين من الأخطار النووية التي تهدد العالم بالزوال.

المبحث الثاني:

دور وكالة الطاقة الذرية في منع الإنتشار النووي.

١/ الوضع الدولي والختار النووي:

لقد أفرزت نهاية الحرب العالمية الثانية وضعاً دولياً جديداً دشنته الولايات المتحدة باستخدام القنابل النووية على المدن اليابانية ، ولقد كان هذا الاستخدام عبارة عن رسائل أمريكية تعبّر عن التوجه الجديد في سياستها الخارجية، وفي نفس السياق سارت الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي إلى تكريس الخيار النووي في مواجهة التمومات الأمريكية.

فالنظرية الإستراتيجية الدولية خلال العقودتين اللذين تلا نهاية الحرب العالمية طفا عليها مفهوم الردع، فكلمة الردع قلماً ترددت في كتب العلاقات الدولية قبل الحرب العالمية الثانية، بل إنها إذا وردت فإنها لا تحمل المعنى الذي أصبحت تحمله في عصر الذرة، وقد أشار بيتر بروودي^(١) إلى التهديد الضمني أو الصريح بالحرب من قبل دولة معينة إتجاه دولة أخرى لمنعها من الإقدام على تصرف معين، ولكن الكلمة –الردع- اتخذت لها إيحاءات ومعان خاصة منذ بروز العنصر النووي، حيث أن الأدبيات أصبحت تستخدمه بمعنى امتلاك الإمكانيات النووية لمواجهة أي اعتداء نووي ، مع التهديد بالرد بشكل يفوق في مستوى الهجوم ، وفي نطاق غير محتمل من المعتدي ونستعرض فيما يلي مجموعة من المعطيات تخص في مجملها مفهوم الردع.

١- الردع والتطور التكنولوجي:

لقد أجمع معظم منظري الإستراتيجية أن حسابات الردع مرتبطة بالتطور التكنولوجي المستمر، ففي عام 1945م حدثت القفزة العامة في قوة النيران، ارتفعت من قنابل ذات وزن يصل إلى 2000 باوند إلى قنابل ذرية ذات قدرة تدميرية تساوي 20 كيلو طن كاليت أقيمت على هيروشima ونيكازاكي، وبعد عشرة سنوات من امتلاك الاتحاد السوفيتي للأسلحة النووية حدثت قفزة أخرى من القوة التدميرية المقاسة بالكيلوطن إلى القوة التدميرية المقاسة بالميقاتن،

(١) - جيمس دورتي، روبرت بالسترفاف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ط١، ترجمة وليد عبد الحي (بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1985)، ص 245.

و هنا بدأت التوقعات بأن الدولتين العظميين سوف تنتهجا سياسة تجنب الحرب على أساس أن إشتعال الحرب بينهما يعني انتشار مشترك.

و هنا بدأت أصوات التحذير تطلق ضد الردع النووي أو الاستقرار الاستراتيجي، ففي عام 1959 حذر ألبرت وولستر من أن وقف التطور التكنولوجي يعني زيادة احتمالات تعرض الأسلحة الإستراتيجية للهجوم المفاجئ إضافة إلى جعل السياسة الدفاعية تواجه صعوبات أكثر ويصبح الردع "أقل تأثيراً، وفي منتصف السبعينيات من القرن الماضي سادت فكرة في أوسع طيف الحللين الاستراتيجيين هي أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وصلا إلى مرحلة الردع المشترك المستقر، نتيجة نشر أعداد من الصواريخ عابرة القارات بشكل يجعل من الصعب تماماً على أي من الدولتين الاعتقاد بقدرها على القيام بالضربة الأولى ضد الدولة الأخرى دون أن يكون الانتقام على مستوى كبير من التدمير⁽¹⁾.

2 - الردع وتوازن القوى:

يمكن القول أن مفهوم الردع المشترك هو المرادف للمفهوم التقليدي لتوازن القوى فمعظم الكتاب، برودي، كيسينجر ... الخ تحدثوا عن مفاهيم مثل: الردع المشترك، الردع المستقر، توازن الردع، ميزان التسلح بنفس الدلالات التي تحملها المعاهدات التي أقامت توازن القوى في السابق ، بل إن الصعوبات التي واجهت نظرية توازن القوى التي كانت تدور في أذهان كتاب الردع، ومن هنا واجه الباحثون في مجال الردع المشترك المستقر مشكلة حول ما إذا كانوا يتحدثون عن وضع قائم ، أو عما يجب عليه أن يكون⁽²⁾. ثم هل هو وضع يتم تحقيقه من خلال استمرار الدولتين فيبذل الجهد لتحقيق التفوق في التقنية العسكرية أم أنه سياسة تتعاون فيها الحكومات المنافسة على خلق وضع متوازن بينها؟ كذلك لم يتضح إطلاقاً ما إذا كان توازن القوى يمثل قانوناً طبيعياً أم أنه معيار يمكن للفرد أن يقبله أو يرفضه، ثم هل هو تفسير آلي لما يحدث فعلاً، أم أنه سعي أخلاقي نحو ما يجب⁽³⁾؟

⁽¹⁾- جيمس دورتي، روبرت بالستفرايك، مرجع سابق، ص 247.

⁽²⁾- نفس المرجع السابق، 248.

⁽³⁾- عبد العزيز السعيد وآخرون، النظام العالمي الجديد والمستقبل، ترجمة، نافع أيوب لبس (دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص 238.

وختاماً ما نستطيع التوصل إليه هو أن التوازن العسكري ربما يكون حصيلة التفاعل بين الاتجاهات التقنية ، والخيارات السياسية إلى جانب عناصر أخرى مدركة أو غير مدركة على حد سواء.

3 - الردع والتكافؤ:

من خلال ما تطرقنا إليه سالفاً يتبيّن لنا بأن هناك علاقة وثيقة بين توازن الردع وبين التساوي في الأسلحة الإستراتيجية، ومن هنا طالب العديد من المفكرين بعدم السعي لتحقيق تفوق عسكري لأنه لم يعد ذلك أمراً مجدياً ، كما أنه يؤدي إلى تهديد الردع المستقر، وقد حاول الرئيس الأمريكي السابق نيكسون أن يتنهج خطأ وسطاً بين التكافؤ والتفوق أطلق عليه "الكفاية النووية" **"Nuclear Sufficiency"**، وهو الشيء الذي قد يؤدي إلى نتائج مستمرة في محادلات الحد من إنتشار الأسلحة الإستراتيجية تشكّل أفضل ما قد يترتب عليه ، وضع غير متكافئ بين الدولتين⁽¹⁾ ، والتفاؤل الإستراتيجي هو في الحقيقة مفهوم رياضي يصعب تعريفه بشكل دقيق، حيث كان سابقاً دعاء الردع المحدود **(Finite)** يدعون الدولتين العظمتين للموافقة سواء على تحديد أو تخفييف عدد الصواريخ الإستراتيجية التي تمتلكها كل منها إلى مستويات أقل كثيراً من المستوى الذي تستطيع أن تتحمله من الناحية الاقتصادية ، شريطة أن يكون هذا المستوى كافٍ، بمعنى الحفاظ على حالة الردع المشترك.

وإجمالاً ما يمكننا استخلاصه أن الوضع الجيوسياسي لكلا الطرفين يحول دون تخفيض ترسانتهما النووية إلى مستوى التكافؤ بمعناه الرياضي وإذا كان لابد من تحقيق التكافؤ، فلابد أن يكون استناداً إلى طبيعة الأسلحة من حيث الوضع الجيوسياسي [يعني أننا لا نستطيع الدعوة لتوازن على أساس التساوي العددي ، بل على أساس الربط بين السلاح من جهة وبين الجوانب الجغرافية والإستراتيجية من جهة ثانية، مما أدى إلى عدة نتائج ملموسة ذكر منها على سبيل المثال ما يلي⁽²⁾ :

⁽¹⁾- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 250.

⁽²⁾- جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 174.

1- الجدل الكبير الدائر بشأن القنبلة الذرية عام 1945 ودورها في إذكاء الحرب الباردة.

2- تعتبر الأسلحة الذرية عاماً مهماً في الحرب الباردة ولا يزال النقاش دائراً في شأن مدى الرخص الذي أفرزه سباق التسلح من تلقاء ذاته.

3- الأثر الكبير لاتفاقيات الخاصة بحظر الأسلحة النووية والحد من انتشارها دور مهم في العلاقات السوفيتية - الأمريكية.

4- محاولة الدول النووية منع انتشار الأسلحة النووية إلى دول أخرى.

5- نشوب عدة أزمات دولية واجه فيها العالم خطر قيام حرب نووية ، ولا يزال الحكم على المدى الذي اقترب العالم فيه من خطر قيام تلك الحرب موضوع نقاش.

III/ جهود إرساء معاهدة دولية لمنع الانتشار النووي والقضايا المترتبة عنها:

قبل أن نتطرق لمعاهدة منع الانتشار ونظام منع الانتشار، لابد أن تعود قليلاً إلى الوراء وبالتحديد إلى السبعينيات، حيث كان هناك خوف كبير في هذه الفترة من أن يزداد خطر انتشار الأسلحة النووية في متوازية هندسية يصعب التحكم فيها، عزز ذلك بجاج جمهورية الصين الشعبية في تفجير أول قنبلة نووية لها في 16 أكتوبر 1964، حيث أن احتمالية وقوع حرب نووية تزداد كلما ازداد عدد القوى النووية، وفقاً للرأي السائد آنذاك، وهو ما عرف فيما بعد بالنظرية الإحصائية Statistical theory، بالإضافة إلى ذلك، هناك خطر قيام حرب نووية بطريق الخطأ أو يسبب حدث يصعب التحكم في آثاره، كان هناك في ذلك الوقت اتفاق عام على ما يشكله الانتشار النووي من خطورة بسبب القدرة التدميرية الهائلة ، والآثار المرعبة الناتجة عن استخدام الأسلحة النووية في الحروب⁽¹⁾، مما أعطى دفعه قوية للتفكير الجاد في إيجاد آليات لمنع الانتشار، وفي هذا الإطار جاء مشروع الاقتراح الإيرلندي في عام 1961 إضافة إلى ظهور مجموعة من الكتابات التي تبأت وتخوفت من عالم فوضوي متعدد القوى النووية، ومن أبرز هذه الكتب خلال تلك الفترة:

⁽¹⁾- محمد إبراهيم شاكر، معاهدة منع الانتشار النووي، تحديات المراجعة، (مجلة السياسة الدولية، العدد 180، أبريل، 2010)، ص 8.

A world "Must the Bornb Spread" لمؤلفه "Leonard Beaton" ، وكذلك "Alastair Buchan" لكتابه "of Nuclear power ؟ كل هذا الحرك ساهم مساهمة فعالة لا يجاد قاعدة قانونية دولية تساهم في إقامة نظام دولي عالمي لمنع الانتشار النووي وهو ما ستنطرق إليه وفق الآتي:

أ- النظام الدولي لمنع الانتشار النووي:

تعتبر معاهدة منع الانتشار الأداة الوحيدة وحجر الزاوية في النظام الدولي المنشمي والمعقد لمنع الانتشار النووي، ويكون هذا النظام من مجموعة من المعاهدات المتعددة الأطراف والمبادئ التوجيهية، والأنظمة المختلفة التي تشرف عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إضافة إلى منظمات إقليمية ودولية على علاقة بالمنظمة الأممية⁽¹⁾. حيث انتقلنا من وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية INF/CIRC/66/REV2 ، التي تعتبر وثيقة الضمانات الأساسية إلى وثيقة الوكالة INF/CIRC/153 ، والتي تتضمن ضمانات تمنحها الوكالة وتشمل كافة المواد والمرافق النووية المعلنة في دولة من الدول غير حائزة للأسلحة النووية ، وتم وضع هذه الضمانات عام 1971 كجزء من معاهدة عدم الانتشار وتشمل الضمانات الشاملة إعلانات البيانات التي تقدمها الدول إلى جانب عمليات التفتيش المخصص ، التفتيش الروتيني والتفتيش الإرتادي والتي تتولى الوكالة تنفيذها، وتألف ضمانات الوكالة من ثلاثة مكونات رئيسية ها: حصر المواد النووية الرصد المستمر ، وعمليات التفتيش الموقعي ، ويستتبع حصر المواد النووية تقديم الدول لتقارير دورية عن طبيعة المواد النووية ، وكيفيتها الموجودة في منطقة رصد المواد ، والتغيرات التي تطرأ عليها على مر الزمن ، إضافة إلى عمليات التفتيش الموقعي التي يشارك فيها مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لتدقيق سجلات حصر المواد النووية ، والتحقق من الأجهزة والأختام الموضوعة ، إلى جانب التأكد من عمليات الجرد المادي للمواد النووية ، وما يحدد كثافة عمليات التفتيش الموقعي وتواتها هو خصائص المرافق المعنية ، ومقدار المواد النووية الموجودة فيها ، وهذه الوثيقة تطبق على جميع أطراف المعاهدة لتصل في النهاية إلى البروتوكول الإضافي النموذجي INF/CIRC/540⁽²⁾.

⁽¹⁾- نفس المرجع السابق، ص ص 9، 10.

⁽²⁾- محمد عبد السلام، إشكاليات رمادية أمام منع انتشار الأسلحة النووية، (مجلة السياسة الدولية العدد 180، أبريل 2010)، ص 14.

والذي يوفر وينح للوكالة الدولية للطاقة الذرية سلطات غير مسبوقة، تسمح هذه السلطات للوكالة الدولية بالتفتيش في أي مكان تراه مخط شبهات، وليس بالضرورة مكان به أنشطة نووية، خاصة إذا ما كانت هناك شكوك حول أنشطة نووية لم تعلن عنها أطراف المعاهدة وفقا لالتزاماتها بمعاهدة منع الانتشار أم لا.

أما فيما يتعلق بالتعاون والتنسيق الكامل في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، فقد استحدثت خمسة نظم رئيسية لمراقبة التصدير ضمن المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار وهي كالتالي⁽¹⁾:

1 - موردو التقنية والمواد النووية: (NSG)

2 - نظام منع انتشار الصواريخ: (MTCR)

3 - نظام فاستار (رئيسه مدينة في هولندا كانت المضيف الأول لهذا التجمع Wassenar Arrangement) ، وهو نظام يفرض خطرا على توريد المواد والمعدات التي يمكن أن تستخدم سلريا وعسكريا في الوقت نفسه، وهو في اعتقادي أخطر النظم، لأنه من الممكن أن تخجب على بعض الدول مواد ومعدات هي في حاجة ماسة إليها لتحقيق نوها الاقتصادي تحت ذريعة الاستعمال المزدوج.

4 - المجموعة الأسترالية (Australia Group) وهي المجموعة المكلفة بمتابعة الصادرات في المجال البيولوجي ، والكيميائي من أجل حضر توريد أي مواد قد تسهم في صنع أسلحة كيميائية أو بيولوجية.

⁽¹⁾- للمزيد من المطالعة تفحص الموقع التالي:

<http://www.iaea.org/our%20work/sv/safeguards/safeg%20system>, PDF.

أو الموقع الآخر:

www.iaea.org/our%20work/sv/safeguards/es%202008-table, PDF.

5- لجنة زنجر Zanggar Committe نسبة لاسم أول رئيس للجنة سويسري الجنسية، وتحتكر هذه اللجنة بالتأكد من أن نقل المواد والمعدات النووية ، يتم وفقاً للمعايير والمتطلبات الواردة في المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار ، وهي الخاصة بتطبيق الضمانات الدولية⁽¹⁾.

ب- مسألة نزع السلاح النووي:

لقد شهدت ستينيات القرن الماضي توقعات عالية جداً، فيما يتعلق بتنفيذ المادة السادسة من معاهدة خطر الانتشار النووي والخاصة بشرع السلاح، خاصة السلاح النووي، تعد هذه المادة انتصاراً للدول غير حائزة للسلاح النووي، والتي تعتمد بقوة أن عدم الانتشار يجب أن يكون في اتجاهين أفقى ورأسي في الوقت نفسه، بمعنى وقف وتخفيف إنتاج الأسلحة النووية حتى تتم إزالتها تماماً⁽²⁾، وعندما نتأمل الإنحازات التي تم تحقيقها في هذا المجال فإن آمال ووعود الستينيات لا تزال بعيدة كل البعد عن الإنحاز، رغم أنه تحققت بعض الإنحازات بالنسبة للأسلحة الإستراتيجية مثل: إتفاقية سالت 1/1970 "SALT1". واتفاقية القوى النووية المتوسط المدى 1987 "INF" واتفاقية ستارت 1/1991 START1، واتفاقية خفض الأسلحة الإستراتيجية المعروفة بمعاهدة موسكو 2002، إضافة إلى إعادة قراءة الخطوات الـ 13 لشرع السلاح، والصادرة عن مراجعة المعاهدة الذي عقد في عام 2000⁽³⁾، فهناك أولوية كبيرة لدخول معاهدة الخطر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ، كما يتفاوض مؤتمر نزع السلاح على معاهدة تحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض عسكرية، كما ينتظر التوصل إلى إتفاقية ستارت III لتخفيض الأسلحة الإستراتيجية من رؤوس نووية وصواريخ، والجاري التفاوض بشأنها بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، فخطاب الرئيس أوباما، الذي ألقاه في براغ في فبراير 2009 قد أعطى أملاً كبيراً بأن عالمًا حال من الأسلحة النووية ليس بعيد المنال.

(1) محمد إبراهيم شاكر، مرجع سابق، ص 12.

(2) زينب عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 27.

(3) نفس المرجع السابق، ص 29.

ج- الإشكالات التي تعيق منع انتشار الأسلحة النووية:

إن متابعة مضمون الملفات النووية التي يتم إعدادها أو النقاش حولها، في إطار مؤتمر المراجعة لمعاهدة عام 2010م تشير إلى أن المشكلات التي تواجهها المعاهدة لا تزال كبيرة ، وأن الخلافات السائدة بشأنها لا تزال حادة فبالإضافة إلى المشكلات التقليدية المزمنة التي يعاد طرحها، وإشكاليات محددة بالبروتوكول الإضافي وحق الانسحاب وغيرها، فقد ظهرت خلال الفترات الماضية مشكلات رمادية التي تمثل تحولات رئيسية في عالم الانتشار النووي ، ومن بين هذه القضايا مما يلي:

١- البرامج النووية ذات الأغراض المزدوجة:

من الناحية الفنية ترتبط القدرات النووية بامتلاك عناصر البنية الأساسية النووية المتصلة بما يسمى دورة الوقود النووي، وهي العناصر التي تتبع للدولة ببساطة القدرة على إطلاق انشطار نووي، وتتمثل دورة الوقود النووي بصورةها المتكاملة نسبيا في:

*نشاطات استكشاف وتعدين وتخصيب اليورانيوم الطبيعي.

*امتلاك مفاعلات نووية للأبحاث أو تجارية بطاقات مختلفة.

*امتلاك معامل أو منشآت لمعالجة أو إعادة معالجة (فصل) وقود المفاعل النووي.

*امتلاك مرافق وتسهيلات لتخصيب اليورانيوم إلى درجة معينة منخفضة أو مرتفعة.

* توافر تسهيلات مكملة للحصول على الماء الشفيف/الخفيف ودون النفايات⁽¹⁾.

أما بالنسبة للقوائم الدولية المعتمدة للمعدات ، والمواد النووية ذات الاستخدام المزدوج المدني-ال العسكري والتكنولوجيا المتصلة بها، فيصعب حصرها، وهي تشمل على البيانات والبحوث العلمية الأساسية، والمساعدات الفنية، والمواد مزدوجة الاستخدام، والمعدات المتصلة بالإنتاج، وكذلك الاستخدام (التشغيل والتركيب).

⁽¹⁾- محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص 15.

وقد أوضحت حالة عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية خلال فترة "1991-1998" التعقيدات المحيطة بتحديد هذه المعدات، فهي تشتمل على معدات اختبار الاهتزاز والألومنيوم ذي القوة العالية، وآلات لف الأساند والصمامات المقاومة للصدأ، وأعمدة تقطير الهيدروجين، ... الخ من المعدات التي تدخل تحب بند القدرات التكنولوجية الصناعية. وتقر بعض الدراسات أن النسبة النووية للدول التي تمتلك قدرات نووية قد تشتمل على عناصر إضافية ، أو موازية ، أو غير معينة، تجعل تلك البنية أكثر تعقيدا خاصة مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فلقد ظهرت مجموعة جديدة من موردي التكنولوجيا النووية ، وأصبحت التعاملات في مجال الحصول على المعدات النووية ذات طابع معقد وتضخم حجم السوق السوداء لتجارة المواد النووية بصورة غير مسبوقة ، ولأن انتقال الخبرات والمعارف النووية أصبح أكثر سهولة⁽¹⁾. فقد بات من الممكن الحصول على الموارد النووية، دونما ارتباط بمتطلبات دورة الوقود النووي، وإنتاج مواد نووية عن طريق معدات التخصيب دون حاجة إلى مفاعلات نووية، وترتبط هذه النشاطات بالغالب بوجود برامج أو نوايا عسكرية.

2- مشكلة التعامل مع دول "الأمر الواقع النووي":

تواجده النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية، مشكلة حقيقة ترتبط بوضع الدول النووية التي امتلكت الأسلحة النووية بعد التوصل إلى معاهدة NPT عام 1968 فالمعاهدة لا تعترف قانونيا، يصرف النظر عما هو قائم على الأرض، إلا بوجود خمس دول نووية، وهي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وقد اعتمد التعامل مع الدول الأخرى طوال الوقت على محاولة منها من امتلاك الأسلحة النووية، ودفعها للانضمام إلى المعاهدة كدول غير نووية⁽²⁾.

(1) سامح أبو العينين، نظم وإجراءات تأمين المنشآت والمواد النووية، (مجلة السياسة الدولية، العدد 182، أكتوبر 2010)، ص 199.

(2) نفس المرجع السابق، 202.

لم يكن هذا التوجه بعيداً عن الواقع، فقد كانت هناك دول مالكة للسلاح النووي تخلت عنه، وانضمت إلى المعاهدة كدول غير نووية مثل : جنوب إفريقيا في بداية التسعينات من القرن الماضي، ودول لم تنظم لها طويلاً. في ظل وجود برامج عسكرية نووية لديها كالبرازيل والأرجنتين⁽¹⁾، ثم تخلت عن تلك البرامج وانضمت إلى المعاهدة بعد أكثر من 15 سنة على دخولها حيز التنفيذ لكن المشكلة تمثلت في الدول التي أصبحت تمتلك أسلحة نووية بالفعل سواء بشكل معلن كالهند وباكستان ، أو بشكل غير معلن كإسرائيل أو ذات أوضاع معلقة مثل كوريا الشمالية.

إن الإعتراف بوجود "دول أمر واقع" نووية في منطقة مثل جنوب آسيا يختلف تماماً عن حالة إسرائيل في الشرق الأوسط، إن إقليم جنوب آسيا يشهد حالة من التوازن لم يؤثر الإعلان أو الإعتراف عليها إستراتيجياً، أما في الشرق الأوسط، فإن مجرد التفكير بإسرائيل نووية عادية يعنيبقاء الاحتلال دائماً ، وهو وضع يمكن أن يؤدي إلى تسابق لامتلاك السلاح النووي خلال العقود القادمة خاصة في ظل تجاذبات الملف النووي الإيراني.

3 - التحديات المتعلقة بانتشار البرامج النووية السلمية⁽²⁾:

إن انتشار القدرات النووية "Nuclear capabilities" ، يؤدي إلى بروز مخاطر تتجاوز خطر امتلاك الأسلحة النووية وتتلخص هذه المخاطر فيما يلي:

***مخاطر سياسية:** تتصل بالتوترات والضغط السياسي التي يمكن أن تؤدي إليها حالة القلق إزاء احتمالات إتجاه الدول التي تمتلك قدرات نووية نحو إنتاج أسلحة نووية، مما يؤدي إلى خلق حالة مستمرة من الترقب الإقليمي، أو الشكوك المتبادلة التي قد تدفع الدول إلى تطوير قدراتها النووية خطوات إضافية تقلص الفاصل الزمني ، والعملي بين امتلاك القدرة وامتلاك القوة النووية.

⁽¹⁾- نفس المرجع السابق، 204.

⁽²⁾- محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص ص 18-19.

***مخاطر عسكرية:** فقد تطرح احتمالات جادة للاعتداء على المفاعلات النووية في حالة الحرب، أو التوترات الحادة، وتطرح أيضاً إحتمالات إلقاء النقابات النووية المشعة لأغراض عدائية في حالات التوتر المسلح، وهو ما طرح مفاهيم مثل الأسلحة الإشعاعية، وال Herb الإشعاعية وهي تهديدات قائمة في الأقاليم التي تشهد قدرات نووية.

***مخاطر بيئية:** تتصل بجموعة من المشكلات التي يمكن أن تترتب على إنتشار المنشآت النووية في منطقة معينة مثل: تسرب الإشعاعات النووية من المفاعلات والمرافق، أو دفن النفايات النووية علينا أو سرا، أو نقلها في ظروف غير مأمونة. وكل ما يتصل بمفاهيم الحوادث النووية ، أو الكوارث النووية، ولا تقتصر آثار هذه الكوارث عادة على الدول التي تقع داخلها وإنما تمتد إلى الدول المجاورة، لاسيما الأقاليم ذات الأبعاد الجغرافية الضيقة التي تضم دول صغيرة أو متوسطة الحجم ومتجاورة.

***مخاطر خاصة:** هناك نوعية متزايدة الأهمية من المخاطر المتصلة بانتشار القدرات النووية ترتبط بأمن المرافق ، والمعدات والمواد النووية في الظروف العادية، وفي حالة انفجار عدم الاستقرار السياسي داخل الدول على نحو من طرح خلال تفكك الاتحاد السوفيتي، وما ارتبط بذلك من مشكلات السيطرة على القوات ، والقدرات النووية فقد طرحت نظرياً وعملياً مشكلات من نوع الاستيلاء على المواد أو المعدات النووية، أو تهريبها من قبل عناصر أو جماعات مختلفة لغرض التجارة فيها أو استخدامها، وفقاً لمفاهيم مثيرة مثل: السوق النووية السوداء، الإرهاب النووي وتفاعلاته تتصل بمواد وعمليات يصعب التأكد منها كقضية الرئق الأحمر التي تم تداولها إعلامياً.

III/ الشرق الأوسط وجدلية الطاقة النووية السلمية ومنع الانتشار النووي:

من خلال معظم الدراسات العلمية المنشورة يتضح لنا أن الاستخدام السلمي للعلوم النووية ، وتطبيقاتها التقنية المختلفة مجالات واسعة، تمس قطاعات اقتصادية متعددة، فضلاً عن توليد الطاقة هناك تطبيقات متعددة ل لإشعارات ، والنظائر في مجالات الطب والزراعة والصناعة وإدارة الموارد الطبيعية ومراقبة البيئة.

لكن يبقى مجال توليد الطاقة الكهربائية هو الأبرز، حيث انتشرت المحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية حول العالم حتى وصل عددها مع مطلع عام 2006 إلى قرابة 442 محطة بأحجام مختلفة منتشرة في 44 دولة حول العالم، توفر قرابة 16% من مصادر الطاقة الكهربائية في العالم (بعد أن كانت 2,1% عام 1971)، بينما هناك 12 محطة في طور الإنجاز⁽¹⁾، وفي العقود الأخيرة إمتدت استخدامات الطاقة النووية إلى مجال تحلية المياه حيث أن التقنيتين مشابهتان، ومن الدول الرائدة في مجال التحلية بالطاقة النووية: اليابان، وكوريا الجنوبية، وروسيا والصين والهند، وحدود الخبرة والإستخدام في التحلية أقل بكثير من إنتاج الكهرباء، والجدير بالذكر أن المحطة النووية الواحدة يمكن أن تنتج الكهرباء ب المياه العذبة في آن واحد.

على غرار باقي مناطق العالم، بدأت منطقة الشرق الأوسط تشهد انتشاراً تدريجياً للبرامج النووية السلمية سواء في شكل امتلاك محطات نووية لإنتاج الكهرباء، أو إمتلاك دورة وقود نووي كاملة كما في إيران، إضافة إلى أن أكبر مفاعل من حيث القدرة (100 ميكا واط) وأول مفاعل نووي لتوليد الكهرباء بالمنطقة هو مفاعل بوشهر⁽²⁾، كما عملت كل من مصر والأردن إضافة إلى بعض الدول الخليجية كالإمارات العربية المتحدة على تطوير وإنشاء ومحطات ، وبرامج نووية ذات الاستخدام السلمي وهذا اعتماداً على العمل وفق مستوىين الخارجي والداخلي، وبالنسبة للمستوى الخارجي عملت على توقيع اتفاقيات تعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، تتيح الحصول على المحطات النووية والوقود النووي والتدريب وغيرها. وتختلف تلك الاتفاقيات النووية التي توقعها الدول طبقاً لعدة معايير كما يلي:

(1)- انظر، مذكرة دولة الكويت إلى القمة الخليجية في الرياض حول الطاقة النووية ، وفرص المستقبل لدول الخليج العربية، مارس 2006.

(2)- عادل محمد أحمد، واقع وآفاق الإهتمام العربي بالطاقة النووية (مجلة السياسة الدولية، العدد 182 أكتوبر 2010)، ص 190.

- مدة المعاهدة.

- إمكانيات الإمداد بالمواد والمعدات النووية.

- شروط إعادة الوقود النووي المستهلك.

كما يتم الاتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على برامج للمعونة الفنية لتدريب الكوادر ، و توفير الخبراء للمعاونة في الدراسات الخاصة ب مواقع المحطات النووية أما بالنسبة للمستوى الداخلي فحملت على توفير ما يلي⁽¹⁾:

*توفير البنية التشريعية اللازمة.

*إعداد الكوادر الفنية والعلمية.

*ضمان الإمداد بالوقود النووي.

*الإعلام والتوعية الجماهيرية.

لقد طرحت طموحات الدول العربية خاصة منها الشرق أو سطية إلى اكتساب التقنية النووية السلمية ، مجموعة من الشكوك حول مدى جدية الالتزام بسلمية البرامج النووية بحكم خصوصية منطقة الشرق الأوسط ، التي تعتبر من أكثر المناطق استقطاباً لمصالح الدول الكبرى كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ، وبروز قوى إقليمية كتركيا وإيران هذا من جهة ومن جهة أخرى كونها تحوي أهم إحتياطي الطاقة من النفط والغاز ، ورغم أن جهود منع الانتشار النووي لم تتحقق تماماً كاملاً على مستوى العالم ككل ، إلا أن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمعاهدات ذات الصلة بطل أساسياً، ومن أبرز مسارات هذا الدور معاهدة منع الانتشار NPT ، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي لها دور مهم في إطار الجهود المبذولة لمنع الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط ، بالإضافة إلى المبادرات من المنطقة ذاتها وتستعرض فيما يلي أهم هذه المسارات ومختلف تطوراتها وفق ما يلي:

⁽¹⁾- سامح أبو العينين، مرجع سابق، ص 20.

1 - الجمعية العامة ومنع الانتشار في الشرق الأوسط:

أدرجت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرون لعام 1974 بندًا على جدول أعمالها بعنوان "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط"، واشتركت كل من مصر وإيران في تقديم مشروع قرار اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار رقم 3263/29 المؤرخ ديسمبر 1974)، تضمن دعوة دول المنطقة للعمل على إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية لما في ذلك من تعزيز للأمن والسلم الدوليين، ودعوة كافة الأطراف المعنية في المنطقة إلى الإعلان عن عزمها الامتناع على أساس متبادل عن إنتاج أسلحة نووية أو إقتنائها على أي نحو آخر، ومنذ عام 1974 ظلت الجمعية العامة⁽¹⁾، تعتبر هذا الموضوع بندًا في جدول أعمالها في دوراتها العادمة والإستثنائية، وتتخذ بشأنه سنويًا قراراً يتعلق بإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط يعتمد بتوافق الآراء، كما حث القرار جميع دول المنطقة التي لم تتوافق على إخضاع جميع أنشطتها النووية للضمانات التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن تقوم بذلك حتى يتم إنشاء هذه المنطقة.

2 - قرار الشرق الأوسط الصادر عن مراجعة منع الانتشار النووي لعام 1995:

ودرس هذا القرار عدة مسائل مهمة لمستقبل منع الانتشار في الشرق الأوسط منها:

*تأييد أهداف وغايات عملية السلام في الشرق الأوسط ، وإدراك أن الجهود المبذولة في هذا الشأن ، وكذلك الجهود الأخرى من أجل إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية.

*عكس القرار مسألة وجود مراقب نووية في الشرق الأوسط غير مشمولة بالضمانات مؤكداً في هذا الصدد ضرورة قيام الدول غير الأطراف في معاهدة منع الانتشار التي تقوم بتشغيل مراقب نووية غير مشمولة بالضمانات بقبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية⁽²⁾.

(1) أقر تقرير الأمين العام الأهمي كوفي عنان والخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، الدورة السادسة والخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر 2001.

(2) سامح أبو العينين، مرجع سابق، ص 22.

* طالب القرار جميع الدول الأطراف في معايدة عدم الانتشار ، وبخاصة تلك الدول التي تحوز على الأسلحة النووية بأن تهدى العون، وأن تبذل قصارى جهدها من أجل قيام الأطراف الإقليمية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

3 - قرارات جامعة الدول العربية:

منذ صدور القرار رقم 5232 الذي اتخذه مجلس الجامعة في دورته الثامنة والعشرون في سبتمبر 1992 والذي دعا إلى ما يلي :

* تأكيد تأييده لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل.

* دعوة الأطراف في معايدة عدم الانتشار إلى العمل على وضع كافة دول الشرق الأوسط لمنشاها النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

* لفت نظر المجتمع الدولي، خاصة مجلس الأمن، إلى خطورة ما تمتلكه إسرائيل من قدرات تمكنها من تصنّع الأسلحة النووية و مختلف الأسلحة الأخرى.

* تشكيل لجنة من الدول العربية لمتابعة هذا الموضوع ، وتنسيق الموقف العربي في كافة التجمعات الدولية.

المبحث الثالث:**الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجدلية الطاقة النووية المستدامة والأمن النووي العالمي****|/ الطاقة النووية المستدامة كخيار إستراتيجي:**

إن التخطيط الإستراتيجي على المدى الطويل من أجل تطوير نظم الطاقة ، ودور الطاقة النووية المحتمل في هذا الحال يتطلب فهما سليماً للعوامل المحرّكة للتغيير والإبتكار التكنولوجيـنـ . ومن ثم فإن التدبر الدقيق لكل ما يتصل بالطاقة، من بين تحـتـيةـ ، وأفضلـياتـ إجتماعيةـ ، وتوجهـاتـ في التنمية الاقتصادية والقيود البيئـيةـ، يجب أن يكون جـزـءـاـ من مـخـطـطـ نـشـرـ الطـاقـةـ الـنوـويـةـ عـلـىـ الصـعـيدـ الـوطـنيـ، ولـذـاـ إـقـامـةـ تـقـيـيمـ نـظـمـ الطـاقـةـ الـنوـويـةـ هو جـزـءـ لاـ يـتجـزـأـ منـ تـطـوـيرـ القـوـىـ الـوطـنـيـةـ عـلـىـ الصـعـيدـ الـوطـنيـ.

إلى جانب التخطيط المعنى بالطاقة ، وتطوير مـرافـقـ البـنـىـ التـحـتـيـةـ الـنوـويـةـ، من خـلالـ إـتـابـاعـ نـهجـ المـعـالـمـ الـمـعيـاريـةـ الـذـيـ اـسـتـحـدـثـتـهـ الوـكـالـةـ بـشـأنـ إـقـامـةـ مـحـطـاتـ القـوـىـ الـنوـويـةـ⁽¹⁾ (ـالمـحـطـاتـ الـنوـويـةـ لـتـولـيدـ الطـاقـةـ الـكـهـرـبـائـيـةـ).

إن التخطيط للطاقة يهدف إلى ضمان جعل القرارات المتـخذـةـ بـشـأنـ البـنـىـ التـحـتـيـةـ الـلاـزـمـةـ لـلـعـرـضـ ، وـالـطـلـبـ الـخـاصـينـ بـالـطـاقـةـ تـشـتـملـ مـشـارـكـةـ جـمـيعـ أـصـحـابـ الـمـصـلـحةـ ، وـتـعـيـنـ بالـنـظـرـ فيـ كـلـ الـخـيـارـاتـ الـمـمـكـنـةـ بـشـأنـ جـانـبـ الـعـرـضـ وـالـطـلـبـ، وـتـنـسـقـ معـ الـأـهـدـافـ الـعـامـةـ لـلـتـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ، وـالـقـرـارـ الـذـيـ يـتـخـذـ بـأـنـ تـكـوـنـ الطـاقـةـ الـنوـويـةـ جـزـءـاـ مـنـ تـشـكـيلـةـ مـتـنـوـعةـ مـنـ مـصـادـرـ الطـاقـةـ يـنـبـغـيـ لـهـ أـنـ يـتـضـمـنـ مـسـائـلـ إـنـتقـاءـ تـكـنـوـلـوـجـياـ الـمـفـاعـلـاتـ، وـتـطـوـيرـ البـنـىـ التـحـتـيـةـ الـلاـزـمـةـ لـلـمـحـطـاتـ الـأـوـلـىـ وـفـهـماـ بـحـمـوعـ الـمـؤـثـراتـ وـالـاعـتـبارـاتـ الـمـتـنـوـعةـ ذاتـ الـصـلـةـ تـشـيرـ نـظـامـ الطـاقـةـ الـنوـويـةـ الـمـسـتـدـامـةـ⁽²⁾. وـيـجـبـ أـنـ يـشـمـلـ هـذـاـ أـيـضـاـ اـبـتكـارـاتـ فيـ التـكـنـوـلـوـجـياـ الـنوـويـةـ وـتـرـتـيبـاتـ مـؤـسـسـيـةـ تـسـهـمـ كـلـهاـ فيـ التـطـوـرـ الـعـالـمـيـ النـطـاقـ، وـتـكـوـنـ نـاتـجـةـ عـنـهـ فيـ آـنـ وـاحـدـ، هـذـاـ مـنـ جـهـةـ وـمـنـ جـهـةـ أـخـرـىـ إـنـ نـظـمـ الطـاقـةـ الـنوـويـةـ تـتـمـيـزـ بـيـنـ تـحـتـيـةـ مـتـنـوـعةـ مـعـقـدةـ، وـبـطـولـ

⁽¹⁾- يوري سوكولوف، راندي بيبي، الطاقة النووية المستدامة على الموقع:

www.pub.IAEA.org/MTCD/publications/PDF/Pub_1336-web.PDF.

⁽²⁾- نفس المرجع السابق.

عمرها الوظيفي، الذي يمتد بسهولة عبر عدة أجيال، إضافة إلى ذلك فإن تطوير أو توسيع الطاقة النووية يتطلب مهلاً زمنياً مد IDEA وموارد ضخمة، وخاصة من أجل تصميم المكونات الجديدة والإبتكارية⁽¹⁾، ويجب تقييم نظم الطاقة النووية على نحو كلي، من جميع الزوايا الممكنة في التنمية المستدامة، والتي تشمل ثلاثة أركان متراقبة ومتداعمة معاً وهي: التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية أو حماية البيئة ... الخ وبغية تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في تقييم تخطيطها الاستراتيجي الطويل المدى بشأن نظم الطاقة النووية، وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية المشروع الدولي المعنى بالفاعلات النووية ، ودورات الوقود الإبتكارية (INPRO) ، والذي قدمت فيه إسهامات 300 خبير دولي وهو ما يعرف بـ "منهجية المشروع إنيرو" كما أن تقييم نظم الطاقة النووية المشار إليه من قبل هو نهج كلي تستخدم فيه هذه المنهجية لدعم التخطيط الطويل الأمد واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

كما يساعد تقييم نظم الطاقة النووية مع إتباع منهجية المشروع (INPRO) على تقييم جميع المرافق النووية في نظام طاقة نووية معين، بدا بالتعدين ومروراً بكل المراحل وحتى الحالات النهائية لجميع أنواع النفايات بما في ذلك التخلص الدائم من النقابات العالمية المستوى ، وكل ما يتصل بذلك من التدابير المؤسسة اللاحمة، إضافة إلى أهمية تقييم نظم الطاقة النووية لاستبانتها الشגרات المحتمل وجودها في البرنامج النووي خاصة بالنسبة للدول الحديثة العهد باستخدام الطاقة النووية ، والعمل على سد هذه الشغرات وهذا التقييم يشمل الفئات التالية⁽²⁾ :

* مطورو التكنولوجيا النووية للعناية بتقييم إستراتيجيتهم الطويلة الأمد الخاصة بالتطوير والنشر، حرصاً على التأكد من أنها إستراتيجية ملائمة وتقيم توازناً صحيحاً بين المرافق النووية.

* مستعملو التكنولوجيا النووية من ذوي الخبرة، للعمل على زيادة الوعي بأصحاب المصلحة الرئيسيين، ولمساعدتهم في التخطيط الإستراتيجي واتخاذ القرارات بخصوص توسيع نظام الطاقة النووية القائم لديهم.

(1)- نفس المرجع السابق.

(2)- انظر موقع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. www.IAEA/INPRO

* مستعملو التكنولوجيا لأول مرة المتوقعون للعناية بتحديد المسائل التي تحتاج إلى التدبر فيها لدى اتخاذ القرار بشأن الإنطلاق خطوة بخطوة في استحداث البنية التحتية النووية الازمة وبناء أول محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية.

من خلال ما تم التطرق إليه فيما يخص الطاقة النووية المستدامة تصل إلى اعتماد مجموعة من المقاربات والأطر العلمية والمؤسسية من أجل إرساء تنمية مستدامة قوامها الطاقة النووية المستدامة وفق الأطر التالية:

1 - رؤية عالمية بشأن الطاقة النووية المستدامة:

من خلال إعداد مشاهد إفتراضية للأحداث المحتملة ، وإضفاء الانسجام فيما يخص تنمية الطاقة النووية ونشرها، مما يساعد على فهم الابتكارات التقنية المحتملة للمناهج المؤسسية والقانونية بشأن تطوير تصميم معماري للطاقة النووية المستدامة ، وبنائه خلال القرن الواحد والعشرين.

2 - الترويج للابتكارات في التكنولوجيا النووية:

تقرير التعاون الدولي بشأن التكنولوجيات النووية الابتكارية المختارة وأنشطة البحث والتطوير ذات الصلة من أجل طاقة نووية مستدامة.

3 - الترويج للابتكارات في الترتيبات المؤسسية:

تعتبر الترتيبات المؤسسية جزء من نظام الطاقة النووية، وتشمل تلك الترتيبات معاهدات وأطرا وأنظمة قانونية وطنية ودولية، كما أن نشر مفاعلات بتصاميم جديدة قد يتطلب مناهج إبتكارية بشأن هذه التدابير المؤسسية.

4 - التشجيع على الحوار الوطني والدولي:

يهدف الحوار إلى تشجيع تبادل المعلومات بين حائزى التكنولوجيا ومستعملى التكنولوجيا وذلك لضمان تلبية الاحتياجات التقنية المؤسسية بين مختلف الأطراف.

|| قيود تنمية الطاقة النووية في الأسواق العالمية:

تطرق من خلال هذا العنصر للأحداث والسائل التي يمكن أن تكون خطراً وذات تأثير سلبي يرافق التنمية المستقبلية للطاقة النووية وذلك من خلال جملة من القضايا الرئيسية التي نوردها فيما يلي⁽¹⁾:

1 - قضايا السلامة:

اقضت تعليمات السلامة والأمن بشكل واسع على الحد من تنمية الطاقة النووية بسبب مخاوف المجتمع الدولي بعد حادثة تشيرنوبيل ، وأثارت كثير من القضايا والآثار الجانبية حول معايير السلامة. وبالرغم من أن جميع الدول التي تمتلك محطات توليد الطاقة النووية ، وقعت إتفاقية الأمان النووي في عام 1996 ، والتي تحدد معايير السلامة الدولية، وبالرغم من الإجراءات المتخذة إلا أنه وقعت على النطاق الدولي بعض الحوادث النووية منها عام 1999 في اليابان، عام 2005 في المملكة المتحدة و 2006 في السويد، في حين أن حادث توكيماور يعتبر من أكثر الأحداث النووية خطراً، إذ سببت الأخطاء الشخصية وعدم وجود ثقافة السلامة إلى مقتل عاملين نتيجة تعرضهما للإشعاع النووي أثناء إعداد لوقود لمفاعل نووي تجريبي. من خلال ما سبق يمكن القول أن الكوارث النووية تعتبر أهم المهاجمات التي تعرفها منشآت الطاقة النووية، وهو ما يحث بإستمرار على التصدي لها وإعداد الآليات الأمنية الكفيلة بذلك.

2 - إنتشار الإرهاب والتهديد:

إن المتمعن والملاحظ خلال العقود الماضيين هو ظهور عدد كبير من الجماعات الإرهابية الدولية المتطرفة مثل: القاعدة، والتي أبدت اهتماماً كبيراً للحصول على المواد النووية وأعلنت في أكثر من مناسبة رغبتها في إلحاق خسائر بشرية هائلة وتدمر اقتصاديات بعض البلدان، إضافة إلى سعيها إلى تخريب المنشآت النووية ، وهو ما سيؤدي حتماً إلى كارثة حقيقة على المستوى الوطني والدولي .

⁽¹⁾- Rothwell, Geoffrey, Areal options Approach to Evaluating New Nuclear plants, the Energy Journal, 27, 2006, pp 37-42.

3 - هاجس إنتشار القدرات الدولية لتصنيع الأسلحة النووية:

إن التحدي الرئيسي لتنمية اليورانيوم والذي لا يقتصر على الجانب الاقتصادي وتأثيره في السوق العالمية فحسب، بل يتعدى ذلك ليصل إلى الأمان الدولي: وهو تحدي خطر الانتشار النووي، وخدمة للمصلحة الاقتصادية للبلدان تقوم بتحصيب اليورانيوم الخاص بها أو الذي تملكه لإنتاج وقود المفاعلات النووية. إذ ظهرت التقديرات أن تكنولوجيا صناعة تحصيب اليورانيوم تكلف مبالغ أعلى من شرائه وبالأخص عندما تكون الكميات صغيرة.

ومع ذلك فإن بعض البلدان قد تقرر عدم الشراء وتفضل تطوير قدراتها على تحصيب اليورانيوم لعدة أسباب منها⁽¹⁾:

1 - إن القدرة الكاملة للوقود قادرة على توفير إمدادات مستقرة، مما يؤدي إلى خفض التكاليف المتوقعة لإنتاج الطاقة الكهربائية.

2 - إمكانية تقديم خدمات تحصيب اليورانيوم إلى بلدان أخرى للتغطية الجزئية لتكاليف تحصيب اليورانيوم داخلياً في حالة انخفاض الطلب عليها داخل البلد.

3 - القدرة على التحصيب يوفر المزيد من الاستقرار السياسي، وزيادة هيبة السلطة ويفسح المجال لاحتمال قدرات التصنيع، السلاح النووي، ولمعالجة القضايا السالفة الذكر تم اقتراح مجموعة من الآليات التي تساعده على معالجة سبل الانتشار النووي وتوالد الطاقة النووية في الأسواق العالمية نذكر من بينها ما يلي⁽²⁾:

أولاً/ مصرف الوقود المتعدد الأطراف: « Multilateral fuel Bank »

تعتبر آلية مصارف الوقود المتعدد الأطراف واحدة من الطرق الاقتصادية لتقليل المخاطر المرتبة بإمدادات الوقود، ولتطبيق آلية مصرف أو شركة لخدمات الوقود يجب على أحد الدول أن تكون مستعدة لتصبح مطبقة لهذه العملية ، وكذلك لها إمكانية لقيادتها، إن

(1)- Rothwell, Geoffreg, op-cit, p 45.

(2)- Meier. Olivier, News analysis : The Growing Nuclear Fuel cycle Debate « Arms control Today, November, 2006.

روسيا مثلاً تؤيد مركز دولي لتخصيب اليورانيوم، وقدمت عرضاً بأن يكون إحدى هذه المصارف مقره في روسيا ويعمل تحت القوانين الروسية.

بصورة عامة فإن فكرة مصارف الوقود المتعددة الأطراف ، أو شركات خدمات الوقود والتي يمكن أن تضمن أن تقدم وقود لأعضائها تلقى رواجاً بالنسبة لبعض الدول الفنية القادرة على دفع الاستثمار في مشاريع مشتركة .

ثانياً/ بنك وقود الوكالة الدولية للطاقة الذرية: «IAEA Fuel Bank»

من بين أهم الطرق المدعومة حتى الآن لتوفير ضمانات الوقود النووي ، وغيرها من الضمانات بشأن التخصيب المشترك هو الحل المعتمد من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي يتمثل في إنشاء مراكز إقليمية للوقود. ومن أهم المقترنات التي تمت مناقشتها هو إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية لبنك تخزين وقود اليورانيوم المنخفض التخصيب الذي يمكن أن يكون مصنعاً لتلبية حاجات تجهيز بلاد تواحه عرقلة في سلسلة التجهيزات لأسباب سياسية متعلقة بمخاوف الانتشار ، وعلى النحو الذي تحدده الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار مبادئ وأنظمة محددة مسبقاً ، وكذلك اقترحت الحكومة الألمانية أن مثل هكذا بنك يجب أن يكون قائماً خارج نطاق دولة معينة.

وفي عام 2007 وافق مجلس النواب الأمريكي على مشروع قانون جديد الذي من شأنه أن يدعم بوجه قيود محددة لإنشاء مصرف وقود الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أراضي دولة غير حائزة للأسلحة، كما خصصت الحكومة الأمريكية مبلغ 50 مليون (*) دولار كإعانة لذلك، لكن ما يجدر مراعاته هنا أن هذا الوقود المنتج من البنك يمثل أقل من 1% من الوقود النووي المستخدم عالمياً، كل عام.

(*) الأموال مشروطة بالموافقة على إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية من المخزونات وزيادة إضافية بمقدار 100 مليون دولار من أموال أو ما يعادل قيمتها من اليورانيوم المنخفض التخصيب في الفترة المقبلة ، وما إذا كان المخزون حقيقة أم افتراض وكيف يتم التحكم فيه، كل هذه الأمور تركت إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأعضائها.

ثالثاً/ الاعتماد على الأسواق الخاصة: "أسواق التأمين وإعادة التأمين".

تركز الإقتراحات أعلاه على الأنواع المختلفة من التدخل في أسواق الوقود النووي واليورانيوم ومسألة واحدة قد تثير قلق الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عملية تخصيب اليورانيوم، وهي أن تكون الوكالة الدولية عاجزة لدعم تنمية الطاقة النووية ، وتبني تخصيب اليورانيوم بسبب التدخل السياسي ، والتي من المحتمل أن تكون سبباً في تعطيل إمدادات الوقود النووي المصنع أو أي جزء لتجهيز الوقود مما يثير حالة الشك لدى الدول بإمكانية صلاحية أي مصرف لوقود نووي ، وأفضل وسيلة لتوفير الضمانات هي تأمين التبعية من خلال تقديم بدائل للموردين داخل النظام في حالة حدوث أي طارئ.

وهناك احتمال واحد لم يتم مناقشته من شأنه أن يوفر ضمانات وهو استخدام القدرة المالية للشركاء من القطاع الخاص الذين يمكن أن يقدموا الأساس المالي للخبرات في مجال إدارة المخاطر على نطاق واسع، ومن الطبيعي جداً أن يكون صناعة التأمين وإعادة التأمين المرشحة لهذه المهمة للأسباب التالية:

* هذا القطاع أصبح أكبر صناعة في العالم مع 3,4 تريليون دولار في السنة إيرادات أقساط التأمين، بالإضافة إلى تريليون دولار آخر في إيرادات الاستثمار لعام 2004.

* إن من الأعمال الأساسية للتأمين ، وإعادة التأمين هو الضبط، والتعامل مع إدارة المخاطر والتمويل الأمثل.

* والأهم هو أن المجتمع الدولي ينظر إلى صناعة التأمين بأنها طرف ثالث محايده ولها كدول لديها القدرة على تخصيب اليورانيوم.

وأخيراً فإن إحدى أهم الطرق للقيام بذلك هو تشكيل أعضاء من المجتمع الدولي هيئة التأمين، يهدف تأمين ضمان إمدادات الوقود في حالة الاحتقان السياسي مع غيرها من المخاطر، وتؤمن بعض من الخسائر الاقتصادية المرتبطة بانقطاع إمدادات الوقود المؤقتة، والمشتركون في هذه الهيئة هم الدول التي تحتاج لتجهيز اليورانيوم لمحطات الطاقة النووية أو لأصحاب هذه المصانع.

III/ الأمان النووي والسلامة النووية من منظور الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

شهد العالم في الآونة الأخيرة ازدياداً واضحاً للنشاط الإرهابي الذي لم يقتصر خطره على منطقة محددة من المعمورة ، وإنما امتد لشمل مناطق متباعدة من العالم استخدمت من خلاله وسائل ، ومواد تخريبية متنوعة ، وما يزيد من مخاوف المجتمع الدولي هذه الأيام إمكانية حدوث إرهاب نووي يمكن أن يهدد الأمن والسلام العالمي من خلال⁽¹⁾:

أ- سرقة الأسلحة النووية.

ب- سرقة المواد النووية تهدف تصنيع قنابل متطرفة.

ج- سرقة مواد نووية يهدف تصنيع ما يسمى لقنابل القذرة.

د- تخريب المنشآت.

ومن هنا بُرِزَ دور الأمان النووي ، والسلامة النووية من أية تهديد نووي أو اكتشافه في الوقت المناسب ، إضافة إلى إتخاذ الإجراءات المناسبة فيما إذا قدر ، وحدث مثل هذا التهديد وسنوضح أكثر في النقاط التالية مضامين الأمان النووي ، وطرق مكافحة الإرهاب النووي والدور المنوط بالوكالة الدولية للطاقة الذرية:

1- الأمان النووي وطرق مكافحة الإرهاب النووي:

يعتبر الأمان مفهوماً شاملاً ومتكاملاً لا يخص دولة بعينها وإنما يمتد ليشمل جميع الدول في العالم ، ولتحقيق الأمان لابد من عمل مشترك بين جميع هذه الدول لمواجهة التهديد الإرهابي الذي لا يؤمن بأية حدود، وفي هذا الإطار تسعى وكالة الطاقة الذرية إلى تقديم النصائح والمساعدة للدول الأعضاء بغية التصدي ، ومكافحة الإرهاب النووي من خلال ترسیخ جملة من الآليات نذكر منها ما يلي⁽²⁾:

*آلية الأمان النووي: وهو إحدى الحالات الأمنية التي تكتم بالوقاية والكشف والتخاذل التدابير المناسبة للحد منها.

(1) ميروسلاف فريقوريك، الأمان النووي والسلامة النووية (مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007)، ص 85.

(2) نفس المرجع السابق، ص 87.

* سرقة المواد النووية أو أية مواد مشعة أو المعدات المتعلقة بها.

* الأعمال التخريبية للمنشآت النووية.

* التداول غير مشروع للمواد النووية أو أية مشعة.

* الاستخدام غير مشروع للأغراض الإجرامية للمواد النووية أو أية مواد مشعة أخرى.

وقد تم توزيع مهام الأمن النووي من خلال خطة ، وضعت حيز التطبيق اعتبارا من عام 2006 حتى 2009 بعد أن تم اعتمادها ضمن القرار (Gov/2005 %50) بحيث تم تقسيمها إلى ثلاثة مهام⁽¹⁾:

أ - الوقاية:

ويعتبر الخط الدفاعي الأول والذي يتضمن تأمين الحماية الكاملة للمواد النووية ، و مختلف المواد المشعة المعدة للاستخدام ، والتخزين أو النقل لأماكن مختلفة، إضافة لحماية المعدات المستخدمة لبرامج نووية.

ب - الكشف:

ويعد الخط الدفاعي الثاني ، ويتم من خلال استخدام أجهزة ، ومعدات للكشف عن المواد النووية أو أية مواد مشعة ، وتدريب العناصر الأمنية على هذه الأجهزة.

ج - الاستجابة:

وتعتبر من أصعب المهام وتشمل ما يلي :

* كيفية التعامل مع المواد المكتشفة.

* كيفية التعامل مع التهديد النووي.

* الأدلة الجنائية النووية.

* التوثيق وربط الأحداث.

⁽¹⁾- مiroslav Crikorovic، مرجع سابق، ص 89.

2 - إسهامات الوكالة في مجال الأمن النووي:

1-2 - المؤلفات:

تسعى الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى تقديم الدعم في مجال الأمن النووي ، من خلال تزويد الدول بالعديد من المؤلفات التي تهتم بهذا الجانب الهام ووفق الفئات التالية⁽¹⁾:

* أساسيات الأمن النووي ، وتشمل أهداف ومفاهيم ومبادئ الأمن النووي وتضع الأساس للتوصيات الأمنية.

* التوصيات التي توفر أفضل الممارسات التي ينبغي تبنيها من قبل الدول الأعضاء في تطبيق أساسيات الأمن النووي.

* إرشادات التطبيق توفر مزيداً من شرح التوصيات بالنسبة للمجالات الأوسع والتداير المقترحة لتطبيقها.

ومن بين المؤلفات التي صدرت ضمن سلسلة الأمن النووي ما يلي:

* الموصفات التقنية والشتغيلية لأجهزة الرصد والكشف في المسافة الحدودية.

* الدعم الجنائي النووي (سلسلة الأمن النووي).

* الكشف عن المواد المشعة في البريد الدولي (سلسلة الأمن النووي).

كما قامت الوكالة برعاية وتنظيم عدة مؤتمرات دولية في مجال الأمن النووي منها:

* أنظمة التحكم النووية (موسكو 2006).

* سلامه وأمن المصادر النووية (اليوردوا 2005).

* الأمن النووي (لندن، 2005).

* أمن مصادر المواد المشعة (فيينا، 2003).

* الأدلة الجنائية النووية (Karlsruhe، 2005).

(1) روود ليرز، المسار نحو المستقبل، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيينا، مايو 2009م، ص 50.

*الأمن النووي (واشنطن، 2010).

2-2 - تأهيل الكوادر البشرية:

ضمن إطار دعم الأمن النووي قامت الوكالة بتأهيل ، ورفع كفاءات الكوادر البشرية المعنية وذلك من خلال عقد العديد من الدورات التدريبية⁽¹⁾ ، والذي قارب عددها لحوالي 150 إستفاد منها 2900 مترب من أكثر من 90 دولة، كما قامت الوكالة بتقديم الدعم لبعض مراكز التدريب المحلية مثل Okninsk/RF في الهند إضافة إلى دعم العديد من البرامج التعليمية في جامعات مختلفة في العالم منها جامعة سيفاستيوبول (Sevastopol un).

3-2 - خدمات المساعدة للأمن النووي:

*خدمة الأمان النووي الدولية Insserv: وهي خدمة إرشادية تسعى لتقديم النصائح من أنشطة الأمان النووي في الولايات المتحدة الأمريكية.

*خدمة إرشاد الحماية الدولية IPPAS: تقتصر بقضايا السلامة والحماية تأسست عام 1996 وقدمت أكثر من 37 خدمة في 27 دولة، وكان آخرها في دولة أوكرانيا عام 2006 وقد ساهمت أيضاً في تنظيم العديد من البرامج التدريبية وتقديم الدعم التقني.

*فريق الخبراء الدولي ITE.

*خدمات التحكيم الدولية IRRS.

⁽¹⁾- روود ليزر، مرجع سابق، ص 53.

خلاصة:

من خلال ما تطرقنا إليه سلفاً يتضح لنا الدور الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في منع إنتشار الأسلحة النووية، وضمان الوصول إلى استعمالات سلمية للطاقة النووية تخضع لإجراءات حماية فعالة. هذا الأمر مهم بصورة خاصة لكي يضمن أن لا يؤدي الاهتمام المعااظم بالطاقة النووية إلى ظهور دول إضافية تمتلك قدرات تسليحية نووية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لابد من توفير الدعم القوي لضمان أن تكون لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية السلطة والموارد الضرورية لتنفيذ مهمتها في التتحقق من الاستعمال المصرح به للمواد والمرافق النووية، وعدم وجود نشاطات غير معلن عنها، ودعم جهود الوكالة من أجل التتحقق من التزام الدول بواجباتها بشأن إجراءات الحماية، ومن الضروري إتباع نهج صارم في الأمان والأمان من أجل التمكن من هبة نووية توفر الطاقة النووية المستدامة وبذلك فإن التدابير الرامية إلى تعزيز الأمان النوويين هامة، وينبغي تحقيقهما بطريقة توفق ما بين هذين الجانبيين.

الفصل الثاني:
الجمهورية الإسلامية الإيرانية
والطموح النووي

في خطاب ألقاه "هاشمي رفسنجاني" في أكتوبر 1988 عندما كان القائد الأعلى للقوات المسلحة في إيران أثناء الحرب العراقية الإيرانية، والذي هو حالياً -رئيس مجمع تشخيص النظام- قال: "لقد أثبتت لنا هذه الحرب، كما هو مهم إستعمال الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية، وأن الدروس والمواعظ التي يعطيها المجتمع الدولي تفقد مصداقيتها عند دخول الحرب. إذن علينا حيازة هذه الأسلحة ذات الاستعمال المجنوني والدفاعي ...⁽¹⁾". يبدو لنا جلياً من خلال هذا المقطع من خطاب رفسنجاني أن هناك ارتباط وثيق بين مدركات الأمان، ورؤية القيادة الإيرانية للسلاح النووي بل لرؤيتها لدور القوة العسكرية في السياسة الخارجية الإيرانية ككل، وتركز سياسة الأمن القومي الإيراني على مواجهة التهديدات، والاستفادة من الفرص القائمة في البيئة الجيوستراتيجية الخصبة بإيران، وفي هذا الإطار تحمل القدرات النووية مكانة محورية في جهود تطوير قدرات إيران الشاملة منذ أواخر الثمانينات، كما أشرنا سالفاً. إلا أن الغموض ظل محتدماً منذ ذلك الحين بشأن ما إذا كان الاهتمام بالقدرات النووية مندرجًا فقط في الإطار المدي، أم أن هناك أهدافاً، ودوافع عسكرية وراء هذا الاهتمام، ستحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مجموعة من المقاربات تتعلق بخصوصية النظام السياسي الإيراني الفريد على المستوى العالمي، و مختلف المؤسسات والبني الهيكيلية المكونة له، إضافة إلى الأبعاد الإيديولوجية، والتاريخية للبرنامج النووي الإيراني ضمن منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر بؤرة لتفاعلات الدولية، والإقليمية خاصة فيما يتعلق بالأسلحة النووية.

⁽¹⁾- حبيبة زلاقي، تأثير التحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة على السياحة الخارجية الإيرانية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية وال العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2009-2010، ص 129.

المبحث الأول:

خصوصية البناء السياسي للنظام الإيراني.

مثلت الثورة الإيرانية خطوة أولية أساسية لإقامة نظام إقليمياً إسلامياً، حيث تحدث الخميني بهذا الصدد قائلاً: "يمثل الإسلام وديعة الله المقدسة لدينا، ويتعين على الأمة الإيرانية أن تزيد من قوتها وإصرارها، حتى تقدم الإسلام إلى العالم بأسره"، الواضح أن الرجل -أي الخميني- كرس الإيديولوجية الإسلامية التي أمضى عقوداً في تطويرها وتنقيحها، وأوجد نظاماً دستورياً جديداً بمؤسسات غير تقليدية، وفاعلة في هيكله الرسمي، تتدخل مع السلطات الثلاثة للدولة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، بشكل مباشر وغير مباشر، ولها تأثير فعال في عملية اتخاذ القرار⁽¹⁾، وذلك بهدف أحکام قبضة رجال الدين على السلطة بجميع الأشكال يضاف إلى ذلك كله المرشد الأعلى للثورة الإيرانية آية الله على خامنئي، الذي يتمتع بصلاحيات واسعة نابعة من نظرية ولاية الفقيه، وستنطرب في هذا المبحث إلى جملة من المسائل المتعلقة بنية النظام السياسي الإيراني من حيث المؤسسات، والقوى الفاعلة المؤثرة في عملية صنع القرار الإيراني.

| - المرشد الأعلى:

يجعل الدستور الإمام بولادة الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية، فلا يستقيم نظامها إلا بها، ولا يكتسب شرعنته إلا بإعمالها على ما تقدم، وبناءً عليه فإن المرشد يتمتع بوضع شديد التميز والتمدد أيضاً، لأنه باختصار شديد يتدخل في عمل مختلف سلطات الدولة⁽²⁾. وتنص على ذلك المادة 57 من الدستور المعدل، ومضمونها ما نصه "السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وتمارس صلاحياتها بإشرافولي الأمر المطلق وإمام الأمة، وذلك وفقاً للمواد اللاحقة في هذا الدستور. وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض"، أما المادة 119 من الدستور المعدل فتفصل ما يتعلق بمسؤوليات القائد وصلاحيات منصبه، وتحددتها كما يلى:

⁽¹⁾- رأي تقية، إيران الخفية، ترجمة، أيهم الصباغ، (الرياض، العبيكات، 2010)، ص 218.

⁽²⁾- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 78.

- 1- تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
- 2- الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.
- 3- إصدار الأمر بالاستفتاء العام.
- 4- القيادة العامة للقوات المسلحة.
- 5- إعلان الحرب والسلام والنفير العام.
- 6- تنصيب وعزل وقبول استقالة كل من:
 - أ- فقهاء مجلس صناعة الدستور.
 - ب- أعلى مسؤول في السلطة القضائية.
 - ج- رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.
 - د- رئيس أركان القيادة المشتركة.
 - هـ- القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.
 - و- القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.
- 7- حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاثة.
- 8- حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادلة من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.
- 9- إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب.
- 10- عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد، وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بخالفه عن وظائفه القانونية، أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعد كفاءاته السياسية.
- 11- العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية.

ومن جهة أخرى إذا انتقلنا من قراءة وضع المرشد دستوريا إلى قراءته واقعيا أو سياسيا⁽¹⁾، يمكن لنا أن نتعرف على أبعاد أخرى لدوره على الساحة الإيرانية سواء في ما يتعلق بتحديد العلاقة بين السلطات، أو فيما يخص تعين اتجاهات السياسة الخارجية، من خلال التشريع الذي يقوم به المرشد عن طريق الفتاوى سواء كانت موجهة نحو الداخل أو الخارج، وهنا يمكن الإشارة إلى فتوى الخميني في 15/02/1989 بإهداه دم الكاتب البريطاني سلمان رشدي بسبب روايته آيات شيطانية ومساسها بالدين الإسلامي، فلقد كانت هذه الفتوى سببا في قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران وبريطانيا في 7/3 من العام نفسه، كما كانت سببا في اضطراب بحمل العلاقات الإيرانية الأوروبية، كما يمكننا هنا الإشارة إلى فتواه –أي الخميني– الخاصة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه النوعية من الفتاوى تشكل الإطار الذي تنتظم فيه العلاقات الدولية لإيران، ويحدد مسارها.

||- سلطات الدولة (التشريعية، التنفيذية، القضائية):

||- 1- السلطة التشريعية:

ت تكون السلطة التشريعية في إيران من جهازين هما: مجلس الشورى الإسلامي من جهة، ومن جهة أخرى مجلس صيانة الدستور⁽²⁾.

||- 1-1- مجلس الشورى الإسلامي:

اختذ المجلس لنفسه صفة الإسلامي بدليلا لصفة الوطني التي كانت تميز سلفة في ظل حكم الشاه، بناءً على اقتراح تقدم به هاشمي رفسنجاني، وتحتوى المواد (62 إلى 90) في الفصل السادس من الدستور الإيراني المعنون: **السلطة التشريعية** بوضع الإطار التنظيمي المتصل بعمل المجلس، من حيث قواعد الانتخاب، وعدد الأعضاء، وطبيعة المداولات، والصلاحيات، وفي هذا السياق ينص الدستور على أن نواب المجلس ينتخبون بالاقتراع السري المباشر (مادة 62)

⁽¹⁾- نيفين عبد المنعم، مرجع سابق، ص 80.

⁽²⁾- علي الطالقاني، صناعة القرار في إيران: الجميع و... لا أحد، على الموقع:

لمدة أربع سنوات، ويحدد عددهم بـ 270 عضواً يضاف إليهم عشرون عضواً بعد كل عشرة سنوات استجابة للتطورات الديغراهية، والسياسية على أن ينتخب الزرادشت، واليهود نائباً لكل منهم، ويشترك الآشوريون، والسيحيون، والكلدانيون في انتخاب نائب واحد، ويكون لكل من المسيحيين الأرمن في الجنوب، ونظرائهم في الشمال نائبهما الخاص، ويلاحظ أن الزيادة المقررة في عدد الأعضاء طبقت لأول مرة في انتخابات فبراير 2000، حيث ارتفع عدد الأعضاء من 270 إلى 290 عضواً، ويشير الدستور إلى أنه فور إتمام الانتخابات وإعلان نتائجها، تنظم جلسات المجلس بحضور ثلثي الأعضاء، ويكون التصديق على المشروعات واللوائح وفق ما يقضي به النظام الداخلي للمجلس.

٢-١-٢- مجلس صيانة الدستور:

هو أحد المؤسسات الرقابية في النظام الإيراني، وبالإضافة إلى أنه المسؤول عن تفسير الدستور، يتولى هذا المجلس وفقاً للمادة (٩١)، التدقيق في القوانين الصادرة من مجلس الشورى ومدى ملاءمتها مع نصوص الدستور، و الشرعية الإسلامية، غير أن مجلس الشورى حق رفض قرار هذا المجلس حال اعتراض الأخير على أحد قوانينه، وفي هذه الحالة يتم تحويل الأمر إلى "جمع تشخيص مصلحة النظام"، ووفقاً للمادة (٩٩) من الدستور فإن مجلس صيانة الدستور سلطات كبيرة في الإشراف على جميع الاستفتاءات، والانتخابات التي تجري في البلاد، حيث يقوم بتقييم المرشحين، وإعلان رأيه بشأن أهلية الترشح، والتي تمثل أهمها في تقييم صحة العقيدة الإسلامية، والولاء للنظام ... إلخ.

يتكون المجلس من 12 عضواً، ستة منهم فقهاء دينيون يعينهم المرشد، وآخرون من خبراء القانون ينتخبهم مجلس الشورى من قائمة أسماء مقتربة من مجلس القضاء الأعلى، ويرأس المجلس حالياً آية الله أحمد جنتي، أحد فقهاء الحوزة العلمية، وهو من المحافظين المؤيدین للمرشد الأعلى والمدافعين عن استمرار نظام ولاية الفقيه^(١).

^(١)- نيفين مسعد، مرجع سابق، ص 84.

٢-١- السلطة التنفيذية:

تعتبر السلطة التنفيذية إحدى السلطات الثلاثة المكونة للنظام السياسي في أية دولة، ولما كان للنظام الإيراني صفة خاصة، كان لرئيس الجمهورية وضع خاص واهتمام كبير، وينظم الفصل التاسع من الدستور الإيراني قبل وبعد تعديله مهام رئيس الجمهورية، والشروط الواجب توافرها فيه⁽¹⁾، وكذلك مدة حكمه وبقى المواد المتعلقة بمهام الرئيس، إذ ينتخب رئيس الجمهورية انتخاباً مباشراً من الشعب لمدة أربع سنوات، ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين، وقد حال هذا النص دون ترشح رفسنجاني لولاية ثالثة بعد استفتاذ مديته القانونيتين، وعلى نحو آخر يحدد الدستور خمسة شروط في الرئيس الإيراني هي على التوالي:

١- أن يكون إراني الأصل ويحمل الجنسية الإيرانية.

٢- قديراً في مجال الإدارة والتدبير.

٣- حسن السيرة.

٤- توفر الأمانة والتقوى.

٥- مؤمناً معتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية، والمذهب الرسمي للبلاد.

أما فيما يخص صلاحيات رئيس الجمهورية فقد حددها الدستور وفق ما يلي:

* ينفذ الدستور، ويرأس السلطة التنفيذية (المادة 113).

* التوقيع على مقررات مجلس الشورى، وتسليمها للمسؤولين لتنفيذها (123).

* تعيين معاونين له بدلاً من رئيس الوزراء الذي ألغى منصبه في تعديل الدستور 1989-المادة 124.

* التوقيع على المعاهدات، والعقود والاتفاقيات الدولية بعد مصادقة مجلس الشورى عليها (المادة 125).

* تولي مسؤولية أمور التخطيط، والميزانية والأمور الإدارية للبلاد 126-126.

⁽¹⁾- نفس المرجع السابق، ص 85.

*تعيين ممثل خاص له أو ممثلين وتحديد صلاحياتهم.

*التصديق على تعيين السفراء بعد اقتراحهم من طرف وزير الخارجية.

*منح الأوسمة الحكومية.

*تعيين الوزراء بعد موافقة مجلس الشورى على منحهم الثقة، مع عدم طلب الثقة مرة أخرى في حالة تغيير المجلس.

*الإشراف على عمل الوزراء، وتعيين السياسات العامة للدولة بالتعاون مع الوزراء.

*عزل الوزراء وتلقية استقالة مجلس الوزراء.

أما فيما يتعلق بمساءلة الرئيس، فإن مجلس الشورى هو الذي يقرر صلاحيه الرئيس من عدمه لإدارة الأمور التنفيذية للدولة، ثم يرفع القرار إلى المرشد لينظر ماذا يرى أن يقدم الرئيس استقالته، وفي نفس السياق فإن المحاكم العامة تتولى التحقيق في التهم العادية الموجهة إلى الرئيس، كما يحضر على الرئيس الجمع بين أكثر من عمل حكومي⁽¹⁾.

3-|| - السلطة القضائية:

تتناول المواد المتداة من (156 إلى 174) من الفصل الحادي عشر من الدستور الإيراني مرفق القضاء في الجمهورية الإسلامية، فتبدأ أولى هذه المواد بالإشارة إلى استقلالية السلطة القضائية، لكن الملاحظ أن هذه الاستقلالية لم تثبت فعلياً للسلطتين التشريعية، والتنفيذية بالنظر إلى الدور الحوري للمرشد في إطارهما. وبالتالي فإنها لم تتحقق بدورها بالنسبة للسلطة القضائية للسبب نفسه كما تحدد المادة (156) صلاحيات القضاء الإيراني على النحو التالي:

أ- التحقيق وإصدار الحكم بخصوص التظلمات، والاعتداءات، والشكاوي، والفصل في الدعاوى، والخصومات، واتخاذ التدابير الالزمة في ذلك القسم من الأمور الحسية الذي يعنيه القانون.

ب- صيانة الحقوق العامة، و بسط العدالة والحریات المشروعة.

ج- الإشراف على حسن تنفيذ القوانين.

د- كشف الجريمة ومطارده الجرميين، ومعاقبتهم، وتنفيذ الأحكام الجزائية الإسلامية.

(1)- عادل نبهان النجار، أثر النظام السياسي على عملية صنع القرار في إيران (1997-2005).

أما بالنسبة لأنواع القضاء الموجود في إيران فإنه يتوزع ما بين القضاء العام، والقضاء الثوري والقضاء الخاص، هذا علماً بأن بعض هذه الأنواع نشأ وتطور خارج إطار الدستور، ثم صارت له صلاحيات تضاهي صلاحيات القضاء المنشأ بحكم الدستور.

III - المؤسسات العابرة للسلطات:

والمقصود بها تلك المؤسسات التي تتماشى في إطارها السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، في الشكل أو الوظائف، وبالتالي تصعب نسبتها إلى أي من ثلاثتها بشكل منفرد، وينطبق هذا الوضع على كل من مجمع تشخيص مصلحة النظام، ومجلس إعادة النظر في الدستور إضافة إلى مجلس الأمن القومي الأعلى⁽¹⁾.

III-1 - مجمع أو مجلس تشخيص مصلحة النظام:

هو عبارة عن مجلس إداري استحدث من خلال التعديل الدستوري الذي تم عام 1989، ويضم 34 عضواً ينبعهم المرشد الأعلى لثلاث سنوات يمثلون مختلف التيارات الأساسية الإيرانية، بحيث يضم رؤساء السلطات الثلاثة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وفقهاء مجلس الرقابة على القوانين وغيرهم، ووفقاً للمادة 110 من الدستور ليست هناك صلاحيات تشريعية ممنوحة لهذا المجمع، إلا أن أهميته تنبع من أنه يعتبر الهيئة التي تنظر في الخلاف الذي ينشب بين مجلس الشورى، ومجلس صيانة الدستور، كما أنه يعد شريكاً للمرشد في اتخاذ القرار ومستشاراً له، حيث ينظر في القضايا التي يحيلها مرشد الثورة، والتي تدخل في حدود صلاحياته من قبيل تحديد السياسات العامة، ومصلحة النظام العليا. لكن تبقى سلطاته استشارية، ولا تعتبر قراراته ملزمة للمرشد، وكان يتولى رئاسة المجمع منذ عام 1997 رئيس الجمهورية الأسبق علي أكبر هاشمي فسنجاني، والذي استقال في 13 يونيو 2009، لاعتراضه على نتائج الانتخابات الرئاسية، ورغم أن مجمع تشخيص النظام قد ساهم خلال تاريخ النظام في حل كثير من المشكلات التي كاد بعضها يعصف بالنظام، إلا أنه تعرض لنقد كبير من جانب الإصلاحيين بدعوى أنه منحاز للمحافظين.

⁽¹⁾- زينب عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص ص، 129، 130.

III-2- مجلس إعادة النظر في الدستور:

يوفـر هذا المجلس الذي أـستـحدث بـمقتضـى تعـديـلات دـسـتور 1979 آـلـيات مـحدـدة لـتـعـديـلـ الدـسـتورـ، مع ضـبـطـ عـمـلـه بـضـوـابـطـ ثـلـاثـةـ أـسـاسـيةـ: أحـدـها إـخـرـاجـ المـوـادـ الـمـتـعـلـقـةـ بـإـسـلـامـيـةـ النـظـامـ وـأـسـسـهـ، وـمـعـاـلـاتـهـ، وـأـهـدـافـهـ، وـطـابـعـهـ الجـمـهـورـيـ، وـوـلـاـيـةـ الـأـمـرـ، وـإـمامـةـ الـأـمـةـ وـمـذـهـبـهـاـ، وـمـبـدـأـ الشـورـىـ منـ نـطـاقـ الـمـوـضـوعـاتـ الـقـاـبـلـةـ لـلـتـعـديـلـ، وـثـانـيـهاـ: تـحـدـيدـ الـمـوـادـ الـتـيـ تـلـزـمـ إـعـادـةـ النـظـرـ فـيـهاـ أوـ اـسـتـحـدـاثـهـاـ بـوـاسـطـةـ الـقـائـدـ بـعـدـ التـشـاـورـ مـعـ جـمـعـ تـشـخـصـ مـصـلـحةـ النـظـامـ، وـثـالـثـيـهاـ: إـخـضـاعـ ماـ يـدـخـلـهـ الـمـجـلـسـ مـنـ تـعـديـلـ أوـ تـطـوـيرـ لـاستـفـتـاءـ عـامـ تـلـزـمـ فـيـهـ موـافـقـةـ الـأـكـثـرـيـةـ الـمـطلـقـةـ.

وـتـحدـدـ المـادـةـ 177ـ مـنـ الفـصـلـ الرـابـعـ عـشـرـ وـالـأـخـيـرـ مـنـ دـسـتورـ 1989ـ تـشكـيلـ الـمـجـلـسـ مـنـ كـلـ مـنـ: أـعـضـاءـ مـجـلـسـ صـيـانـةـ دـسـتورـ، وـرـؤـسـاءـ السـلـطـاتـ الـثـلـاثـةـ، وـالـأـعـضـاءـ الدـائـمـينـ فـيـ مـجـمـعـ تـشـخـصـ مـصـلـحةـ النـظـامـ، وـعـشـرـ أـشـخـاصـ يـعـيـنـهـمـ الـقـائـدـ، وـمـثـلـهـمـ مـنـ نـوـابـ مـجـلـسـ الشـورـىـ، وـثـلـاثـةـ أـشـخـاصـ مـنـ دـاخـلـ الـمـؤـسـسـاتـ التـالـيـةـ: الـقـضـاءـ، الـوـزـارـةـ، الـجـامـعـةـ.

III-3- مجلس الأمـنـ الـقـومـيـ الـأـعـلـىـ:

يـثـلـ هـذـاـ مـجـلـسـ طـوـيـرـاـ بـمـجـلـسـ الدـفـاعـ الـأـعـلـىـ الـو~طـنـيـ فـيـ دـسـتورـ 1979ـ، وـتـحدـدـ المـادـةـ 176ـ مـنـ الفـصـلـ الثـالـثـ عـشـرـ طـبـيـعـةـ هـذـاـ مـجـلـسـ، وـالـذـيـ يـتـكـونـ مـنـ كـلـ مـنـ رـؤـسـاءـ السـلـطـاتـ الـثـلـاثـةـ، وـرـئـيـسـ هـيـةـ أـرـكـانـ الـقـيـادـةـ الـعـامـةـ لـلـقـوـاتـ الـمـسـلـحةـ، وـمـسـؤـولـ التـخـطـيطـ وـالـمـيزـانـيـةـ، وـمـنـدوـبـيـنـ يـعـيـنـهـمـ الـقـائـدـ، وـوـزـرـاءـ الـدـاخـلـيـةـ، وـالـخـارـجـيـةـ، وـالـأـمـنـ، وـالـوزـرـيـ الـذـيـ يـنـظـرـ الـمـجـلـسـ مـوـضـوعـاـ يـدـخـلـ فـيـ دـائـرـةـ اـخـتـصـاصـهـ، فـضـلـاـ عـنـ أـعـلـىـ مـسـؤـولـ فـيـ كـلـ مـنـ الـجـيـشـ، وـالـحرـسـ الـثـورـيـ، وـيـتـولـيـ رـئـيـسـ الـجـمـهـورـيـةـ رـئـاسـةـ الـمـجـلـسـ، أـمـاـ بـالـنـسـبـةـ لـوـظـائـفـهـ، فـلـقـدـ حـدـدـهـاـ المـادـةـ 176ـ (1)ـ بـماـ يـلـيـ:

"تـأـمـيـنـ الـمـصـالـحـ الـو~طـنـيـ، وـحـرـاسـةـ الـثـورـةـ، وـحـدـةـ أـرـاضـيـ الـبـلـادـ، وـالـسـيـادـةـ الـو~طـنـيـةـ"ـ، وـذـلـكـ مـنـ خـالـلـ:

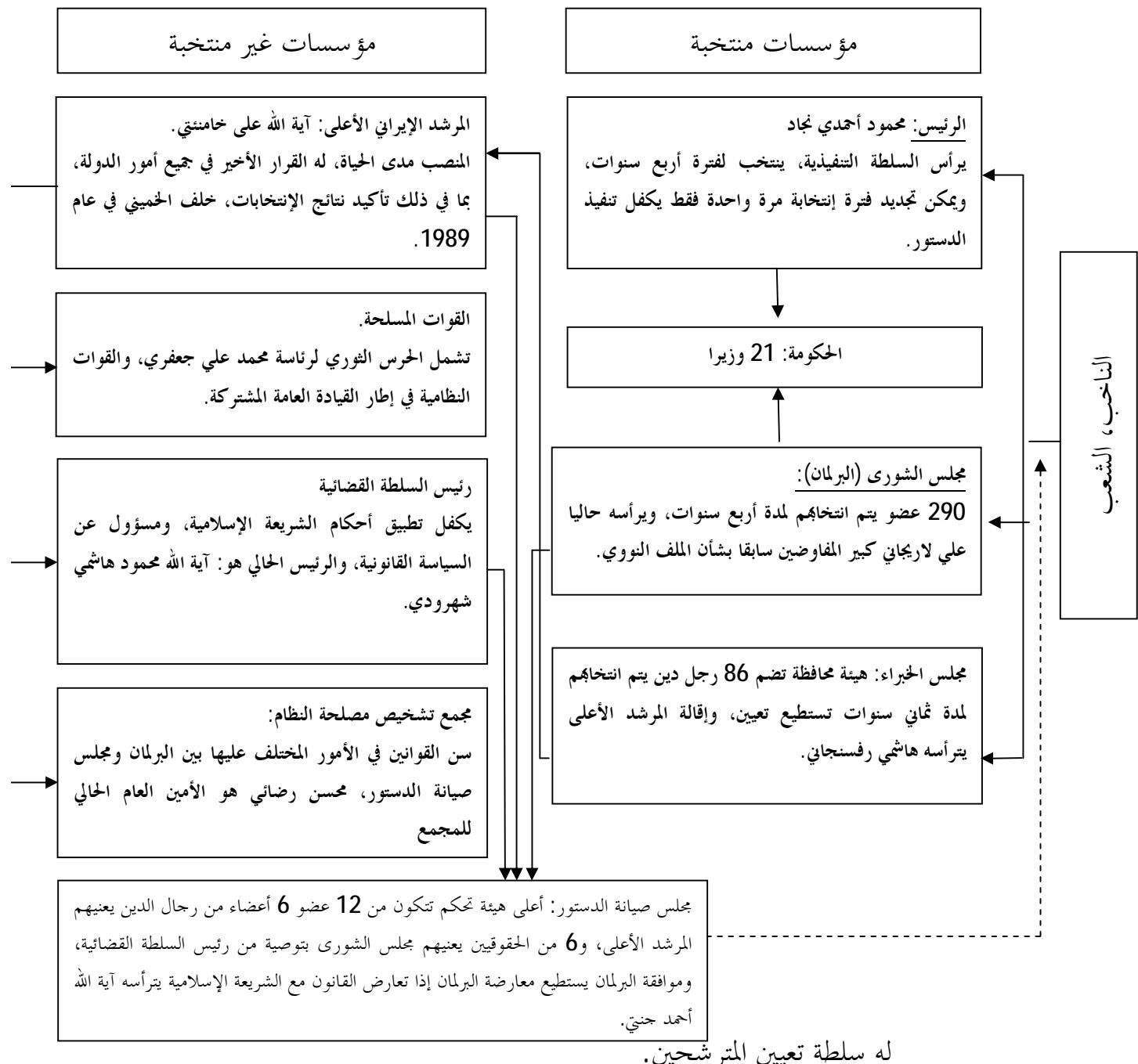
- أـ- تـبـيـنـ الـسـيـاسـاتـ الـدـفـاعـيـةـ، وـالـأـمـنـيـةـ فـيـ إـطـارـ الـسـيـاسـاتـ الـعـامـةـ الـتـيـ يـحـدـدـهـاـ الـقـائـدـ.
- بـ- التـنـسـيقـ بـيـنـ النـشـاطـاتـ الـسـيـاسـيـةـ، وـالـأـمـنـيـةـ، وـالـأـجـتمـاعـيـةـ، وـالـقـاـفـيـةـ، وـالـاقـتـصـاديـةـ ذـاتـ الـعـلـاقـةـ بـالـخـطـطـ الـدـفـاعـيـةـ، الـأـمـنـيـةـ الـعـامـةـ.

(1)- نفسـ المـرـجـعـ السـابـقـ، صـ 132ـ.

ج - مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

- د- تعين المجالس الفرعية من قبل مجلس الدفاع، ومجلس أمن البلاد، على أن يترأس رئيس الجمهورية هذه المجالس الفرعية، أو يعين من أعضاء المجلس من يترأسها.

تركيبة نظام الحكم في إيران



المصدر: Iran Chamber society – غرافيك نيوز "الشرق الأوسط".

٧- آلية صناعة القرار في إيران بين الإيديولوجية والدستور:

كانت الثورة الإيرانية مثلاً للثورات الكبرى التي غيرت من مجريات الحياة في كثير من دول العالم مثل: الثورة البلشفية، والثورة الصينية، وقد كان للإمام الخميني^(*) دور كبير في قيادة تلك الثورة يختلف عن دورتين في الثورة البلشفية، ودور ماوتسى تونغ في الثورة الصينية، حيث كان فكر الخميني أحد الأسس التي قامت عليها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وظل ذلك الفكر مؤثراً في النظام السياسي الإيراني رغم تعاقب الرؤساء واختلافهم، وبالتالي فإن هذه الأهمية تساعده على التعرف على خصائص الإطار الذي تدور فيه عملية صنع القرار في إيران، كما أن الدستور الذي تم وضعه في عام 1979، كان يمثل المحدد الثاني بعد الإمام الخميني ذاته في تحديد علاقات السلطة، وتحديد ملامح السياسة الخارجية، وكذلك كيفية صنع القرار داخل مؤسسات الدولة، كما أن الظروف التي صيغ فيها الدستور، وكذلك آلية التصديق عليه، وأالية تغييره تعكس أبعاد صراع القوى السياسية في إيران لذا سنتناول الإطار الإيديولوجي، والمتمثل في أفكار الإمام الخميني إضافة إلى الإطار القانوني المتمثل في الدستور:

١-٧- الإطار الإيديولوجي:

يشير العنصر الثقافي العديد من الجدل حوله باعتباره مدخلاً في العملية الثورية، وتعتبر الإيديولوجية المحدد الثقافي الأكثر مباشرةً في تأثيره على الثورة، وفي حالة الإيرانية فإن الإيديولوجية المؤسسة للثورة هي تلك التي كان فيها الترابط الوثيق بين الدين، والسياسة والرفض التام لمقوله الفصل بينهما، وقد اتضح ذلك من خلال أفكار الإمام الخميني التي تركت على ثلاثة مفاهيم أساسية هي: فكرة الحكومة الإسلامية، ومبدأ الحياد، والأهمية الدينية⁽¹⁾.

(*) ولد الإمام الخميني عام 1900 في جنوب طهران من أسرة متدينة، درس العلوم الفقهية ثم قام هو بتدريسيها، ومنذ عام 1962 بدأ اهتمام الإمام ينصب على الصعود إلى مستوى مرجع التقليد، وهو أعلى مستوى في المؤسسة الدينية، وتفضيل دور المؤسسة الدينية وزيادة شعبيتها، وقد كان الخميني قبل هذا العام يسعى إلى إصلاح النظام الحاكم والتوعية الفكرية، ولكن بعد ذلك العام تحول إلى العمل السياسي، ومحاولة تحريك مقاومة شعبية ضد النظام الحاكم. وقد أثرت في فكر الخميني مجموعة من القرارات السياسية التي اتخذها محمد رضا هلوي شاه إيران) والتي اعتبرهما المؤسسة الدينية ماستين بالعقيدة الإسلامية، ومن بين هذه القرارات: قانون إنتخابات البلدية الجديدة الذي يسقط شرط الإسلام من شروط الترشح للعضوية في المجلس البلدي، وإحلال القسم بأي كتاب سماوي آخر على احترام الوظيفة محل القسم بالقرآن، والثاني الاستفباء على الثورة البيضاء، وعنصرها والتي اعتبرها الإمام الخميني مضادة للإسلام.

(1)- عادل نبهان النجاري، مرجع سابق.

أ- الحكومة الإسلامية:

يعتبر الخميني أن خير الحكومات هي الحكومة الإسلامية، ويرى أن النظام الجمهوري هو أفضل البدائل التي ستوصلنا إلى المحتوى الاجتماعي للنظام السياسي ويتحقق تقدم المجتمع، فالحكومة الدستورية في نظر الخميني تعني التقييد بالأوامر الإلهية، والسنة النبوية الطاهرة، وليس التنصيص الموضعية. وبالتالي فالبرلمان هنا يحول شرع الله إلى قواعد، وإجراءات، وقوانين قابلة للتطبيق، ولا يشرع بنفسه وإنما الله هو المشرع، ومن جهة أخرى يركز فكر الخميني على دور الفقهاء في تلك الحكومة حيث أنهم يأتون على رأس تلك الحكومة، ويتلخص ذلك في نظرية ولادة الفقيه، ومؤداتها أن الحكام الحقيقيون هم الفقهاء، والسلطانين هم مجرد عمال لديهم.

ب- الأهمية الدينية:

انتقد الإمام الخميني النعرات القومية التي تقسم العالم الإسلامي إلى ترك، وأكراد وعرب، وفرس، وأرجع إثارتها إلى تأمر القوى العظمى التي لا هم لها سوى بث مشاعر العداء والكراهة بين المسلمين، وقد ميز الإمام بين الفكرة القومية، المثيرة للعداوات بين المسلمين، وحب الوطن المثير للحمية للدفاع عن الأرض.

ج- الحياد:

تبني الإمام فكرة الحياد من محتوى إسلامي عبر محددات شرعية هي عدم جواز الخضوع لغير الله سبحانه وتعالى، أي لا لقوة من الشرق أو الغرب، وتأمر القوى العظمى على الإسلام كدين، وعلى المسلمين كافة وهو ما يستوجب أن لا يسمح لها أن يحكم بلادنا، والحفاظ على الهوية لا يتأثر إلا بمقاومة محاولة مسخها وتحويل المسلمين إلى مستعبدين، والترابط الوثيق بين الدين، والسياسة، ورفض فصلهما كأثر من آثار التبعية للخارج.

٧- الإطار الدستوري أو القانوني:

ويتمثل الإطار القانوني بعملية صنع القرار الإيراني في الدستور الذي تم وضعه بعد قيام الثورة في 1979، ثم تعديله مرة واحدة فقط في عام 1989، وتم إجلاء مهمة وضعه إلى مجلس الخبراء المنتخب، والمقصود بهم رجال الدين رغم أن هناك اقتراح بتكون مجلس يضم كل

القوى السياسية، لكن الخميني كان يريد التخلص من بعض القوى غير المرغوب فيها، لذا اقتصر مهمة وضع الدستور على مجلس مكون من رجال الدين وعددهم 75، وتمت صياغة الدستور، والاستفتاء عليه في صيغته النهائية في ديسمبر 1979، ومن ناحية أخرى فإن ديباجة الدستور تشير إلى رمز الثورة، وقائدها، وكفاحه من أجل إسقاط النظام السابق، كما جاءت مواد الدستور معبرة عن محمول المنظومة القيمية للنظام السياسي وفق تصور الإمام الخميني له وكذلك أيضا تعديلات 1989، وقد جاءت تلك التعديلات نتيجة لأسباب مختلفة منها تغير الظروف السابقة التي تم وضع دستور 1979 فيها، حيث كانت البلاد في وضع استثنائي بعد سقوط نظام الشاه ، ومحاولة ثبيت دعائم الجمهورية، كما هدفت تلك التعديلات إلى إيجاد آلية لتسوية الخلافات بين جناحي السلطة التشريعية (مجلس الشورى، ومجلس صيانة الدستور) وتحديد دور مجمع تشخيص مصلحة النظام الذي تأسس في 1988.

المبحث الثاني:

الأبعاد التاريخية والإستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني.

تستند توجهات الدولة الخارجية إلى العديد من العوامل، والتفاعلات التاريخية، تعد السمات الثقافية، والطموحات الإيديولوجية، والضغط الديموغرافية، والقناعات الدينية حاسمة في تحديد نظرة أي من البلدان إلى بيئته وموقعه ضمن جيرانه. لا تشكل إيران استثناءً لذلك، بالنظر إلى إسهام تاريخها الوطني المتميز، وتراثها الإسلامي في تحديد مقاربتها بالشرق الأوسط الكبير، وسعياً من إيران إلى تدعيم موقعها الجيوستراتيجي، وتحقيق تفوقها الانفرادي في إطار توجهاتها الإقليمية في المنطقة، وفي نفس الإطار يتضح لنا جلياً توجه الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى تطوير برنامجها النووي⁽¹⁾.

١- الخلفيّة التاريخيّة للبرنامـج النوويـ الإـيرانيـ:

انضمت إيران لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في 2 فيفري 1970، ووقعـت على اتفاقية ضمانـات مع الوكالة الدوليـة للطاقة الذريـة في 15 ماـي 1975، وبدأ البرنامج النوويـ الإـيرانيـ منذ عهد الشـاه بـمساعدة الولايات المتحدة الأمريكيةـ، ويمكن تقسيـم تطور البرنامج النوويـ الإـيرانيـ إلى عـدة مراحلـ كما يـليـ:

المرحلة الأولى:

بدأت هذه المرحلة في عـهد الشـاهـ، واستهدفت امتلاـك قدرـة نوـوية متواضـعةـ، عن طـريق تنـفيـذ برنـامـج مـتكـاملـ لإـنشـاء مـفاعـلـ للـطاـقةـ الـنوـويـةـ فيـ مدـيـنةـ "بوـشهرـ"ـ بـمسـاعـةـ ألمـانـياـ، بـإـضـافـةـ إلىـ أنـ إـيرـانـ كـانـتـ تـمـتـلكـ بـالـفـعلـ مـفاعـلاـ نـوـويـاـ تـجـريـبـياـ حـصـلـتـ عـلـيـهـ منـ الـولـاـيـاتـ الـمـتـخـذـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ فيـ السـتـينـاتـ تـبـلـغـ قـوـتهـ 5ـ مـيـجاـ وـاطـ، وـقدـ شـكـلتـ الـمـبـادـرـةـ الـيـةـ طـرـحـتـهاـ الـولـاـيـاتـ الـمـتـخـذـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ، فيـ إـطـارـ بـرـنـامـجـ الذـرـةـ مـنـ أـجـلـ السـلامـ "Atoms pour la paix"ـ سـنةـ 1975ـ كـماـ ذـكـرـناـ فـيـ الفـصـلـ الـأـوـلـ، بـدـاـيـةـ الطـمـوـحـاتـ إـيرـانـيـةـ الـنـوـويـةـ⁽²⁾ـ.

⁽¹⁾- رـايـ تـقـيـةـ، مـرـجـعـ سـابـقـ، صـ 79ـ.

⁽²⁾- حـبـيـةـ زـلـاقـيـ، مـرـجـعـ سـابـقـ، صـ 129ـ.

ورغم أن إيران في تلك الفترة لم تكن بحاجة إلى التكنولوجيا النووية، تكون المبادرة جاءت من الخارج، وأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تهدف من وراء هذه المساعدة إلى ممارسة دور رقابي على الميدان النووي في المنطقة، إلا أن الاهتمام الفعلي للمشروع النووي الإيراني بدأه الشاه، "رضا بعلوي" مع بداية السبعينيات، والسبعينيات من القرن الماضي حيث قام بإنشاء المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية، (IAEO) Iranian Atomic energie organisation وإلهاقها بخطط يهدف إلى إنتاج 23000 ميجا واط من الطاقة، وذلك كرد فعل مباشر على النجاح الذي حققه الهند بتفجير أول قنبلة نووية عام 1974⁽¹⁾.

كما أنشأ مركز "أمير آباد" للبحوث النووية في طهران عام 1974، بالإضافة إلى حصول إيران على كميات من أكسيد اليورانيوم المعروف بـ "الكعك الأصفر" (*) Yellow cake، من جنوب إفريقيا في أواخر السبعينيات، ودعت هذه الجهد بالمشروع في إنشاء مفاعلين نوويين في "بوشهر" بطاقة 1200 ميجاوات، وقد بدأت شركة سيمنس Siemens الألمانية بالفعل في بناء المفاعلين عام 1967، ولكن العمل توقف بعد سقوط الشاه.

ومع اندلاع الثورة الإسلامية عام 1979 دخل البرنامج النووي مرحلة من الجهد حتى منتصف الثمانينيات، بسبب العزلة الدولية التي فرضت على إيران ، وانشغلها بتداعيات الحرب مع العراق، والتي إنطلقت عام 1980، ليشهد الفكر الإستراتيجية الإيراني جراءها تحولاً جذرياً.

المرحلة الثانية:

حيث إستعادت القيادة الإيرانية اهتمامها بالبرنامج النووي، ووُجدت أنه لتفعيل البرنامج لابد من الحصول على الدعم الخارجي، وذلك منذ سنة 1986 عند إعلان "آية الله الخميني"، التزام بلاده بمواصلة تطوير قدراتها النووية، وقد جاء بمثابة مقدمة لنشاط إيراني مكثف في هذا المجال، وسار هذا النشاط في أربع مجالات⁽²⁾.

⁽¹⁾- Journee d'études actes du 17 mai 2006, ou va l'Iran ?

www.frstrategie.org.

على موقع:

(*) الكعك الأصفر: هي مادة كيميائية تستخلص من اليورانيوم الخام يعد طحنه، وجعله في صورة مسحوق ناعم، ويعد أن يعاد تشكيله (ليورانيوم) في عملية كيميائية إلى هيئة صلبة تحصل منه على الكعك الأصفر وهي مادة ناشطة إشعاعيا.

.(2)- طلال عتربيسي، الجمهورية الصعبة، (بيروت، دار الساقى، 2006)، ص 66.

- أ- توسيع دائرة التعاون النووي مع الدول الأجنبية، لاسيما مع الأرجنتين، الصين، كوريا الشمالية، المعتد وباكستان.
- ب- توسيع البنية النووية في البلاد.
- ج- تطوير القدرات الفنية، والعلمية للعاملين في المجال النووي.
- د- دفع مجالات البحث، والتطوير في المجال النووي.

ويتضح لنا أن الاهتمام الكبير بالتسليح النووي خلال هذه الفترة كان سببه أعمال القتال مع العراق، الذي كان في غير صالح إيران، وعلى هذا الأساس قام الرئيس السابق "هاشمي رافسنجاني" بتشكيل فريق مكون من 54 خبيراً روسيًا، وصينياً لتوحيد البرنامج النووي للجمهورية الإسلامية، واستيراد التكنولوجيا النووية. كما تم التوقيع على اتفاقية مع باكستان تقضي بتدريب المختصين في المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية في باكستان، وعملت القيادات الإيرانية على توثيق العلاقات مع الصين في مجال البحوث النووية، والتي توجهت عام 1990 بحصول إيران على محرك نووي من الصين تبلغ سعته 20 ميغواط وليس له القدرة على إنتاج المواد النووية⁽¹⁾.

المرحلة الثالثة:

بدأت هذه المرحلة عقب حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت) في أوائل عام 1991، والتي ولدت قوة دفع كبيرة لبرامج التسلح بصفة عامة، وبرنامج التسلح الإيراني النووي بصفة خاصة، وازدادت قوة الدفع هذه عقب انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات. حيث تشير الكثير من التحليلات إلى أن إمتلاك السلاح النووي كان واحداً من الأدوات التي اعتتقدت القيادة الإيرانية أنها تستطيع من خلال استغلال المتغيرات الدولية، والإقليمية لصالحها، وجعلها كقوة إقليمية، وكفاعل أساسى في منطقة الخليج العربي بصفة خاصة، وعلى الساحة الدولية بصفة عامة.

⁽¹⁾- طلال عنريسي، مرجع سابق، ص 68.

ومن ثمة فإن امتلاك إيران لقوة نووية ربما يقلل من أقدام الولايات المتحدة الأمريكية من الدخول في مواجهة مع إيران⁽¹⁾، وفي هذا الإطار عملت إيران على استيراد رؤوس نووية من الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، كما حاولت إيران استقطاب علماء الذرة من الجمهوريات التي كانت تحت المظلة السوفيتية سابقاً، إضافة إلى قيامها بتكثيف أعمال التعاون النووي مع الدول الصديقة لاسيما الصين حيث وقعت الدولتان إتفاقاً للتعاون النووي عقب حرب الخليج الثانية، حيث قامت الصين بمقتضاهما بتزويد إيران بأجهزة الفصل الكهرومغناطيسي ومفاعل نووي تجريبي، كما شكل جمود إيران إلى التعاون مع روسيا بداية النقلة النوعية الأكثر أهمية للبرنامج النووي الإيراني منذ أواخر عام 1992، حيث وفر ذلك طهران احتياجاتها من المفاعلات النووية الأكبر حجماً، وليس فقط المفاعلات البحثية صغيرة الحجم، وفي شهر نوفمبر 1994 أعلنت إيران أن روسيا أقرت اتفاقية بمبلغ 780 مليون دولار لإكمال مفاعل "بوشهر"، الذي توقفت الأعمال به أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وتم التوقيع الفعلي على هذه الاتفاقية في 8 جانفي 1995، لتصرح إيران بعد ذلك أن المفاعلين أصبحا جاهزين في 13 مارس 2003⁽²⁾.

المرحلة الرابعة:

مرحلة الشكوك الدولية في سلمية البرنامج النووي الإيراني:

وقد بدأت هذه المرحلة بعدما استطاعت إيران أن تنشأ مفاعلاً نووياً بقدرة 5 ميغاوات، وذلك عقب إنتهاء حرب الخليج الثانية، والذي استهدف القيام بأعمال بحثية، ودراسات نووية، بحيث أدى إنشاء هذا المفاعل إلى ارتفاع أصوات الأطراف الدولية للمطالبة بالتفتيش ومراقبة المفاعل⁽³⁾.

وفعلاً أدت الضغوط الدولية إلى قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية برئاسة "محمد البرادعي"، بمخاطبة السلطات الإيرانية عام 1996، مطالباً منها السماح لها بأعمال التفتيش،

⁽¹⁾- مارينا أوتاواي وآخرون، الشرق الأوسط الجديد، تقرير مؤسسة كارنيجي للسلام.

على الموقع: www.carnegieendowment.org/pubs

⁽²⁾- طلال عترسي، مرجع سابق، ص 69.

⁽³⁾- حبيبة زلاقي، مرجع سابق، ص 133.

وعلى الفور رحبت إيران بتدخل الوكالة الدولية، وبعد تفتيش الواقع الإيراني أكدت تقارير المفتشين الدوليين إلتزام إيران بمعاهدة منع الانتشار النووي، وعدم إنتهاكها لها مما أثبت سلامة البرنامج النووي الإيراني، وبعد توقيع كل من إيران، وروسيا على الاتفاقية السابقة في 8 جانفي 1995، والتي قامت بموجبها روسيا بتسلیم المفاعلين لإیران (1000 ميجاوات) والذي تم إنشاؤهما بـ "بوشهر"⁽¹⁾، هذا الحدث أثار مخاوف الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى بها إلى الضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإرسال مفتشين دوليين، للتأكد مرة أخرى من إلتزام إيران بمعاهدة عدم الانتشار النووي. وأكّدت مرّة أخرى تقارير المفتشين إلتزام الإيرانيين بالمعاهدة، وسنستعرض فيما يلي: أهم الواقع الإيرانية التي تتواجد بها مختلف الأنشطة النووية وهي كما يلي:

* منجم "ساغند": الذي تم الكشف عن وجود خام اليورانيوم فيه عام 1985، وكان من المزمع أن يبدأ الإنتاج عام 2006 باستخدام 120 طن من اليورانيوم الخام لإنتاج من 50 إلى 60 طن يوارنيوم سنويا.

* مصنع "أدركان": الذي يتم فيه تنقية اليورانيوم الخام كي يصبح يورانيوم خام مركز.

* مصنع "جيحان": الذي يتم تطويره لإنتاج نحو 24 طنا من الكعكة الصفراء سنويا.

* مفاعل "أصفهان": ويتم فيه تنقية اليورانيوم من الشوائب، من أجل تحويله كيميائيا إلى غاز هكسا فلورايد اليورانيوم، ومن ثم يتم تبريد، وتنظيفه إلى أن يصير صلبا.

* مركز "تنانز": والذي تستخدم فيه أجهزة الطرد المركزي لزيادة نسبة نظائر "اليورانيوم 235" في اليورانيوم الصلب النقي.

* شركة "كالاي": لتوليد الطاقة الكهربائية بالعاصمة طهران، ورغم أنه تم تفكيك مفاعل التخصيب بالشركة، فإن مفاعلات الأبحاث، ومنشآت تخزين مخلفات الإشعاع، ما زالت تعمل في هذا الموقع.

⁽¹⁾- نفس المرجع السابق، ص 135.

*موقع "بوشهر": حيث يضم الموقع مفاعلاً للماء الخفيف ساعدت روسيا كما أسلفنا في بنائه، ويمكن أن ينتج "اليورانيوم المنصب"، الذي يستخدم في صنع الأسلحة النووية.

*مفاعل "أراك": لأبحاث الماء الثقيل، الذي يمكن استخدامه في إنتاج البلوتونيوم المنصب.

*موقع "أنarak": وهو موقع لتخزين المخلفات النووية.

*أما الموقع الأخير فيوجد في "خوزستان"، والذي ما زال تحت الإنشاء، حيث تخطط طهران لإنشاء مفاعل جديد بالمنطقة⁽¹⁾.

وقد أثارت هذه المواقع مخاوف بعض القوى منها الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث أعلنت في عام 2002 بأن لدى إيران موقع نووي لم تصرح بها للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتم قطع الشك في هذا الأمر عندما كشفت منظمة "محاهدي خلق"، المعارضة لإيران في أوت 2002 النقاب عن قيام إيران بإنشاء موقعين نووين جديدين في منطقتي أراك ونانتاز لتصنيع اليورانيوم، بعيداً عن رقابة الوكالة الدولية من أجل صنع الأسلحة النووية، واكتسبت هذه المعلومات قدرًا من المصداقية من خلال ما أظهرته صور الأقمار الصناعية من أن الجانب الإيراني أقام حدران إسمنتية سميكية تحت الأرض، مما يوحي بأن الجزء الأكبر من هاتين المنشآتين سوف يكون تحت الأرض لضمان السرية.

وستطرق في الفصل الثالث من هذه الدراسة إلى تداعيات، وتجاذبات الملف النووي الإيراني عندما ستكميل بقية محاور هذا الفصل.

II - دوافع وأهداف سعي إيران لتطوير برنامجها النووي:

لقد تضاربت الآراء، والتحليلات فيما يخص حقيقة امتلاك إيران للسلاح النووي، فمنهم من يعتبر أن إيران أصبحت دولة نووية، وذلك انطلاقاً من تصريح الرئيس الإيراني أحمدي نجاد في 11 أفريل 2006 دخول بلاده النادي النووي بعد بحاجتها في تخصيب اليورانيوم لإنتاج وقود المفاعلات النووية. ومنهم من لا يعتقد بهذا القول أصلاً ويعتبره مبالغة من إيران في

⁽¹⁾- خالد أبو بكر، أحمدى نجاد: رجل إيران القوى، (القاهرة، كنوز للنشر والتوزيع، 2008) ص ص 123-124.

تعاملها مع القضايا كعادتها، ومنهم من يذهب إلى أبعد من ذلك ويقول أنه ليس لإيران الحق أصلاً في امتلاك السلاح النووي، لأنها تعتبر دولة غير سوية، وغير عقلانية في سلوكها وسياساتها الخارجية، وبالتالي فإن امتلكته ستصبح أكثر تهديداً من ذي قبل (فكرة تصدير ثورتها وسعيها لإحياء مجدها الفارسي⁽¹⁾ القديم، وبين كل هذه الآراء وتلك، يبقى القرار بيد إيران حسب نظرها لأمتها القومي، ومصالحها الإستراتيجية، وأسبابها المقنعة على الأقل بالنسبة لها، فالسؤال الذي يطرح نفسه باللحاج هنا: لماذا تريد إيران السلاح النووي؟ ولماذا تريد التحول إلى قوة نووية؟ ولماذا تصر على الدخول في صدام مع الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تعمم تداعياته منطقة الشرق الأوسط ككل أو ربما قد تتجاوزها؟

هناك أسباب عديدة ومتداخلة تفرض نفسها بوضوح كمسوغات على دفع إيران نحو السعي لامتلاك القوة النووية.

١ - السلاح النووي الإسرائيلي:

لاشك أن أحد أهم الأسباب التي جعلت إيران تقتصر بتطوير برامجها النووية، هو امتلاك إسرائيل ترسانة نووية ضخمة تقدر ما بين 150 إلى 200 رأس نووي، وبالتالي تتمتع إسرائيل بتفوق إستراتيجي ومعنوي في الساحة الإقليمية، وهو الأمر الذي يثير انزعاج الإيرانيين.

فالتاريخ أثبت لنا أنه إذا كانت دولتان في نفس المنطقة، وواحدة منهمما تملك سلاحاً نووياً، فإن الأخرى تسعى جاهدة لامتلاك السلاح النووي، وذلك تطبيقاً لنظرية "توازن الربع"، في المنطقة، خاصة وأن كلا الدولتين (إيران-إسرائيل) تختلفان في توجههما السياسية والاقتصادية، الثقافية، والإيديولوجية، خصوصاً أن هناك دائماً حرب كلامية، وإعلامية على المستوى الرسمي للدولتين، بروز جلياً من خلال تصريح "أحمدي نجاد" في مؤتمر عن العنصرية بأن إسرائيل هي دولة عنصرية، وأنها ورم سرطاني لا بد من اقتلاعه.

⁽¹⁾- مقال من دون مؤلف، لماذا تريد إيران امتلاك السلاح النووي؟ 30/06/2008 في موقع: www.albainak.net/index.aspx/Item, 1213 sctop.

ما زاد من مخاوف إسرائيل، وجعلها في النهاية تطالب بفرض عقوبات على إيران وتمدد أيضاً بضرها وتدمي مفاعلاها النووي⁽¹⁾.

2 - الوجود العسكري الأمريكي في الخليج:

الدرس للعلاقات الأمريكية الإيرانية يلاحظ بأن العلاقات بين الدولتين بربطها التوتر الدائم وأحياناً العداء، ونظراً لاختلافات الجوهرية، وقضايا الخلاف التي لا تزال عالقة لحد الآن بينهما⁽²⁾.

وما زاد في تحسيد تلك الخلافات، وتعديقها التواجد الأمريكي الذي أصبح يحيط بإيران تقريباً من كل النواحي الشرقية في أفغانستان، والغربية في العراق قبل الانسحاب والشمالية بدول آسيا الوسطى والقوقاز، وهذا ما يشكل خطراً حقيقياً بالنسبة لمصالح إيران في هذه المناطق خصوصاً أن أمريكا تسعى للحد – إن لم نقل شل – السلوك، والتحرك الإيراني في هذه الحالات التي تعتبر حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها. هذا الخطر جعل إيران مهددة من كل الجهات، لذلك فهي تسعى لامتلاك السلاح النووي من أجل الدفاع عن مصالحها، وأمنها القومي، خاصة وأن هناك أزمة ثقة بنوية تدخل في تركيب العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وبعد أحداث سبتمبر 2001م واجه الأمريكيون مشكلة في أفغانستان، وطلبو المساعدة من إيران وقدمت لهم، ثم جاءت المفاجأة بعدها بوضع إيران وتصنيفها ضمن تحور الشر حسب السلطات الأمريكية، وهذا التناقض سمة دائمة في موقف أمريكا من إيران (تقيل خد وصفع الخد الآخر)، كما أن مواصلة واشنطن الحديث الصريح والعلني عن تغيير النظام في إيران، يعد واحداً من الأسباب المحورية التي تجعل إيران راغبة في التحول إلى دولة نووية.

(1) - مشيل أيرنستاوت، برنامج إيران النووي غبار متراكم أم بخار مكتسب؟ دراسة لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (متابعة سياسية رقم 707) مارس، 2003.

(2) - محمد عباس ناجي، قراءة في أزمة إيران وتداعياتها، على الموقع:

3- الخطر العراقي (النظام الباعثي البائد بقيادة صدام حسين):

منذ قيام الحرب الإيرانية العراقية ونتائجها السلبية على إيران، واستخدام العراق لأسلحة بيولوجية ضد إيران والتي مازالت آثارها لحد الآن، قررت إيران السعي لامتلاك قدرات نووية وجاء هذا -كما سبق الذكر- على لسان هاشمي رفسنجاني قائد القوات المسلحة الإيرانية آنذاك، وذلك من أجل التصدي لنظام "صدام حسين" في العراق⁽¹⁾، والذي كان يمثل تهديداً كبيراً لإيران في فترة حكمه، ويشكل العراق بعد احتلاله من طرف الولايات المتحدة، ساحة معركة حقيقة بين المشروع الإيراني، والمشروع الأمريكي خاصة في ظل تدعيم إيران لأطراف عراقية على حساب أخرى مما يجعل إيران تتوجس من قيام عراق آخر غير عراق صدام حسين ينافسها على المكانة الإقليمية التي تسعى إليها طهران.

لذلك ترى إيران أنه قبل أن يحصل هذا لابد لها من امتلاك السلاح النووي، حتى لا يحدث سيناريو آخر لحرب عراقية إيرانية أخرى.

4- الطموح الإقليمي الإيراني، الزعامة الإقليمية:

لطالما سعت النخب السياسية، والثقافية الإيرانية لموقع إقليمي يتناسب مع تاريخ إيران الطويل وموقعها الجيوستراتيجي⁽²⁾، المهم وثروتها البشرية والطبيعية، وتعد القضية النووية على أنها الوسيلة الأنفع لتوسيع الدور الإقليمي للدولة، فلنأخذ مثلاً: على لاريجاني كبير المفاوضين السابق حول البرنامج النووي، والتحدث الحالي باسم البرلمان الإيراني، والذي قال إن "إيران لديها وجهة نظر إستراتيجية في ما يتعلق ببرنامجها النووي. في حين استطاعت أمم أخرى في المنطقة كمصر، وتركيا أن تقدم، لا يوجد أي سبب كي لا تكون إيران قادرة على القيام بذلك أيضاً". وجهة نظر لاريجاني عبر عنها في "الخطة الاستراتيجية لإيران لعشرين عاماً" (2005-2025)، التي صدق عليها مجلس تشخيص مصلحة النظام، والتي تطمح لتحويل إيران إلى بلد متتطور في المرتبة الأولى في المنطقة اقتصادياً، وعلمياً، وتكنولوجياً. ومنظور عملي فإن إيران تواجه عدداً من التحديات المتنامية، عدد السكان ينمو بسرعة، هي ممنوعة من المиграة مع

(1) محمد عباس ناجي، مرجع سابق على نفس الموقع.

(2) كيهان بربزیغار، مقارنة الإجماع النووي الإيراني، (مجلة شؤون الأوسط، العدد 136، بيروت، صيف 2010)، ص 32.

بعض الدول الغربية، منشآتها النفطية هرمة، واستهلاكها المحلي من الطاقة يتضاعف كلها عوامل تتطلب في نظر القيادة الإيرانية اكتساب القدرة على إنتاج الطاقة النووية.

5 - مشاكل مستقبلية في الطاقة الإيرانية:

يتحدث الإيرانيون أيضاً عن مشاكل في الطاقة ستواجههم مع مرور الزمن، فيرى الإيرانيون أن النفط والغاز لن يدوماً إلى ما هو أبعد من 25 إلى 30 سنة، ولهذا ينبغي توفير موارد بديلة –خصوصاً وأن كلاً من الغاز والنفط من أنواع الطاقة غير المتجددة، فإذاً إقامة 20 محطة كهربائية⁽¹⁾ نووية يكلفه 25 مليار دولار ستكون حصانة لمواجهة الزيادة المتواصلة في الطلب على الطاقة، لاسيما مع التزايد السكاني المتزايد في الجمهورية فالطاقة النووية أقل كلفة، ومادها الخام (اليورانيوم) متوفرة في صحراء وسط إيران.

6 - الدعم الشعبي الإيراني للبرنامج النووي:

الشعب الإيراني بمختلف فئاته العمرية، يساند ويدعم⁽²⁾ البرنامج النووي لبلاده، ويطالب بضرورة التطور التكنولوجي، ودعم مسار التنمية في إيران، انطلاقاً من تطوير البرنامج النووي، والذي يعتبر ذلك فخراً واعتزازاً لكل مواطن إيراني، مما أعطى تأييداً شعرياً أكثر ومشروعاً داخلياً للسلطة الإيرانية في سعيها لتطوير برنامجها النووي، وفي الأخير يمكن القول، أن دواعي، وأهداف إيران نحو امتلاك السلاح النووي تعتبر أسباباً، وأهدافاً مقنعة وجوهية، وستتناول في العنصر الموالي للترسانة العسكرية الإيرانية بمختلف أنواعها البحرية، والبرية والجوية، ومحظوظ مختلف أنواع الأسلحة والتقنيات الحديثة التي تحوز عليها الجمهورية الإيرانية.

III - القدرات العسكرية الإيرانية:

لقد شهدت مصادر الواردات العسكرية الإيرانية تغيراً ملحوظاً منذ ثورة 1979 عندما انقطعت الواردات من السلاح الأمريكي، وبذلت إيران تعتمد على الصين، والإتحاد السوفيتي

(1) محمد نور الدين، تركياً والموقف من احتمالات توجيه ضربة عسكرية لإيران، (مجلة شؤون الأوسط، العدد 136، بيروت، صيف 2010)، ص 53.

(2) كيهان برباري، المرجع السابق، ص 34.

سابقاً علاوة على دول أوروبا الشرقية لتوفير المعدات العسكرية، وإن خسرت إيران العديد من مقدراتها الحربية أثناء الحرب مع العراق في ثمانينات القرن الماضي.

وبالرغم من زيادة الإنفاق العسكري في السنوات الماضية نتيجة ارتفاع صادرات النفط (23 مليار دولار عام 2000 إلى 33,6 مليار دولار عام 2003 إلى 62 مليار دولار عام 2006)، نجد أن الواردات العسكرية الإيرانية في هبوط مستمر، على سبيل المثال قلت واردات السلاح الروسي من 1,3 مليار دولار في الفترة 1996-1993 إلى 0,1 مليار في 2001-2004، وانخفضت واردات السلاح الصيني من 0,9 مليار إلى 0,1 مليار دولار في نفس الفترة، هذا يعني أن الجمهورية الإسلامية إتجهت إلى التصنيع المحلي رغم محدودية النتائج إلا أن السلطات الإيرانية ماضية في تطوير برامجها التسلحية، ونخص بالذكر البرامج المتعلقة بالقدرات الصاروخية المتوسطة، والبعيدة المدى، والعابرة للقارات، وستطرق في النقاط التالية إلى مكونات الجيش الإيراني، ومختلف القدرات العسكرية لمختلف القوات المشكّلة للجيش الإيراني⁽¹⁾.

أولاً/ القوات البرية:

الجيش الإيراني يتمتع بحجم كبير من القوات البرية مقارنة بجيوش دول الخليج، إن عدد الدبابات بالجيش الإيراني شهدت زيادة ملحوظة في السنوات السابقة من 1135 عام 2000 إلى 1565 في 2003، و1613 عام 2006، وتشير بعض التقارير أن عدد الدبابات الحديثة لا تتعدى 580 دبابة، وعدد الدبابات الجاهزة للاستعمال لا تتعدي 1000، وتستورد إيران الأسلحة المضادة للدبابات من روسيا، والصين، وأكرانيا، كما تصنعها محلياً طبقاً للنماذج السوفيتية التي تمتلكها.

كما تنتج المصانع الحربية المحلية قاذفات الصواريخ المتعددة، وإسناداً إلى تقديرات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية فإن قوة الجيش الإيراني النظامي وصلت عام 1995 إلى ما يعادل 12 فرقة، و40 لواء متحرك، وشملت تلك التشكيلات 4 فرق مدرعة، بالإضافة إلى 7 فرق لل المشاة، وفرقة للقوات الخاصة مكونة من 4 ألوية، ويعتقد بعض الخبراء أنه لدى إيران

(1) عبد القادر نزار، إيران والقنبلة النووية، الطموحات الإمبراطورية، (بيروت، المكتبة الدولية، 2008)، ص 242.

عدها كبيراً من التشكيلات العسكرية الأصغر حجماً، والتي تشمل 25-28 فرقة، وأكثر من 100 لواء، وفوج، وتشير هذه التقديرات إلى أن لدى إيران 5-6 فرق مدرعة، و3-6 فرق ميكانيكية 13-14 فرقة مشاة، وفرقة واحدة للقوات الخاصة تتكون من أربعة ألوية، وتنتشر القوات الإيرانية حالياً على الحدود العراقية من شماليها إلى جنوبها في ثلاث تشكيلات كل منها بحجم جيش، ويبدو أن إيران تمكنت من نقل بعض الوحدات بعيداً عن الحدود الجنوبية، منذ أن حشد العراق قواته لمواجهة الخطر المحلي أي الشيعة جنوبه والأكراد في شماله، لكن توتر العلاقات بين الأكراد، والحكومة الإيرانية أجبر إيران على الاحتفاظ بقوات ضخمة في الشمال الغربي، ويز الجدول المولى مختلف قدرات القوات البرية الإيرانية.

350,00	عدد القوات العاملة
220,000	عدد قوات الاحتياط
1613	دبابات القتال الرئيسية
80	دبابات أخرى
35	مركبات استطلاع
610	عربات لمشاهدة المدرعة
640	مركبات المشاة المدرعة
2010	المدافع المقطرورة
310	مدفع ذاتية الدفع
876	قاذفات متعددة الصواريخ
5000	مدفع آخر
1812	صواريخ أرض - أرض
العدد غير معروف	صواريخ أرض - جو
75	أسلحة مضادة للدبابات (موجهة)
العدد غير معروف	قاذفات الصواريخ
العدد غير معروف	قاذفات عديمة الارتداد
1700	مدفع دفاع جوي
17	طائرات نقل
50	طائرات عمودية

المصدر: www.aljazeera.net/NR/exers/996BB7F8-2C683761.htm

ثانياً/ الحرس الثوري:

يحيط تنظيم جهاز الحرس الثوري، ودوره بكثير من الغموض، وتتفق معظم المصادر على أنه تم تقسيم جهاز الحرس الثوري عام 1994 إلى أحد عشر تشكيلًا موزعًا على الأقاليم للحفاظ على الأمن الداخلي. وتشير بعض المصادر إلى أن قوات جهاز الحرس قسمت إلى 12 - 15 فرقة، وإن كان عدد أفراد معظم هذه الفرق أقل من مستوى الألوية التابعة للجيش النظامي الإيرانين والقوة النارية لهذه الفرق أقل من القوة النارية للكتائب القتالية في الغرب، كما يتتوفر جهاز الحرس الثوري على حوالي 18-23 لواء مستقل، تتضمن سلاح المدرعات، والمشاة والقوات الخاصة، وقوات المضادات، والدفاع الجوي، والمدفعية، والصواريخ، والمهندسين ووحدات حرس الحدود⁽¹⁾، ويلاحظ أن عدد أفراد تلك الألوية يعادل عدد الأفواج، والكتائب في القوات النظامية. ورغم ضخامة وحجم هذا الجهاز الأمني إلا أنه توجد بعض الخلافات حول الدور المستقبلي لقوات الحرس، وعلاقته يدور الجيش النظامي، وهذا نتيجة القوة السياسية التي تتمتع بها قوات الحرس الثوري، ودورها فقط في حفظ الأمن الداخلي أمر مشكوك فيه، ومن المرجح أن تنافس الجيش النظامي للحصول على بعض المعدات الثقيلة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن قوات الحرس الثوري - مثلها مثل الجيش النظامي - تمتلك أعداداً ضخمة من الأسلحة المضادة للدبابات، بما في ذلك الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات من طراز - دراجون وتاووايه تي - 3 وصواريخ عيار 3,5 بوصة، وكذلك قذائف آريجي 7، كما تمتلك حوالي 1500 مدفع للدفاع الجوي، ومخزون إيران من تلك الأسلحة غير مؤكدة حسب معظم الدراسات والتقارير الغربية، ولكن يبدو أنها تستورد صواريخ دفاع جوي قصيرة المدى روسية وصينية الصنع، كما يتضح أن قوات الحرس هي المستعمل الرئيسي لصواريخ أرض، أرض إيرانية المنصوبة على اليابسة، يضاف إلى كل هذا وجود قدرات دفاعية، وهجومية في مجال الحرب الكيماوية، لدى كل من الجيش الإيراني والحرس الثوري⁽²⁾.

⁽¹⁾- عبد القادر نزار، مرجع سابق، ص 234.

⁽²⁾- نفس المرجع السابق.

ثالثاً/ القوات البحرية:

إن موقع إيران المتميز خليجيا قد أضافى عليها مزيدا من الاهتمام بقواتها البحرية، فهى تمتلك واحد من أطول السواحل المطلة على الخليج العربي ،والذى يمتد بها طولا من حدودها مع العراق حتى مضيق هرمز، الذى تمارس فيه إيران حضورا متميزة يمكنها من التأثير في حرية الملاحة، حيث تشاءه من الشمال، والشمال الغربى، وتحتل عددا من الجزر الواقعة فيه (لاراك وهنجام، وهرمز) إلى جانب جزيرة (قشم) التي تشكل شاطئه الشمالي، وجزيرتي (سيري وبين فرور).

اللتان تشكلات مدخله الغربى، وهو الأمر الذى يمنحها إمكانية التحكم في المسار البحري للسفن الداخلة، والخارجة من الخليج، الذى يعتبر مركز التموين النفطي资料， وينعكس مباشرة على إهتمام السلطات الإيرانية ببناء قوة بحرية اعترافية، وهجومية ،ودفاعية تسندها قوة دفاع حوى متطرفة، وفاعلة تعطى جميع الأراضي الإيرانية.

وفي هذا الشأن صرخ قائد سلاح البحرية في الجيش الإيراني الأدميرال حبيب الله سياري في 16 فبراير 2010، بأن سلاح البحرية الإيراني استطاع تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج الأجهزة المتطرفة، وأكد أن بلاده تقوم حاليا بإنتاج بوارج مجهزة بأنظمة صاروخية متطرفة مثل: أنظمة صواريخ "بيان"، و"جوشن"، و"درفش"⁽¹⁾، وبعد هذا التصريح مباشرة دشنت إيران مدمرة حربية من صنع محلي في قاعدة "بندر عباس" أطلقـت عليها إـسم "جمـران" مزودـة بـصوارـيخ بـعيدـة المـدى، وـتنـزـن 1400 طـن، وـمجـهزـة بـرادـارات حـديثـة، وـقدـرات حـربـية إـلكـتروـنية، إـضاـفـة إـلـى مـجمـوعـة مـن الغـواـصـات سـوـاء كـبـيرـة الحـجـم أو الصـغـيرـة مـنـها عـلـى غـرـارـ الغـواـصـة (Al-Sabehat-15) الـتـي دـخـلـت الخـدـمـة عـام 2000، والـزوـارـق الهـجـومـية السـرـيـعة فـقـد أـعـلـنـت الـبـحـرـية الإـيرـانـية في 06/07/2006 عن اختـيـار زـورـق طـائـر سـرـيع مـتـطـور جـدا في إطار منـاورـات الرـسـول الأـعـظم في الخليج الفـارـسي، وـهـو زـورـق مـتـطـور جـدا، ولـديـه قـدرـة عـالـية عـلـى المـناـورـة في مـيـاه الـخـلـيـج وـتـبـلـغ سـرـعـتـه 100 عـقـدة بـحـرـية بـالـسـاعـة.

⁽¹⁾- نفس المرجع السابق.

كما أنه يمكنه تجنب الرادار بسبب تصميمه، والمواد المستخدمة في تصنيفه ويبين الجدول التالي مختلف القدرات لسلاح البحرية الإيرانية.

1800	عدد أفراد القوات
3	عدد الغواصات
5	عدد الفرقاطات
250	مركيات الدوريات والقتال الساحلي
85	مركيات دوريات الشاطئ
5	معدات مضادة للألغام
10	مركيات برمائية
27	مركيات دعم
8	مركيات استطلاعية
10	مركيات مضادة للغواصات
13	مركيات نقل

المصدر: www.aljazeera.net/NR/exers/996BB7F8-2C683761.htm

رابعاً/ القوات الجوية والدفاع الجوي:

حظيت القوات الجوية الإيرانية باهتمام كبير خاصة في مرحلة حكم الشاه، ومن ذلك امتلاكها لحوالي 456 طائرة مقاتلة أمريكية الصنع، من بينها طائرات (F-14TOMCATS) المزودة بصواريخ (جو-جو) من طراز (PHOENIX)، والتي كانت إيران من أوائل الدول التي امتلكتها إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الحصار التسلحي الذي فرض على إيران بعد إطاحة بالشاه، قد أثر في تلك الترسانة لحاجتها إلى قطع الغيار، والصيانة، والذخائر ناهيك عن الاضطراب الكبير الذي شهدته القوات المسلحة جراء عمليات التطهير التي إتبعتها نظام الخميني، إضافة إلى الخسائر إبان الحرب مع الجارة العراق، لذلك أصبح العمل على امتلاك قوة جوية متقدمة، ورادعة من أولويات برنامج التحديث العسكري الإيراني بعد انتهاء الحرب، ففي إطار تركيزها على ضرورة إمداد سلاحها الجوي بقدرات نوعية.

حيث حصلت إيران وبوجب اتفاق التعاون التسلحي بينها وبين روسيا، والصين على مجموعة من الشحنات وعلى مراحل إبتداءاً من 1992 كالتالي:

أ- (12) قاذفة إستراتيجية ثقيلة من طراز (Tu-22M).

ب - (24) مقاتلة هجومية إستراتيجية بعيدة المدى من طراز Fencer subhoi su- (24).

ج - (24) مقاتلة اعتراضية بعيدة المدى لأغراض الدفاع الجوي الاستراتيجية من طراز .(Mig-31)

د - (24) مقاتلة هجومية تكتيكية من طراز .(Mig-27)

و - (48) مقاتلة متعددة الأغراض من طراز .(Fulorum Mig-29)

هـ - طائرة رصد وإنذار إستراتيجي مبكر، وإدارة عمليات جوية من طراز .(Illyushine A-5)

ل - (100) طائرة مقاتلة صينية من طراز .(F-7M)

إضافة إلى اهتمام إيران للحصول على قطع غيار، ومعدات صيانة خاصة بالأسلحة الأمريكية، والتي لا تزال تعمل في صفوف قواها الجوية، مثل الطائرات المقاتلة من طراز (F-4) و(F-5 Tiger) وطائرات الهليوكوبتر من طراز (كوبرا AH-1)، و(شينوك CH-47C)، و(Bell) إضافة إلى طائرات نقل وصواريخ مختلفة⁽¹⁾.

و كما أسلفنا فإن اهتمام إيران بقدراتها الجوية، سواء كانت هجومية، أو اعتراضية، أو دفاعية ينم عن حس إستراتيجي تغذيه الطموحات الإقليمية الإيرانية على مستوى منطقة الخليج العربي، والشرق الأوسط وستطرق في البحث المولى إلى أهم المواقف الدولية والإقليمية من برامج التسلح الإيراني.

⁽¹⁾- نفس المرجع السابق.

المبحث الثالث:

المواقف الإقليمية والدولية من برنامج التسلح النووي الإيراني.

على الرغم من توقيع إيران على معاهدة عدم الانتشار النووي، ثم بعدها على البروتوكول الإضافي الخاص باتفاقية الضمانات النووية، ثم اتفاقية حظر التجارب النووية. إلا أن بعض المواقف الدولية تبدي عدم ارتياحها للبرنامج النووي الإيراني، لذلك اختلفت المواقف بين معارض ومؤيد سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي.

| - المواقف الدولية تجاه البرنامج النووي الإيراني:

تتلخص المواقف الدولية حول الملف النووي الإيراني في مواقف أهم القوى الفاعلة على المستوى الدولي والعالمي والتي نذكرها فيما يلي:

- موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

اتسم الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني منذ البداية بالتصعيد، والتهديد بإحالته إلى مجلس الأمن الدولي، وقد أعربت الولايات المتحدة منذ أواسط التسعينيات عن اعتقادها بأن إيران تقوم بتنفيذ برنامج نووي سري، قد يسفر عن تمكّنها من إنتاج أسلحة نوويةحلول عام 2005، وهو حسب الإدارة الأمريكية ما يشكل خطراً كبيراً، وتهديدًا مباشرًا للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وربما على الأمن القومي الأمريكي مباشرة على اعتبار أن واشنطن تصنف إيران ضمن الدول الراعية للإرهاب الدولي، وتم تفنيد شكوكها – الولايات المتحدة الأمريكية - من خلال زيارة المفتشين الدوليين للموقع الإيراني، وثبتت إلتزام إيران بمعاهدة منع الانتشار النووي، عاودت الولايات المتحدة الكرة عام 2002، إنطلاقاً من معلومات تحصلت عليها من طرف حركة "مجاهدي خلق"، التي تمثل المعارضة الإيرانية في الخارج، فقامت بعدها الولايات المتحدة بعد احتلالها للعراق بحملة لإقناع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وذلك في سبتمبر

(¹)، لكن إيران تفادت ذلك بقبولها عمليات التفتيش الفجائية التي يقوم بها مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأعلنت بعدها إيران تعليق كل أنشطة تخصيب اليورانيوم.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن أهم أولويات الأجندة السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط هو ضرورة منع إيران من امتلاك، أو اقتناء التكنولوجيا النووية التي قد تؤهلها إلى امتلاك السلاح النووي، وهو ما قد يهدد التفوق الإسرائيلي في المنطقة. حيث صرحت مستشاراة الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي سابقاً "كوندوليزا رايس" في مقابلة أجراها معها شبكة "NBC التلفزيونية"، إن العالم لن يسمح لإيران بتطوير أسلحة نووية والولايات المتحدة الأمريكية لن تتمكنها من ذلك، وتم إدراج إيران ضمن محور الشر، والدول المارقة على خلفية أحداث 11 سبتمبر، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير النظام بأكمله وليس تغيير سياساته فحسب. وعدم السماح لإيران بامتلاك السلاح النووي وهو ما أشار إليه الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن عام 2006 حيث قال: "يتحدى النظام الإيراني العالم بطموحاته النووية، ويتعين على دول العالم عدم السماح للنظام الإيراني بالحصول على أسلحة نووية"، وفي الأخير فإن واشنطن والكثير من دول المجتمع الدولي تخشى أن تطور إيران تدريجياً التقنية والخبرات اللازمة لصناعة أسلحة نووية تحت ذريعة إقامة برنامج أبحاث سلمية:

* موقف الاتحاد الأوروبي:

تمثل الموقف الأوروبي أساساً في موقف الترويكا الأوروبية، وهي (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا)، التي إلتقت مواقفها حول سلمية البرنامج النووي الإيراني، حيث تأخذ الدول الأوروبية بتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي تشير إلى أن جولات التفتيش التابعة للوكالة لم تكشف عن وجود أي انتهاك من جانب إيران لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية أو إنتاجها محلياً. وكانت السياسة التي عكست الموقف الأوروبي فعلياً هي "الحوار النقدي"، وهو ما أكدته "جاك سانتير" رئيس الجماعة الأوروبية من خلال قوله: "إن الاتحاد الأوروبي سيظل متماسكاً بسياسة الحوار النقدي ما لم يثبت بالدليل القاطع أي إدانة لإيران في

(¹) نوران طالب وشاش، العلاقات الدولية وتدوين الطاقة النووية السلمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2009-2010، ص 40.

الاتهامات الموجهة إليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾، وبasher الأوروبيون⁽¹⁾ مفاؤضاتهم مع إيران بشأن ملفها النووي منذ عام 2002.

حيث نجح الجانبان في عام 2003 في إبران اتفاق مبدئي على وقف النشاط النووي الإيراني، مقابل مكافآت اقتصادية، وتكنولوجية أوروبية، غير أن الاتفاق لم يستمر سوى ستة أشهر بسبب استئناف ظهران لعمليات تخصيب اليورانيوم، واستخدام أجهزة للطرد المركزي لهذا الغرض، سعيا لاستكمال دورة الوقود النووي، مما أدى بالأوروبيين إلى التخلّي عن تعهدهم اتجاه إيران، وتأكدهم من أن إيران تتجه نحو إنتاج قنبلة نووية، وذلك نتيجة الضغوط الأمريكية خاصة التي قام بها الرئيس السابق بوش الإبن عقب زيارته الأوروبية عام 2005. ولضرورة الحفاظ على التوازن في الموقف الغربي عموماً (الأوروبي والأمريكي)، إتجه الموقف الأوروبي للانصهار في البويقة الأمريكية، من خلال تبني الترويكا الأوروبية للرؤى الأمريكية القائلة بفرض عقوبات اقتصادية على طهران بإحالة ملفها إلى مجلس الأمن. وينظر إلى الجهد الأوروبي على أنها مكملة للجهود الأمريكية، وإنما كانت أكثر مرؤنة باعتمادها على الدبلوماسية بدل القوة والتهديد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

* موقف روسيا:

لقد كان لروسيا الدور الأول في بناء محطة "بوشهر" جنوب إيران، وذلك من خلال التعاون النووي بينهما منذ 8 جانفي 1995 من خلال اتفاقية قدرت تكاليفها بـ 800 مليون دولار، بحيث ترى روسيا على لسان رئيسها "فلاديمير بوتين" (Vladimir putin)، أنه لا يوجد دليل قاطع على وجود نية إيرانية لامتلاك أسلحة نووية وصرح قائلاً: "لا تملك إيران رغبة لبناء منظومة من الأسلحة النووية، وهذا السبب فإننا سنواصل تعاوننا معها في كل الحالات، وخاصة الطاقة النووية".

وهناك عدة محددات حكمت الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني والتي نلخصها فيما يلي:

⁽¹⁾- حبيبة زلاقي، مرجع سابق، ص 152.

1 - التعاون مع إيران دون أن تخرق التزاماتها الدولية لنشر أسلحة الدمار الشامل والاتجار فيها، وتدرك موسكو أن الضغوط الأمريكية، قد لا تؤدي إلى إزاحة روسيا عن السوق الإيرانية الوعادة.

2 - الأهمية الاقتصادية للتعاون النووي مع إيران، وقد تخطت قيمة هذا التعاون المليار دولار، وأنقذآلاف العمال الروس الذين يعملون داخل إيران، وأنقذ نحو 300 مشروع صناعي في مصانع سان بطرس برغ من التوقف.

3 - نشاط الشركات الروسية التي عملت على تطوير القدرات الإيرانية في مجال الطاقة السلمية، تم تحت أعين ومراقبة الأمم المتحدة⁽¹⁾.

4 - إن الشركات الروسية المختصة بتشغيل مفاعل "بوشهر" الذي بدوره حوله جدل كبير خططت لأن يبدأ التشغيل في 2004.

5 - لا تعتبر موسكو إيران في موقف المتهم، فطهران وقعت مبكراً على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وأن هذا التوقيع يلزمها بأن تفتح أبوابها أمام مفتشي وكالة الطاقة الذرية، وروسيا واثقة من أن "بوشهر"، وغيرها من الواقع الإيرانية ليس بها ما يخشى الكشف عنه.

* موقف الصين:

يقوم الموقف الصيني على مقاربة المصلحة الوطنية إذ تعتبر بكين أن إيران تشكل مجالاً حيوياً جديداً لها في إطار الانفتاح على الشرق الأوسط، خاصة من الناحية الاقتصادية.

اعتبرت الصين أهم مورد نووي لإيران في فترة التسعينيات، وخفضت تعاونها فيما بعد نتيجة الضغط الأمريكي، لكنها عادت وقامت بتوقيع عدة صفقات خاصة بالطاقة مع إيران تبلغ قيمتها أكثر من 200 مليون دولار، وبحلول عام 2004 كانت الصين أكبر سوق رئيسى لتصدير النفط الإيراني، مما أتاح لها المزيد من الاستثمارات في استكشاف الطاقة الإيرانية ومشاريع البنية التحتية.

(1) عاطف معتمد عبد الحميد، روسيا وإيران، التفاعل النووي في المساحة الرمادية، (مجلة الدراسات الإستراتيجية، العدد 02. الجزائر، جوان 2006)، ص 110، 111.

وتعتبر إيران حالياً ثاني أكبر مصدر للنفط إلى الصين، والتي توفر لها طهران 14% من نفطها المستورد، وتبزر دلالة الأهمية التعاونية بين البلدين، في توقيعهما لاتفاق طاقة تمت لمدة 25 عاماً في أكتوبر 2004 بقيمة 70 مليار دولار. تزود بموجبه إيران الصين بالغاز المسال والبترول، كما تتولى مجموعة "سيونيك"^(*)، الصينية تطوير حقل "يدوران" الإيراني للنفط جنوب غرب البلاد، والذي تقدر احتياطاته بحوالي 3 مليار برميل، وتشتري الشركة الصينية بموجب مذكرة التفاهم 250 مليون طن من الغاز المسال على مدى 25 سنة من إيران. إضافة إلى اتفاق آخر لبناء مصفاة تكثيف الغاز في مدينة "بندر عباس" جنوب إيران⁽¹⁾.

وختاماً فإن إيران تجد أن الصين حليف استراتيجي لها على المستوى التجاري، وكذا مجال تأمين حاجاتها الدفاعية، إضافة إلى حاجة طهران إلى دعم بكين لها في مواجهة الضغوط الغربية خاصة في مجلس الأمن الدولي.

|| - المواقف الإقليمية:

إضافة للمواقف الدولية التي تعرضنا لها في العنصر السابق، فهناك مواقف الدول الإقليمية التي ترى أن البرنامج النووي الإيراني يهددها مباشرة خصوصاً في حال تعرض المنشآت الإيرانية لعمل عسكري تقوم بها واشنطن، وتمثل هذه الدول أساساً في الكيان الصهيوني وكذلك بعض الدول العربية، والدول الخليجية بصفة خاصة.

*الموقف الإسرائيلي:

يتطابق الموقف الإسرائيلي بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني مع الموقف الأمريكي، على اعتبار أن كلاً من إسرائيل، وأمريكا حليفان إستراتيجيان، يشتراكان في أعدائهما وحلفائهما انطلاقاً من المصلحة المشتركة بينهما، حيث حرست إسرائيل التي ترى في تنامي القدرات التسلحية غير التقليدية لطهران إخالاً لميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثمّة تهدیداً مباشرًا لأمنها⁽²⁾.

(*) تعد مجموعة سيونيك ثاني أكبر شركة صينية في صناعة النفط.

(1) عباس ناجي، مرجع سبق ذكره.

(2) حيدر رضوي، الغرب ... تحدٍ جديد رغم التهديدات المتزايدة، على موقع: مركز الجزيرة للدراسات

ويمكن تلخيص موقف إسرائيل من الملف النووي الإيراني، من خلال كلمة نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق، "سيلفان شالوم" في افتتاح المؤتمر السادس للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث قال: "ترحب إسرائيل بالجهود الجماعية الدولية، وبشكل خاص فرنسا، ألمانيا، بريطانيا ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية" لمنع إيران من إرهاب العالم بالأسلحة النووية، وأن الدول الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تدعوهن لمنع هذا النظام المارق من امتلاك الأسلحة النووية، فأمن واستقرار الكرة الأرضية بأكملها مهدد بالضياع، لهذا من الضروري أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ موقف سريع وعاجل". ورافق مثل هذه التصريحات مجموعة من الكتابات الأكاديمية الإسرائيلية التي تحذر من القدرات التسليحية غير التقليدية لإيران، ففي عام 2004 صدر كتاب في إسرائيل بعنوان "إيران من الإرهاب إلى القنبلة النووية، بعد التهديد الإيراني"، ألفه أحد أشهر الخبراء في مجال الاستخبارات وهو الدكتور "إفرايم كام" ، بتكليف من وزارة الدفاع التي أصدرته ونشرته فيما بعد، أما المفكر الاستراتيجي الإسرائيلي جيرالد ستايبرغ: "إن القيادة العسكرية الإسرائيلية تعتقد أن إيران تزداد قوة مع الوقت، ولذلك فإن التعامل معها الآن سيكونأسها من الانتظار إلى وقت لاحق" ، ويضيف أن "الذهنية الإستراتيجية في إسرائيل تركز على الاتكال على الذات، وعدم الأخذ بالتعهدات الخارجية عندما يعود الأمر إلى أنها أو بقائهما" ، وكل هذا التوجس إن دل على شيء فإثما يدل على عمق الخطر الذي تتحسس به إسرائيل من البرنامج النووي الإيراني.

الموقف التركي:

لا يمكن مقاربة الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني ومن إيران عموماً بعزل عن محمل الرؤية التي حملها معه حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002، حيث قامت السياسة التركية الجديدة كما بات معروفاً على أساس "تعدد البعد" الذي وضعه وزير الخارجية الحالي أحمد داود أوغلو" منذ أن كان أستاذاً جامعياً في التسعينيات، وإلى أن أصبح مستشاراً لرئيس الحكومة التركية "رجب طيب أردوغان" ثم وزيراً للخارجية.

وقد تزامن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة مع بروز الملف النووي الإيراني على المستوى الدولي، وبشكل غير مسبوق، وساهم اندماج تركيا من الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 المؤثر على أنها القومي في تكوين رؤية معتدلة إلى البرنامج الإيراني، وبصورة لا تنبع من المواقف الغربية وإلى حد بدا معه، الموقف التركي كما لو أنه دفاع عن هذا البرنامج، ولقد تجسد الموقف التركي في ما يلي⁽¹⁾:

أ- إن من حق كل دولة امتلاك الطاقة النووية وإنما لها للأغراض السلمية، وهو ما تفعله كل الدول النووية. ولذلك فإن إيران كل الحق في إنتاج طاقة نووية لأغراض سلمية وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ب- إن تركيا تثق، كما قال "أردوغان"، بأن إيران نفسها لا تقبل بإنتاج أسلحة نووية بل تعمل فقط لإنتاج الطاقة لأغراض سلمية. ووصف أردوغان أخبار الغرب عن أسلحة نووية إيرانية بأنها مجرد شائعات.

ج- إن قضية البرنامج النووي الإيراني لا يمكن أن تحل بالقوة تحت أي ظرف بل بالحوار وبالوسائل السلمية.

د- تعارض تركيا امتلاك إيران للسلاح النووي، لكنها في نفس الوقت تدعوا إلى إقامة منطقة متزوعة من السلاح النووي في الشرق الأوسط بل، والعالم ولاسيما منها الترسانة النووية الإسرائيلية.

كما ترفض تركيا أية عقوبات على إيران، وبالتالي ترفض تطبيق أية عقوبات يمكن أن تتضرر منها مصالح تركيا الاقتصادية، والدفع بإيران إلى مزيد من العزلة المسيبة للتوتر في المنطقة.

⁽¹⁾- محمد نور الدين، مرجع سابق، ص 58.

*** الموقف العربي:**

تعد إيران بالنسبة العربية هاجساً يؤرق أمنها، وما ساعد على تبلور هذه الرؤية هو انسياق بعض الدول العربية، الخليجية على وجه الخصوص، وراء الموقف الأمريكي، وكذا إلى التوتر الذي شاب العلاقات الإيرانية العربية في فترة التسعينات، بسبب الرفض الإيراني للتواجد الأمريكي في منطقة الخليج، والذي كرسته التسهيلات الممنوحة للقوات الأمريكية من قبل الدول الخليجية بعد حرب الخليج الثانية⁽¹⁾.

اتبعت الدول العربية في مختلف مواقفها من البرنامج النووي الإيراني، سياسة الصمت في البداية، وهي سياسة معروفة ومتبعة في العلاقات الدولية، ليس لأنها غير معنية بالأزمة الناجمة عن المشروع النووي الإيراني، وإنما لشيوخ اعتقاد عام بأن الأزمة ترتبط بمحمل التفاعلات الأمريكية الإيرانية، أو التهديدات المتبادلة بين إيران وإسرائيل، وفي نفس الوقت، وضعت تطورات الملف النووي الإيراني العديد من الدول العربية في معضلة حقيقة تمثل في أن الكثير من هذه الدول ترى في النشاط الإيراني رداً على الاحتلال الإسرائيلي، وإن كانت هذه الدول لا توافق على امتلاك إيران للسلاح النووي، فهي ترى في هذا النشاط أدلة ضغط على إسرائيل لانضمامها إلى معاهدة منع الانتشار النووي، وستنطرق فيما سيأتي إلى مواقف بعض الدول العربية المعنية بالأمر:

1 - الموقف المصري:

حددت مصر موقفها من البرنامج النووي الإيراني ضمن المعاشر التالية⁽²⁾:

^{*}إن مصر حريصة، منذ طرح الملف النووي الإيراني على مجلس الوكالة عام 2003 على تأكيد أهمية التزام جميع الدول بتعهداتها، بما يسمح للمجتمع الدولي بالتأكد على الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني.

^{*}إن مصر لا تقبل بظهور قوة نووية في المنطقة.

⁽¹⁾- حبيبة زلقي، مرجع سابق، ص 167.

⁽²⁾- عبد القادر نزار، مرجع سابق، ص 431.

* تؤكد مصر على أهمية عدم المساس بحق الدول في الانتفاع من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، باعتباره حقاً محفولاً لكل الدول الأطراف في المعاهدة.

* تعامل مصر مع الملف النووي الإيراني من منظور فني وقانوني، وتعتبر الوكالة الجهة الفنية المنوط بها التأكد من مدى التزام الدول بتعهداتها.

* تؤكد هذه التطورات مجدداً أهمية تنفيذ المبادرة المصرية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها السلاح النووي.

2 - الموقف السوري:

جاء الموقف السوري⁽¹⁾ من بحاج إيران في إتمام دورة تخصيب اليورانيوم صريحاً، حيث أبدت امتلاك إيران للقوة النووية، فقد أعلن وزير الخارجية السوري: إن التطورات التي تحدث على الساحتين الإقليمية، والدولية تؤكد صواب النهج الذي تسير عليه إيران وسوريا، ويستند الموقف السوري المؤيد لامتلاك إيران التقنية النووية إلى عدة اعتبارات، منها أن امتلاك إيران هذه التقنية والتي ترتبط معها سوريا بعلاقات قوية، قد تصل إلى درجة التحالف لبناء قدرات نووية، وهو ما يعزز موقف سوريا أمام قوة ونفوذ إسرائيل، باعتبارها الدولة الوحيدة التي تمتلك سلاحاً نووياً في الشرق الأوسط. بحث لا يمكن منع إيران من امتلاك السلاح النووي، في وقت تواصل فيه إسرائيل الحفاظ على قدراتها النووية وتطويرها في الحالات كافة، وكذلك التأكيدات الإيرانية على الطابع السلمي ل برنامجهما النووي، وأخيراً وجود علاقات مميزة تربط بين سوريا وإيران، وتدفعهما نحو تحالف قوي في مواجهة الضغوطات والتهديدات الخارجية.

3 - موقف الدول الخليجية:

تبدي الدول الخليجية تخوفها من تنامي القوة العسكرية الإيرانية⁽²⁾ في حال بحاجها في امتلاك سلاح نووي، على خلفية تعارض التوجهات بين القيادات الشعبية في إيران، والسنوية في دول الخليج، وكذلك التزاع الإماراتي، الإيراني على الجزر الثلاث التي تحتلها القوات الإيرانية في مياه الخليج.

(1) نفس المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

وذلك على الرغم من المحاولات الإيرانية المتكررة لتبديد المخاوف الخليجية إزاء البرنامج النووي الإيراني، منذ أن طفا إلى السطح عام 2002. من خلال تصريحات الرئيس السابق محمد خاتمي، وحالياً عبر الرسائل والوفود الرسمية إلى الدول الخليجية، فإن هذه المخاوف تظل قائمة. خاصة المخاوف البيئية بما فيها تلوث مياه الخليج والثروات الطبيعية، هي الأكثر بروزاً في تصريحات المسؤولين الخليجيين.

وذلك نظراً لخطورتها والنتائج الكارثية التي تنجم عنها، خصوصاً وأن إيران بطبيعتها تقع فوق طبقة زلزالية، على عكس الإصلاحيين فإن تيار المحافظين في إيران يزيد من المخاوف الخليجية، وذلك عن طريق اللهجة التصعидية إزاء الأميركيين، والتي تدفع بالمنطقة وبشكل واضح نحو شفير الهاوية، فأحد مسؤولي الحرس الثوري الإيراني يحذر من أن هناك 40,000 انتشاري مدرب مستعدون لهاجمة أهداف أمريكية، بريطانية وتم تحديد 29 هدفاً إذا ما اعتدت أمريكا وإسرائيل على المنشآت النووية الإيرانية⁽¹⁾، إضافة إلى ذلك تصريح المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في خطاب له بمناسبة الذكرى السابعة لرحيل آية الله الخميني: "كي تهددو طهران تقولون إنكم تضمنون انتقال النفط خلال هذه المنطقة. يجب أن تعلموا أن أقل سوء تصرف من جانبكم سوف يعرض للخطر أمن الطاقة في المنطقة"، وقد يؤدي مثل هذا التهديد إلى رفع أسعار النفط إلى مستويات قياسية، ما يعني أن توجيه ضربة لإيران ورد إيران عليها يقطع الإمدادات النفطية إلى العالم، وذلك عبر توجيه إيران ضربة لحقول النقط الخليجية أو إغلاق مضيق هرمز، سيرفع أسعار البترول إلى أكثر من 150 دولار للبرميل، وبالتالي تعريض العالم إلى أزمة اقتصادية خانقة، لأن النفط يشكل مصدر الدخل الرئيسي لهذه الدول ما يعني خنقها أو تدميرها اقتصادياً إذا توقف تصدره لأي سبب من الأسباب.

⁽¹⁾- نفس المرجع السابق.

الفصل الثالث:

تجاذبات الملف النووي

بين القانون والسياسة

ليس هناك مخرج سهل من المأزق النووي الإيراني، إيران التي شد من أزرها الوضع في العراق وأسعار البترول العالمية، وحفرها توليفة من الإحساس بعدم الأمان والاعتداد القومي، تصر على حقها في تطوير قدرة إنتاج دورة وقود نووي بما في ذلك القدرة على تخصيب اليورانيوم ودخول النادي النووي إلا أن معظم البلدان الأخرى، وفي الوقت الذي تعترف فيه بدرجات متفاوتة بحق إيران بمحب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بالحصول على تلك القدرة، لأغراض استخدامها السلمي لإنتاج الطاقة، تبني قلقاً —يعززه افتقار إيران إلى الشفافية— كما سترى فيما يلي من الدراسة —ودعمها المتواصل لجماعات قتالية شرق أو سطية وخطابها الرئاسي المهييج— من أنها ما إن تتمكن من تخصيب اليورانيوم بدرجة عالية حتى يصبح بإمكانها ويصبح مغرياً لها إنتاج أسلحة نووية.

ستتناول في الفصل الثالث والأخير مختلف التداعيات، والمراحل، والمفاوضات إضافة إلى الحلول المقترنة لمعالجة الملف النووي الإيراني على ضوء التجاذبات الدولية، والإقليمية بين إيران ومتعدد الفاعلين المساهمين في بلورة رؤية إستراتيجية تساهم في ملحمة الملف النووي الإيراني في الإطار القانوني والسلمي.

المبحث الأول:

المعضلة النووية الإيرانية وحقائق السياسة الدولية.

أظهرت محاولات البحث عن سياسة خارجية فعالة اتجاه إيران على أنها الأمر صعب المنال بالنسبة للإدارات الأوروبية والأمريكية المتالية. فالمحاولات الأمريكية لتغيير السلوك الإيراني (بالطبع النظام الإيراني) عن طريق استخدام الإكراه السياسي والاقتصادي لم تؤت ثمارها، بينما جاءت نتيجة المحاولات الأوروبية في استخدام الحوافز السياسية والاقتصادية محبطاً أيضاً.

إلا أن التواصل مع إيران مقاربة⁽¹⁾ قد يسهل تأييدها لكن تنفيذها يبقى صعباً جداً فمنذ أولى أيام الثورة لم يكن سلوك إيران الداخلي والدولي أقل استحساناً مما هو عليه اليوم، لكن من المرجح أن نفوذ إيران في المنطقة لم يكن أبداً بهذا الحجم الكبير، وهذا ما يؤكد أن التواصل مع إيران لا يتضمن الاسترضاء لها كما أنه يستثنى جهود إحتواء الإشكالات التي تطرحها السياسة الإيرانية ونفوذها.

| - المقاربة النووية الإيرانية بين الدين والسياسة:

أصدر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى مؤخراً دراسته التي جاءت تحت عنوان: "Nuclear fatwa religion and politics in Iran's proliferation strategy" الفتوى النووية، الدين، والسياسة في إستراتيجية التخصيب النووية، لكل من "مايكل أيزنسنات ومهدى خليجي"، وهما من كبار الباحثين في المعهد، المتخصص في الشؤون الإيرانية.

ويذكر المؤلفان أن كون إيران دولة ثيوقراطية، فإن فهم دور الدين في السياسة يساعد بصورة كبيرة في تقييم تحديات، ومخاطر البرنامج النووي الإيراني لاسيما أن المؤسسة الدينية تلعب دوراً هاماً في اتخاذ القرارات الخاصة بالملف النووي، وفيما تؤكد دلائل واقعية كثيرة على السعي الإيراني الحثيث لامتلاك أسلحة نووية، يشدد بعض المشككين في النوايا الإيرانية على أن الدين الإسلامي يحظر امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل خاصة النووية منها⁽²⁾.

⁽¹⁾ انظر تقرير مؤسسة كلرينجي للسلام الدولي، برنامج الشرق الأوسط، تحرير: كريم سدجاديور، يونيو/حزيران 2007.

⁽²⁾ أحمد حسين الشيمي، عرض كتاب مترجم، الفتوى النووية: الدين والسياسة في إستراتيجية التخصيب الإيرانية، في الموقع: www.Alukah.net/culture/0/37152.

وفي أكتوبر 2003 أصدر "آية الله على خامنئي" المرشد الأعلى للثورة الإسلامية فتوى شفهية تمنع إنتاج أية أسلحة نووية بأي شكل، ومنذ ذلك الحين ينفي خامنئي، والعديد من المسؤولين رغبة طهران في إنتاج قنبلة نووية.

لكن هذه الفتوى التي صدرت بناءً على ظروف محلية، وإقليمية، ودولية محددة، من الممكن أن تتغير بعدها لتبدل هذه الظروف، فمثلاً غير خامنئي في السابق رأيه في العديد من القضايا الداخلية مثل: الضرائب، والخدمة في القوات المسلحة، ومنح المرأة حق التصويت. وإضافة إلى ذلك فإن الخميني قبل وفاته أصدر مجموعة من الفتاوى منها فتاوى تجيز هدم مسجد، أو وقف احتفالات إسلامية، إذا كان ذلك يصب في مصلحة النظام، وبالتالي تشكل هذه النظرة النفعية مبدئاً أساسياً في اتخاذ القرارات في الجمهورية الإيرانية، ومن ثم يصبح للمرشد الأعلى دور واضح، في اتخاذ القرارات الخاصة بالسلاح النووي، فإذا رأى مصلحة النظام إنتاج واستخدام أسلحة الدمار الشامل، فعلى كافة أركان النظام التنفيذ بعض النظر عن موقف العلماء أو المؤسسات الأخرى، وهو بذلك صاحب القول الفصل في هذه المسألة.

ويوضح المؤلفان أن إيران بعد الخميني إتبعت سياسات عقلانية بعيدة عن التهور والإندفاع، متبعة إستراتيجية بعيدة عن المواجهة المباشرة مع القوى الدولية التي قد تدفعها إلى الدخول في صراعات باهضة الثمن والتكاليف، فخلال إنقاضة الشيعة في العراق عام 1991، وهجوم حركة طالبان على مزار الشري夫 في أفغانستان عام 1998م، وغيرها التزمت طهران الصمت، ولم يكن لها أية رد فعل قوى اتجاه هذه الأحداث⁽¹⁾.

من خلال ما سبق التطرق إليه وما يميز السياسة الخارجية الإيرانية من غموض وتوجهها نحو الخط البراغماتي، فليس من الواضح كيف سيغير امتلاك إيران السلاح النووي من إتخاذ القرار في إيران؟، وفي 2001 حذر الرئيس السابق "أكبر هاشمي رفسنجاني" من أن القنبلة النووية الإيرانية ستدمير إسرائيل بالكامل، وستتمحو وجودها من خريطة العالم، إذ تسعى إيران خلال السنوات الماضية إلى ترسیخ ثقافة المقاومة لدى أجيال الشباب، ويعتقد المسؤولون أن الأجيال القادمة ستكون أكثر تشددًا وأقل ميلاً إلى التعقل.

(1) -أحمد حسين الشيمي، مرجع سبق ذكره.

وهذا ما بدا خلال السنوات الأخيرة حيث شجع المرشد الأعلى على ظهور جيل من اليسار، والعسكر المتشددون الذين يتوقون إلى تطبيق قيم الثورة الإسلامية، ويتبنون مبدأ المقاومة، منهم الرئيس الحالي "أحمدي نجاد"، عن طريق التضييق على قادة التيار الإصلاحي واليسار المحافظين في أعقاب انتخابات 2009.

ويعتبر العديد من المثقفين الإيرانيين، سواء الذين عاشوا فترة الثورة الإسلامية أو درسوا في الخارج، أن المحافظين الجدد أكثر ميلاً إلى التشدد والإلغاء في تعاملهم مع المجتمع الدولي والولايات المتحدة، وهذا ما يفسر التوتر الحالي بين إيران والدول الأخرى، لاسيما أن عدداً كبيراً من المسؤولين الحاليين لهم جذور في الحرس الثوري الإيراني⁽¹⁾، الذي يشرف على برامج الصواريخ الباليستية وأسلحة الدمار الشامل، ومن ثم يتمتعون بدور هائل في صنع القرار الإيراني.

وهو لقاء القادة الجدد المدعومون من المرشد الأعلى يعتبرون أنفسهم غير مسؤولين أمام المؤسسات المنتخبة، ويتبعون سياسة الإقصاء للمعارضة سواء في الداخل أو الخارج، والنتيجة أنهم يتمتعون بحرية كبيرة في رسم مسار العلاقات الخارجية الإيرانية، والدخول في صراع محدود مع الأمم المتحدة، والولايات المتحدة بهدف حشد الدعم الداخلي للنظام، وأحياء قيم الثورة، وختاماً يمكن القول أن الانتشار المتزايد لعقيدة المقاومة، وتكريس الإيديولوجية المهدية في الجمهورية الإسلامية، سيقوض الجهود الأمريكية، والدولية لكبح جماح الطموحات النووية الإيرانية، ومع مرور الوقت وفشل إستراتيجية الردع الأمريكية، سيؤدي ذلك إلى نتائج كارثية للمنطقة، وللمصالح الأمريكية فيها، خاصة مع هيمنة التيار الديني على عملية اتخاذ القرار الإيراني، وسعيه الدائم امتلاك التقنية النووية لبسط نفوذه على المنطقة، وردع أية هجمات أمريكية أو إسرائيلية محتملة⁽²⁾.

⁽¹⁾- محمد عباس ناجي، من داخل الحرس الثوري، المجلة، 1546، (2009)، ص 217.

⁽²⁾- Daniel Byman, Iran, Terrorism, and weapons of mass destruction, centre for peace and security studies, rout ledge, washington, DC, 2007, P171.

||- إيران والامتداد الشيعي الإقليمي (الهلال الشيعي):

بعد الغزو الأمريكي للعراق بدأت تصاعد وتيرة التوتر الطائفي ليس في العراق فقط بل في منطقة الشرق الأوسط برمتها، وصاحب ذلك تنامي القوة، والنفوذ الإيرانيين مما أدى إلى تزايد القلق لدى بعض الدول العربية، وكذلك القوى الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء ما سمي "بالقوة الشيعية" في الشرق الأوسط، وكان أول من حذر من صعود التيار الشيعي الملك الأردني عبد الله الثاني في كلمة له عام 2005 أمام جمهور أمريكي مستخدما عبارة "الهلال الشيعي" لوصف طموح إيران لتغيير النظام الإقليمي عبر إقامة شبكة تحالفات مع الأنظمة، والحركات الشيعية في الشرق الأوسط الذي يشكل فيه السنة الأغلبية. وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك متهمًا المواطنين الشيعة في الشرق الأوسط بالولاء لإيران أكثر من ولائهم لأوطانهم، غير أن تسييس الهوية الشيعية يرتبط بمجموعة من العوامل من بينها نجاح الثورة الإسلامية بإيران، وتشديدها على الهوية الدينية في مقابل نزوع نظام شاه إيران السابق إلى الاعتماد على إرث الإمبراطورية الفارسية القديمة، كما أن التغيرات التي حدثت في العراق في أعقاب الغزو الأمريكي، وسيطرة القوة الشيعية على الحكومة الجديدة مع تمعن السنة بتمثيل أو نفوذ ضئيلين إضافة إلى ذلك غياب القوى السياسية الشيعية العلمانية وأخيرا دور حزب الله اللبناني في الدفع بذات الإتحاد، فحزب الله لم يصبح لاعبا داخليا قادرًا على شل الحكومة اللبنانية فحسب، بل صار أيضا لاعبا إقليميا عبر نجاحه في الوقوف في وجه إسرائيل وآلتها العسكرية في صيف عام 2006 مكتسبا هالة بطولة متميزة وهو ذات التمويل والدعم الإيراني⁽¹⁾.

هناك مجموعة من الحقائق تخص الشيعة في منطقة الشرق الأوسط منها ما يلي:

١- الشيعة ليسوا أكثرية إلا في إيران، والعراق، والبحرين حيث يشكلون في الأخيرة 70% من السكان، وهم أيضا أكبر مذهب في لبنان على الرغم من أنهم ليسوا الأكثرية.

⁽¹⁾- مارينا أوتاواي وآخرون، تقرير مؤسسة كارنيجي للسلام، لعام 2008، ص 43.

2- شيوخ الإستباء في صفوف الشيعة في العديد من الدول العربية لما يواجهونه من تمييز مؤسسي ضدهم ضارب في الجذور، ولعانتهم من ظروف معيشية متدينة عموماً، وقد بلغ هذا التمييز أشدّه في كل من البحرين، وال السعودية.

إنطلاقاً من هذه الحقائق وسعى إيران إلى لعب دور إقليمي رائد في الشرق الأوسط، ومن جهة أخرى مواجهة الضغوط الدولية فيما يخص برنامجها النووي فإن إيران تسعى جاهدة لاستغلال أوضاع الطائفة الشيعية المتدينة، والتي تغذي الحقد اتجاه بعض البلدان السنوية التي تواجد بها كالبحرين، وال السعودية كما أشرنا من أجل تقوية مشروعها الإقليمي من خلال، دعمها للمجموعات السنوية المقاومة في فلسطين على غرار حركة المقاومة الإسلامية حماس⁽¹⁾.

ومواجهة المشروع الأمريكي في المنطقة أو ما يعرف بالشرق الأوسط الجديد الذي يقوم على ضرورة تعزيز الديمقراطية الليبرالية على مجمل دول الخليج، وعلى رأسها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذلك من أجل تحرير شعوب هذه المنطقة من غطرسة الأنظمة الديكتاتورية، وقد قام مشروع الشرق الأوسط على مبدأين هامين هما:

أ- صياغة سياسة جديدة اتجاه الشرق الأوسط وذلك بالاعتراف بقدرات الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أمر أصبح لا يخص مطلقاً قوى المنطقة من أصدقاء أو أعداء فاحتلال العراق عسكرياً يعتبر رسالة إلى دول المنطقة، بأن خيار استخدام القوة لإحداث التغيير خاصة إذا كانت مصالحها مهددة⁽²⁾.

ب- تحجّل أسعار النفط المرتفعة من الدول المنتجة أقل تأثراً بالعقوبات أو التلویح بها، علماً أن العقوبات هي في جميع الأحوال أداة ضعيفة لدفع الأنظمة الحاكمة نحو تغيير سلوكها الداخلي أو الإقليمي.

وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يدرك صانع القرار الأمريكي أن إيران لن توافق أبداً على أي اتفاق تبدو معه بمظهر يتراجع أو يتقبل المهزيمة علينا، ولا يمكن إرغامها على التسوية عبر الضغوط، والعقوبات بمفردها.

(1) نفس المرجع السابق، ص 46.

(2) مارينا أوتاواي وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص 47.

فإلى جانب مسألة حفظ ماء الوجه، يعتقد العديد من نخبة إيران الحاكمة لاسيما "آية الله خامنئي" أن التسوية كنتيجة للضغط لن تعكس سوى الضعف، وربما شجعت الولايات المتحدة الأمريكية في رفع سقف مطالبها، فلابد من صياغة تصورات واضحة حول الحوافر التي ستقدم لإيران حال الوصول إلى تسوية تفاوضية⁽¹⁾، فالاقتصاد الإيراني يبحث عن إعادة الدمج في الاقتصاد العالمي، خصوصاً أن إيران توفر على موقع جيوستراتيجي، وتشرف على مضيق هرمز الذي يعتبر المرر الرئيسي للطاقة في العالم، ويجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بخطوات ملموسة لبناء الثقة بين الجانبيين منها⁽²⁾:

- 1 - إيجاد تسوية تفاوضية مع إيران للحد من الانتشار النووي.
 - 2 - الخروج من العراق مع ضمان عدم الانزلاق نحو الفوضى.
 - 3 - التعاطي بجدية مع عملية السلام في الشرق الأوسط.
 - 4 - إعادة إرساء توازن إقليمي للقوة يمكن الحفاظ عليه بشكل أساسي اعتماداً على اللاعبين الإقليميين دون حاجة إلى وجود عسكري أمريكي مكثف.
 - 5 - الاعتراف بحق المقاومة، وفصلها، وعدم الخلط بينها، وبين الإرهاب الدولي.
- ويتجسد المشروع الإقليمي الإيراني بالقوة السياسية الشيعية كما أسلفنا ولتبين ذلك نوضح فيما يأتي طبيعة العلاقة التي تربط إيران بحزب الله في لبنان.

أ- التبعية الدينية والسياسية للولي الفقيه:

ففي البيان التأسيسي للحزب والذي جاء بعنوان "من نحن وما هي هويتنا؟" في 16 شباط 1985، عرف الحزب عن نفسه بـ "... إننا أبناء أمة حزب الله التي نصر الله طليعتها في إيران، وأسست من جديد نواة دولة الإسلام المركبة في العالم ... نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمه عادلة تتمثل بالولي الفقيه الجامع للشراط، وتتجسد حاضراً بالإمام المسدد آية الله العظمى روح الله الموسوي الخميني دام ظله مفجر ثورة المسلمين وباعت نهضتهم المجيدة"⁽³⁾.

(1) رأي تقية، مرجع سابق ذكره، ص 86.

(2) نفس المرجع السابق، ص 89.

(3) راجع البيان التأسيسي للحزب 16 شباط 1985.

وفي خطاب للأمين العام لحزب الله حسن نصر الله يتطرق لهذه العلاقة بقوله "في مسيرتنا الإلهية نحن قوم نؤدي تكليفنا الإلهي، والشريعي، ويحددنا لنا ولـي الأمر في خطوطه الكبيرة، والعريضة وأحياناً في التفاصيل، ونحن علينا أن نؤدي هذا التكليف الإلهي الشريعي".

بطبيعة الحال التكليف "الإلهي والشريعي" في خطاب نصر الله، لا يتعلـق بمسائل بالفرائض والواجبات الدينية. وإنما يتعلـق بخطوط كبيرة، وتفاصيل، واستراتيجيات السياسة، والمصلحة، و هنا يرتبط السياسي بالديني من خلال ولـي الفقيه والتـكليف الشريعي⁽¹⁾.

أما مفـتي صور وجبل عامل السيد علي الأمين "فـيـلـعـقـ عـلـى مـسـأـلـةـ" إذا إصطـدم تـوـجـهـ الـوليـ الفـقـيـهـ معـ مـصـلـحـةـ الدـوـلـةـ الـلـبـانـيـةـ، فـأـيـهـمـ يـخـتـارـ؟

قائلاً: "إذا تعارضت نظرية ولاية الفقيه بنظر "حزب الله" مع المصلحة الداخلية، فأـنـهمـ سـيـقـدـمـونـهاـ عـلـىـ المـصـلـحـةـ الـو~طنـيـةـ، لأنـ رـأـيـ الفـقـيـهـ حـكـمـ مـطـاعـ ...ـ لـدـيـهـمـ هـامـشـ وـطـنـيـ يـعـطـىـ بـمـقـدـارـ ماـ يـنـسـجـمـ معـ مـصـلـحـةـ وـلـاـيـةـ الفـقـيـهـ.ـ كـانـواـ دـائـمـاـ، وـحتـىـ بـعـضـ عـنـدـمـ وـقـعـتـ خـلـافـاتـ فيـ جـنـوبـ، فـلـيـذـهـبـ الجـنـوبـ وـتـبـقـيـ الجـمـهـورـيـةـ إـلـاسـلامـيـةـ فيـ إـيـرـانـ، وـالـآنـ يـمـكـنـ أـنـ يـقـولـ الـبعـضـ فـلـيـذـهـبـ لـبـانـ وـلـتـبـقـيـ الجـمـهـورـيـةـ إـلـاسـلامـيـةـ"⁽²⁾.

بـ - دور حـزـبـ اللهـ فـيـ المـشـرـوعـ الإـيرـانـيـ :

لـنـلـخـصـ هـذـاـ الدـورـ فـيـ النـقـاطـ التـالـيـةـ:

أولاً: يقوم الحـزـبـ بـتصـدـيرـ مـفـاهـيمـ الثـورـةـ الإـيرـانـيـةـ بـكـافـةـ مـضـامـينـهـاـ الـدـينـيـةـ،ـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ إـلـىـ الـبـيـئةـ الـلـبـانـيـةـ،ـ وـتـلـزـمـ إـيـرـانـ مـقـابـلـ ذـلـكـ بـجـمـيعـ الـأـعـبـادـ الـمـالـيـةـ،ـ وـالـتـرـتـيبـاتـ الـتـيـ يـتـطـلـبـهاـ هـذـاـ الـعـمـلـ.ـ وـتـكـونـ الـبـيـئةـ الشـيـعـيـةـ غـيرـ التـابـعـةـ لـلـوـلـيـ الفـقـيـهـ الـهـدـفـ الـأـوـلـ لـهـذـاـ التـروـيجـ عـلـىـ الصـعـيدـ الـدـاخـلـيـ،ـ وـذـلـكـ بـهـدـفـ تـحـجـيمـ الـمـرـاجـعـ الشـيـعـيـةـ الـعـرـبـيـةـ أـوـ الـيـةـ تـتـعـارـضـ أـجـنـدـهـاـ الـو~ط~ن~ي~ة~ م~ع~ الـم~ش~ر~و~ع~ إ~ل~ق~ل~ي~م~ي~ إ~ل~ي~ر~ان~ و~م~ع~ ال~ق~اع~د~ة~ ال~ش~ر~ع~ي~ة~ ال~د~ي~ن~ي~ة~،~ و~ال~اج~تم~اع~ي~ة~ ل~ل~و~ل~ي~ ال~ف~ق~ي~ه~.

(1) نعيم القاسم، حـزـبـ اللهـ: "النهـجـ، التجـربـةـ، المستـقبلـ" (بيـرـوتـ، دـارـ المـاديـ للـطبـاعةـ وـالـنـشـرـ وـالـتـوزـيعـ، 2002)، صـ 22.

(2) نعيم القاسم، مـرـجـعـ سـاقـيـ، صـ 24.

(3) حـسـنـ باـكـيرـ، الصـفـقـةـ الـكـبـرـىـ، إـيـرـانـ تـفـجـرـ الـمـنـطـقـةـ طـافـيـاـ بـيـنـ لـبـانـ وـالـعـرـاقـ، إـلـاسـلامـ الـيـوـمـ 24-12-2006 علىـ الـرـابـطـ الـآـتـيـ. www.Islam today, net/articles/show articles content. CFm ?id=72 & catid= 76 & artid = 8427.

ثانياً: يقوم الحزب باستخدام القوة الناعمة للترويج للحزب على نطاق الشرق الأوسط خاصة في البلدان العربية كخطوة أولى، وكون الحزب لبنانياً والعدو المفترض هو إسرائيل فهذا سيسهل كثيراً مهمة إيران في اختراق الشعوب، على أن يقوم في الخطوة الثانية بتجسير الفصل والولاء لإيران وللولي الفقيه، فتنتقل القاعدة الجماهيرية التي تؤيده وتحول إلى تأييد إيران، وهكذا وبطريقة سلسلة وسيلة يكون الحزب قد اخترق القاعدة العربية لصالح إيران، متفادياً الحساسيات التي من الممكن أن تنشأ فيها لو تولت إيران بنفسها القيام بهذه المهمة مباشرة.

ثالثاً: يؤمن وجود حزب الله بذاته، موطئ قدم للسياسة الإيرانية التي تسعى إلى استغلال مسألة معادتها لإسرائيل "إلى أبعد حدود على الرغم من بعدها الجغرافي"، ويعتبر حزب الله حلقة الوصل في الموضوع، ويشكل ورقة عالية للمساومة على أي وضع من الأوضاع المصيرية التي تتعلق بإيران في أي وقت من الأوقات على اعتبار أنها تستطيع تغيير الوضع عندما تريد، وقديمته عندما تريد أيضاً. وخير دليل على ذلك من الواقع، فكلما تندلع جولة من جولات المناكفة تهب الأصوات الإقليمية، والدولية للمطالبة بضرورة الاتصال بإيران بشأن الموضوع.

III - كرونولوجيا أحداث الأزمة النووية الإيرانية 2002-2010:

لقد مررت الأزمة الإيرانية وعبر مختلف تداعياتها بمجموعة من المخططات نورد بعضها منها فيما يلي:

- في سبتمبر 2002: أبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية بخططاها المادفة إلى المضي قدماً ببرنامج الطاقة النووية، خاصة وأنها باشرت في برنامج طويل الأمد، لبناء منشآت نووية ستصل سعتها 6000 ميكا واط خلال عقدين من الزمن. وكان قد تم الكشف عن البرنامج في أوت 2002 من قبل مجموعة معارضة في المنفى، وهي منظمة مجاهدي خلق، وفي أعقاب ذلك سافر المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، ومسؤولين رئисيين آخرين إلى إيران واكتشفوا وجود نشاطات تمويه واسعة النطاق بما يتعلق ببرنامج إيران للتخصيب النووي، وآثار هذا الاكتشاف الكبير من القلق بين أوساط قادة العالم.

إضافة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة، واتهمت إيران بخرق التزامها بموجب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية⁽¹⁾.

ومنذ ذلك الحين توالى الأحداث، والمحطات ففي ديسمبر 2003: تعلق إيران طوعا النشاطات المتعلقة بتخصيب اليورانيوم ونشاطات إعادة المعالجة في منشأة "تنانز"، وتوقع على ضمانات أخرى من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، مما يعطي لافتتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية صلاحيات في التتحقق من البرنامج النووي الإيراني.

* سبتمبر 2004: لا تستجيب إيران للدعوات المتكررة من مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعليق جميع نشاطات التخصيب، وإعادة المعالجة وتحطط إيران في منشأة تحويل اليورانيوم لإدخال 37 طنا من الكعكة الصفراء التي من شأنها أن تتعارض مع مطلب مجلس محافظي الوكالة في القرار 49/GOV/2004، بشأن الضمانات لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية حول البرنامج النووي الإيراني.

* 18 ماي 2004⁽²⁾: ترسل إيران رسالة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقول فيها: "إن إيران لم تعهد في أي وقت، بعدم إنتاج مواد تغذية لعملية التخصيب، والقرار الذي أتخذ للتعليق الطوعي، والمؤقت يستند إلى نطاق محدد بوضوح ولا يشمل تعليق إنتاج UF6 إلا أن الوكالة لا توافق على ذلك".

* 8 أوت 2005: تبدأ إيران في تغذية تركيز اليورانيوم الخام في الجزء الأول من خطوط المعالجة في "منشأة تحويل اليورانيوم"، وأفاد مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 10 أوت أن إيران أزالت أختام الوكالة عن خطوط المعالجة، وUF4 يورانيوم ترافلوريد المستخدم لتحويل UF6 إلى الكعكة الصفراء.

⁽¹⁾- خالد أبو بكر، مرجع سابق، ص 132.

⁽²⁾- نفس المرجع السابق، ص 135.

* سبتمبر 2005: تستأنف إيران إنتاج اليورانيوم على الرغم من طلب الاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية لتعليق نشاطات التخصيب⁽¹⁾.

* 10 يناير 2006: على الرغم من الطلب المتواصل بأن تعلق إيران نشاطاتها، إلا أن إيران تقوم بإزالة أختام الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن معدات ومواد التخصيب في "تنانز" وفي موقعين آخرين للتخزين والاختيار.

* 29 مارس 2006: يطلب مجلس الأمن تقريراً عن برنامج إيران يفصل إجراءات إذعان إيران للخطوات التي طلبتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

* 7 مارس 2007: يصرح البرادعي أن أعمال إيران "تجعل الوكالة غير قادرة على توفير الضمانات الكافية حول الطبيعة السلمية لبرنامج إيران النووي"⁽²⁾.

ويضيف أن ثقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بطبيعة برنامج إيران قد تضعضعت ولن تتم إستعادتها إلا إذا اتخذت إيران القرار المتأخر جداً بشأن التفسير، والرد على أسئلة وقلق الوكالة حول نشاطاتها النووية في الماضي بطريقة شفافة ومفتوحة.

* 24 مارس 2007: تبني مجلس الأمن القرار 1747، الذي يؤكّد للمرة الثانية أنه على إيران أن تتخذ فوراً الخطوات الضرورية لبناء الثقة في الأهداف السلمية لبرنامجها النووي. وتتضمن هذه الخطوات تعليق جميع نشاطات التخصيب والمعالجة، وكذلك جميع المشاريع المتعلقة بالماء الثقيل، كما وأنه يحث القرار جميع الدول على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تزويد، بيع، أو نقل جميع "المواد، المعدات، السلع، والتقنيات التي يمكن أن تساهم في نشاطات إيران المتعلقة بالتجهيز".⁽³⁾

(1) انظر تقرير مجلس الأمن الدولي، 1737، لـ 26/12/2006 على الموقع:

[www.IAEA.org/News centre/ Focus/IAEA Iran/umscres 1747-2007 PDF, P2.](http://www.IAEA.org/News centre/ Focus/IAEA Iran/umscres 1747-2007 PDF, P2)

(2) نفس المرجع السابق، ص 4.

(3) نفس المرجع السابق، ص 5.

13* أفريل 2007: ترفض إيران السماح بدخول الوكالة لموقع مفاعل "أراك" للتفتيش وللتحقيق من معلومات التصنيم.

23* مايو 2007: كشف تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية النقاب عن أنه رغم الجهود المبذولة دبلوماسياً لتعليق إيران نشاطات التخصيب الخاصة بها، إلا أنها تواصل التقدم في برنامجها النووي.

***نوفمبر 2008:** وفق تقارير ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حول إيران وخاصة تلك التقارير لشهر فبراير، ومايو 2008، فقد شرعت إيران في إجراء بحوث لتطوير واختبار معدات مفجرات ذات قدرات عالية، والإطلاق المتزامن لمفجرات متعددة التفجيرات، ويعتبر هذا الأمر خطيراً لأن هذه المفجرات لا تستعمل إلا في بناء قنبلة نووية حقيقة، وليس نشاطات نووية سلمية.

3* شباط 2000: نشرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً يفيد بأنه "على نحو مناكس لقرارات مجلس الأمن، لم تتعلق إيران نشاطاتها المتعلقة بالتخصيب أو عملها في مشاريع الماء الثقيل، بما في ذلك بناء مفاعل البحث للماء الثقيل المعدل IR-40 وإنتاج الوقود للمفاعل⁽¹⁾".

7* شباط 2009: أجرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تفتيشاً في منشأة إيرانية لتصنيع الوقود في "أصفهان". وقد لوحظ عندها أن خط إنتاج حبيبات اليورانيوم الطبيعي لوقود مفاعل الماء الثقيل كان قد أستكملاً وأنه تم إنتاج قضبان الوقود.

9* شباط 2009: وجدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقييمها الأول لبرنامج إيران النووي، أن إيران صرحت عن كمية اليورانيوم المخصب أقل مما لديها عملياً بحوالي الثلث، كما أعلن المسؤولون للمرة الأولى عن أن كمية اليورانيوم التي كدستها إيران، أكثر من طن وهي كافية لإنتاج قنبلة نووية واحدة، من دون الحاجة لإجراء المزيد من التخصيب.

⁽¹⁾- Shire, jacqueline, « IAEA report on Iran, » Institute for science and international securit, june 2009, at, www.isis online, org/publication/Iran/Iran IAEA report analysis . june 2009, PDF, p 38.

*** 5 يونيو 2009:** نشرت الوكالة الدولية تقريراً يتضمن العديد من النتائج منها:

- ارتفع عدد أجهزة الطرد المركزي التي تخصب اليورانيوم في منشأة "نتانز" إلى 4920 (من 3936) مع 2132 جهازاً إضافياً تم تركيبها بعد أن أصدرت الوكالة الدولية تقريرها الأخير في مارس 2009، ويصبح بذلك عدد الأجهزة الخاصة بالطرد المركزي 7052، تعمل على تخصيب اليورانيوم أو مرکبة وجاهزة لبدء التخصيب⁽¹⁾.
- منذ أن أصدرت الوكالة الدولية تقريرها في مارس 2009، أنتجت إيران 725 رطلاً إضافياً (329 كغم) من "يورانيوم هكسا فلوريد" المخصب بدرجة منخفضة إلى 2953 رطلاً (1339) كغم.

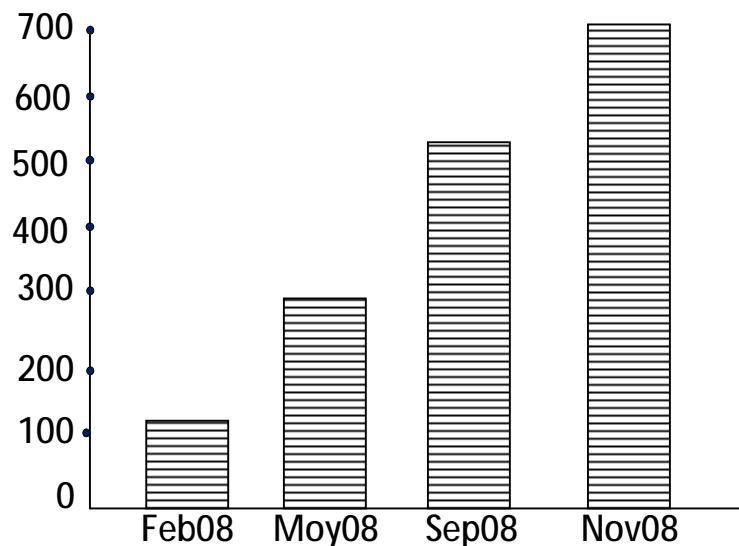
*** 17 يوليو 2009:** يكرر رئيس الوكالة الدولية المعين حديثاً "يو كيا أمانوا" قوله: بأن إيران أجرت نشاطات نووية لمدة من الزمن من دون أن تبلغ الوكالة عنها.

*** 20 أوت 2009:** انضم مشروع أمريكي إلى مسؤولين أمريكيين وأوروبيين في مطالبة الوكالة الدولية بنشر معطيات سرية تشير إلى الجهود التي تبذلها إيران لتحويل برنامجها النووي إلى برنامج أسلحة نووية.

*** 21 أوت 2009:** توافق إيران على دخول المفتشين للمفاعل النووي "آراك" الذي سيتم تقريراً الإنتهاء من بنائه، إلى جانب زيادة المراقبة على موقع تخصيب اليورانيوم "نتانز"، سيكون المفاعل النووي "آراك" عند استكماله قادراً على إنتاج ما يكفي من اليورانيوم لإنتاج سلاح نووي واحد كل سنة. وتواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الاعتقاد بأن إيران قد تكون تخفي موقع نووية أخرى غير معروفة لمفتشيها.

(1)- Ibid.

وتبيّن هذه الأحداث والمحطات أن إيران ماضية في تخصيب اليورانيوم إضافة إلى تطوير مختلف الترتيبات التكنولوجية والتقنية الخاصة بالتقنية النووية.



Low enriched uranium Hescafluoride
production (in kg)

معهد العلوم والأمن الدولي ISIS

المبحث الثاني:

المفاوضات الدبلوماسية حول البرنامج النووي الإيراني.

الدارسون للعلاقات الدولية يعرفون أن هنالك تعرفيين للأزمة الدولية أو لها تقيسها بالنسبة لأطرافها، حيث تحدث حالة استثنائية أو مفاجئة تحدد قيمًا علياً للدولة ومرتكزاتها، وتدفعها لاتخاذ قرارات مصرية قد تستخدمن فيها القوة المسلحة وما تملك من مقومات الردع الذاتي خلال فترة قصيرة، والأخرى تقيسها بالنسبة لحالة التفاعلات بين طرفين، أو أطراف دولية عددة والتي تنتقل بمقتضاهما من الحالة العادية أو الروتينية، أو يمكن معرفتها والتنبؤ بها إلى حالة عدائية ملفوفة بالشك، وعدم اليقين قد تقتضي بدورها استخدام السلاح أو الآلة القهريّة، وهي نفس الصفات التي تميز بها المفاوضات الدبلوماسية بين إيران والمجتمع الدولي حول برنامجها النووي، وستتطرق في هذا البحث إلى مختلف جوانب هذه المفاوضات ومختلف المقارب الدبلوماسية المطروحة لحلحلة الملف النووي الإيراني سلمياً بعيداً عن استعمال القوة⁽¹⁾.

١- المفاوضات الأوروبية الإيرانية حول البرنامج النووي الإيراني:

عقب اكتشاف الأنشطة النووية الإيرانية التي كانت سرية من طرف مجموعة معارضة إيرانية في شهر أوت 2002، توصل مفتشوا الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في فبراير 2003 إلى استنتاج مفاده أن المنشآت النووية -منشآت تخصيب اليورانيوم في ن坦ز وإنتج الماء الثقيل في آراك- هي أكبر وأكثر تطوراً وأقرب إلى مراحل اكتمالها النهائية، ونتيجة غياب اتصالات أمريكية إيرانية فقد بادرت كل من فرنسا، ألمانيا وبريطانيا أو ما يعرف إعلاميا بالترويكا الأوروبية (Eu3) في أواسط عام 2003، إلى إطلاق محادثات رسمية تهدف إلى إقناع إيران بالتخلي عن مكون التخصيب في برنامجها النووي، وتوقيع البروتوكول الإضافي لاتفاقيتها الوقائية.

(1) - ما شاء الله شيء الوعظين، مخارج الملف النووي وعلاقتها بأزمة إيران السياسية على موقع الجزيرة نت: www.aljazeera.net يوم: 2010/3/4

وقد تم التوصل إلى اتفاق مبدئي في 21 أكتوبر عام 2003 وافقت طهران بموجبه على ما يلي⁽¹⁾:

1 - الدخول في اتفاق كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) لمعالجة، وحل جميع المتطلبات، والقضايا العالقة للوكالة بشفافية كاملة وإيضاح وتصحيح أي إخفاقات أو نواقص محتملة.

2 - توقيع البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية وبدء إجراءات التصديق عليه.

3 - موافقة العمل مع الوكالة الدولية طبقاً للبروتوكول الإضافي ريثما تم المصادقة عليه.

4 - تعليق جميع عمليات تخصيب اليورانيوم، ونشاطات إعادة المعالجة بصورة اختيارية ووفقاً لتعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA).

وقد أعلنت المجموعة الأوروبية (EU3) أن الالتزامات الإيرانية ستفتح الباب لحوار يستند إلى تعاون طويل الأمد، وأن يوسع إيران بشكل خاص، وحال التوصل إلى حل تام لدواعي القلق الدولي، أن تتوقع سبلة أسهل للوصول إلى التكنولوجيا، والمعدات الحديثة في طائفة من الحالات.

وفي 15 نوفمبر 2004 تم التوصل إلى اتفاقية أخرى في باريس أكدت إيران بموجتها أنها لن تسعى لإنتاج أسلحة نووية، والتزامها بالتعاون الكامل والشفافية في علاقتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، وموافقتها على تمديد تعليق جميع عمليات التخصيب ونشاطات إعادة المعالجة.

مجموعة (EU3) أعلنت من جانبها أنها تعرف بأن التعليق تم اعتباره "أحد إجراءات بناء الثقة وليس إلزاماً قانونياً"، وموافقتها على التعهد لإيران "بضمانات ثانية حول التعاون النووي والتكنولوجي الاقتصادي مؤكدة بخصوص القضايا الأمنية"⁽²⁾.

(1) انظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية، رقم 51 الخاص بالشرق الأوسط، إيران هل ثمة مخرج من المأزق النووي؟، فبراير 2006، ص 24.

(2) طلال عطريسي، مرجع سابق، ص 92.

وبدلاً من تقديم إجراءات ملموسة فيما يخص التخصيب انتظرت المجموعة الأوروبية (EU3) حتى موعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية في يونيو 2005، مراهنة على فوز الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني، الذي تعتبره أكثر مرؤنة في التوصل إلى اتفاق لكن نتائج الانتخابات جاءت مخيبة للأوروبيين، واحتار الإيرانيون محمود أحمدی نجاد بدلاً من رفسنجاني، والذي قدم للناخبين خطة اجتماعية واقتصادية ودعا إلى اتخاذ موقف متشدد في الموضوع النووي، إلا أن القيادة الإيرانية وفي مسعى لتهيئة المخاوف الغربية، أكدت للمسؤولين الأوروبيين أن سياستها النووية ستبقى "دون تغيير" كما تحدث كبير المفاوضين حسن روحاني، في رسالة خاصة للمسؤولين في مجموعة (EU3) على المحافظة على استمرار المحادثات، إلا أن المفاوضات توقفت في أغسطس 2005، وتعبرًا عن إحباطها من المطاطلات الأوروبية، قامت إيران بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية استنادًا إلى مقتراحات سابقة في مارس 2005 أحررت عليها تعديلات بسيطة، وتعرض فيها، من أمور أخرى، ما يلي⁽¹⁾:

أ- التخلّي لمدة غير محددة عن المعالجة الكيمائية للوقود المنضب لإستعادة اليورانيوم والبلوتونيوم غير المستخدمين، إذا تم تطبيق ذلك بدقة وإذا تحلت إيران، إضافة لذلك، عن خططها لبناء مفاعل ماء ثقيل فإن هذا الإلتزام سيكون من شأنه فعلياً قطع طريق استخدام البلوتونيوم لإنتاج أسلحة نووية.

ب- تحديد نشاطات تخصيب اليورانيوم في المرحلة الأولى لتقتصر فقط على تلك التي تلزم للمطالبات الطارئة في مفاعلات إنتاج الطاقة، في حالة عدم وصول الإمدادات الدولية.

ج- الخضوع لمراقبة مستمرة في الموقع من قبل مفتشي الوكالة الدولية في منشآت التحويل، والتخصيب لتوفير ضمانات إضافية غير مسبوقة.

وفي 8 أغسطس 2005 نفذت إيران تحدیداتها السابقة بالبدء في نشاطات تحويل اليورانيوم في أصفهان، وقد برر روحاني هذا القرار بما يديه الأوروبيون من عدم مرؤنة ووجه لهم بياناً جاء فيه⁽²⁾.

⁽¹⁾- Anthony H. cordesman, Iranian nuclear weapons ? The option if diplomacy fails, www.csis.org/burkr, April 2006, P.13.

⁽²⁾- Anthony H. cordesman, op, cit, P.14.

"... إننا اقترحنا أن نعهد إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصياغة معادلة من الضمانات الموضوعية لاستئناف نشاطات التخصيب في إيران..., ولكن من الواضح أن المفاوضات لا تحرى وفقا لما دعت إليه اتفاقية باريس لأنكم واصلتم الامتناع عن الاستجابة بصورة جوهرية لاقتراحاتنا كلياً أو حتى جزئياً أو تقدموا وجهات نظركم حول الضمانات الموضوعية لكي تتمكن إيران من ممارسة حقوقها بموجب المعاهدة دون تمييز⁽¹⁾.

حقيقة الأمر أن الأوروبيين كانوا قد أوضحوا موقفهم من وثيقة مطولة تم توزيعها في 9 آوت من نفس العام، حيث اعترفت مجموعة (Eu3) بحق إيران في تطوير برنامج مدني للطاقة النووية، واستمرت تطورات المفاوضات الإيرانية الأوروبية على النحو التالي⁽²⁾:

أ- كان الأوروبيون يشتكون من الضغوط الأمريكية بقصد التعامل مع العقوبات ضد إيران حتى عام 2006، وتناقلت الصحف في الشهر الأول من عام 2007 سلسلة احتجاجات أوروبية على هذا الصعيد، فكان من ذلك ألمانيا مثلاً شكوى علنية من جانب "كلاؤس بيترمولر" رئيس رابطة المصارف الألمانية، ورئيس مصرف "كوميرس" الألماني من تلك الضغوطات، وفي النمسا مثلاً آخر شكوى صدرت عن آلبرخت فريشنلاجير، الخبير المالي النمساوي من مستشاري مركز إستراتيجيات الشرق الأوسط، وصدرت شكوى مشابهة عن الاتحاد العالمي للغرق التجارية.

ب- رغم الضغوط الأمريكية انتقلت الدول الأوروبية تدريجياً إلى ممارسات المقاطعة الاقتصادية وغيرها اتجاه إيران، فيقول الخبر بالشؤون الأوروبية الإيرانية "يوهانس رايسنر": "كانت السياسة الأوروبية مستقلة ثم انزلقت إلى الارتباط بمعنوق العلاقات الأمريكية - الإيرانية".

وهذا -حسب قوله- بدلاً من تطوير سياسة أوروبية قائمة على المصالح الذاتية وتستخدم الطرق والإمكانيات الأوروبية، وهو ما ينسجم مع الرغبة الإيرانية".

⁽¹⁾- Ibid.

⁽²⁾- Ibid.

ويرى أوليفيرترينيرت، مدير مجموعة البحوث للسياسات الأمنية في مؤسسة العلوم والسياسة في المعهد الألماني للسياسة والأمن في برلين، أن "المفاوضات الأوروبية – الإيرانية كانت ناجحة في البداية، حتى زيارة بوش لأوروبا في 2004/2 و التي أبدى فيها قبوله بسياسة المفاوضات تجاه إيران دون المشاركة فيها".

ج - في الحملة الثالثة لتشديد العقوبات والتي انطلقت عام 2009، وبلغت ذروتها في مايو 2010، إذ طرح الأوروبيون (فرنسا، وألمانيا، بريطانيا) (EU3)، فيما يشبه التنافس مع الأميركيين ميادين إضافية للمقاطعة، ووضعت لجنة خبراء بتكليف⁽¹⁾ وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في فبراير 2010 مشروع قائمة إجراءات في 13 صفحة.

ما يستهدف صلب الاقتصاد الإيراني بعمومه، والوصول في ذلك إلى القطاع النقطي والقطاع المالي، ومن ذلك مثلاً تقييد استيراد إيران لمشتقات نقطية، بينما يحتاج بناء مصاف محلية إلى عون أجنبي، فيحد من ذلك تغيب شركات ضمان القروض، مما يحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية، فيقطع هذا بدوره استكشاف حقول نقطية بديلة لما ينضب منها، علاوة على أنه يجد من حركة الاستيراد من بلدان أجنبية، ويمكن أن يصل الأمر إلى شل حركة التجارة الخارجية عبر إضافة حظر المعاملات مع المصارف الإيرانية⁽²⁾.

د - توجد معارضة داخل الاتحاد الأوروبي، لاسيما من جانب السويد والنمسا، إنما لا يتضرر أن تحول دون موقف أوروبي متشدد مشترك، مادام هذا هو ما تلتقي عليه الدول الرئيسية في الاتحاد الأوروبي، فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا إضافة إلى دول أخرى مثل إيطاليا، وبولندا وهولندا.

ه - تحرص روسيا ألا تشمل العقوبات ما يشل المؤسسات المالية الإيرانية على التحرك دولياً، وهو ما يزيد صعوبة سداد المستحقات لصالح موسكو، وفي نفس الاتجاهات ذهبت التقديرات الصينية على الحرص. ألا تشمل العقوبات قطاع الطاقة الإيراني، وهو ما يشير إلى ما أصبح للشركات، والاستثمارات الصينية من موقع متقدم على صعيدها، بينما ترى

⁽¹⁾- Ibid.

⁽²⁾- Ibid.

الدول الأوروبية المعنية أن العقوبات لن يكون لها المفعول المطلوب منها دون أن تشمل هذين القطاعين.

وفي الأخير يمكن أن نميز أن المفاوضات الإيرانية الأوروبية تميزت بمرحلتين تاريخيتين: ما قبل 2007 حيث تبانت المواقف الأوروبية الأمريكية نسبياً، وما يعده، كما يمكن أن نميز بين ثلاثة مراحل نوعية، وهي عدم المشاركة في العقوبات من عام 2004، ثم الاقتصار على المشاركة فيما صدر عن مجلس الأمن الدولي مع التركيز على الحل الدبلوماسي، في عام 2009 تم الانتقال إلى إجراءات إضافية خارج نطاق قرارات المجلس، والتهديد بعقوبات أشد مع تحرك دبلوماسي مكشف لجمع التأييد الدولي لذلك في الوقت المناسب.

|| - المقارب الدبلوماسية لمعالجة تخصيب اليورانيوم الإيراني:

أولاً/ المقاربة الدبلوماسية المفضلة: "عدم التخصيب":

من وجهة نظر المجتمع الدولي، فإن الحصيلة المثالية التي لا يرقى إليها الشك تتمثل في قيام إيران، ولدة غير محددة، بتعليق تخصيبها المحلي، وبالتالي يتم نزع فتيل الأزمة وتفادي أي ضرر محتمل لنظام عدم الانتشار. وكما ترى كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإنه حتى القدرة على التخصيب مستوى منخفض قد تزود طهران بالمعرفة، والمهارة الفنية اللازمة للقيام سرا بتطوير قدرة عسكرية تحت غطاء برنامج مدني. على الرغم من المرونة المتزايدة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي —على سبيل المثال، حول التمويل والتخصيب في الخارج— إلا أن موقفها حول التخصيب المحلي يقي راسخاً⁽¹⁾.

على النقيض من ذلك فإن الحق في تخصيب اليورانيوم على أراضيها كان يمثل النقطة الجوهرية الثابتة لطهران، من رئيس إلى آخر ومن فريق مفاوض إلى آخر، حيث ذهب المفاوض الرئيسي السابق حسن روحاني إلى القول: "إننا نريد أن يتم الاعتراف بإيران كعضو في النادي النووي، مما يعني أنه سيتم الاعتراف بإيران كبلد لديه دورة الوقود النووي، وتخصيب

⁽¹⁾- جون بولتون، الاستسلام ليس خيارنا، ترجمة عمر أيوب، (بيروت، دار الكتاب العربي، 2008)، ص 396.

اليورانيوم". وقد ردّ بعده المفاوض على لا ريجان نفس الكلمات: "دون ريب مفاعل "تنازع" هي جزء من برنامجنا. ونحن لسنا عاجزين عن التخصيب"⁽¹⁾.

إن مدى خضوع هذا الموقف للحوافر والضغوط الخارجية هو أمر غير واضح، إلا أن هناك أمر واحد هو ليس كذلك: فبدون حوافر ملموسة وهامة إلى حد أبعد بكثير، فإن إيران لن تساوم على حل وسط حول موقفها. وفي هذا الشأن، فإن الاقتراح الروسي هو خطوة أولى، إلا أنها خطوة من المتحمل أن تكون ناقصة وغير كافية. إن موقف إيران بأن لها الحق في التخصيب على أراضيها مدعوم بمعاهدة عدم الانتشار النووي، وحتى المسؤولون في الاتحاد الأوروبي يعترفون – كما سبقت الإشارة إليه سالفاً - بحق إيران في إنتاج طاقة نوية سلمية ولكن ليس "الحق في التخصيب" هو موقف سياسي وليس قانوني"⁽²⁾.

ويبدو هنا القصد من الاقتراح الروسي يعكس اهتماماً تكتيكياً وليس حقيقياً من كافة الجوانب، إن إيران تريد كسب الوقت وتجنب أي توحيد يؤدي إلى إجماع أمريكي/أوروبي/روسي، إن روسيا تنافس للعودة إلى الدبلوماسية الدولية، أما الاتحاد الأوروبي فقد يئس من العثور على مخرج، بينما الولايات المتحدة ليست في عجلة من أمرها لوصول الأزمة إلى أوجها. ومن الناحية الجوهرية، فقد سبقت وأعلنت إيران بأن العرض لا يمكن أن يكون بديلاً عن التخصيب المحلي، وإذا أخذنا في الاعتبار تجربتها الفاشلة مع التعاون الفرنسي في عقد السبعينيات من القرن الماضي، فقد أصبحت حذرة للغاية من أي طرف ثالث، كما أنها عبرت عن رغبتها في المشاركة ليس فقط في الحصة المالية، بل أيضاً في مساهمة تكنولوجية في أي مشروع في الخارج وهو موقف يرفضه الغرب.

ثانياً/ المقاربة الدبلوماسية المترادفة – التخصيب المحدود والمُؤجل:

إذا ثبت أن خيار "عدم التخصيب"، بناءً على الاقتراح الروسي لضمان تزويد إيران باليورانيوم من الخارج، بأنه غير قابل للتحقيق حينئذ يعين على الاتحاد الأوروبي وإيران، بدعم

⁽¹⁾- كيهان برباري، مرجع سابق، ص 31.

⁽²⁾- نفس المرجع السابق، ص 34.

من الولايات المتحدة وروسيا والصين البحث عن طرق دبلوماسية جديدة لمعالجة الملف ويجب أن يستند هذا البحث على مجموعة من المبادئ الجوهرية منها⁽¹⁾.

أ- طمأنة المجتمع الدولي عن نوايا إيران.

ب- تزويد إيران بتأكيدات أنه مجرد استعادة الثقة من خلال تلبية معايير واضحة وبمقتضى جدول زمني يمكن التنبؤ به، فإنها تستطيع القيام تدريجياً بتصحيب محلي وفي ظل قيود دولية صارمة.

يقضي هذا المشروع ثلاثة مراحل: مرحلة تقييم من قبل وكالة الطاقة الذرية مع تعليق التخصيب، مرحلة تخصيب محدود ومراقب، ومرحلة طويلة الأمان.

* المرحلة الأولى (2-3 سنوات):

التعليق لحين إجراء تقييم كامل من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، ووفق الخطوات التالية⁽²⁾:

1 - تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بإجراء التقييمات التفصيلية المطلوبة لاقناع نفسها بأن كافة المواد النووية المعلن عنها، قد بقيت ضمن الأنشطة النووية للأغراض السلمية، طبقاً لاتفاقية إيران المتعلقة بوسائل الوقاية، وبناء ثقة دولية في نوايا إيران النووية السلمية.

2 - يقوم البرلمان الإيراني بالصادقة على البروتوكول الإضافي الملحق بمعاهدة منع الانتشار النووي.

3 - تعلق إيران كافة أنشطة التخصيب على أراضيها، وكذلك جميع الأجهزة المرتبطة بهذه العملية.

4 - تستمرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أنشطة التحقق في إيران وتقوم بتكتيفها.

(1) - معمر عطوي، البرنامج النووي الإيراني: الوقت والتخصيب معا، شؤون الأوسط، 136، سبق 2010، ص 44.

(2) - نفس المرجع السابق، ص 46.

5 - يقوم الاتحاد الأوروبي بتقديم حوافر اقتصادية على المواد غير الإستراتيجية مثل قطع الغيار للطائرات التجارية، واستئناف وإنهاء المفاوضات حول انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية.

6 - إذا قرر أمين عام الوكالة الدولية في أي وقت أثناء هذه المرحلة بأن إيران لم تتعاون بحسن نية مع الوكالة، حينئذ يرفع مجلس معاييرها الأمر إلى مجلس الأمن الدولي لاتخاذ إجراء إضافي.

* المرحلة الثانية (3-4 سنوات): التخصيب المحدود.

1 - أثناء هذه المرحلة يجوز لإيران تنفيذ برنامج لتخصيب محدود ومراقب ،وضئيل على مستوى متفق عليه مسبقا يكون كافيا للأبحاث والتطوير، وكذلك تطوير صناعي مسبق، ويتم فصل أجهزة الطرد المركزي غير المستخدمة، وتخزينها مركزا، ووضعها تحت ختم الوكالة الدولية، وتقوم الوكالة بالتحقق من أنه قد تم تعليق صنع أجهزة الطرد المركزي.

2 - يتم تخزين اليورانيوم المنخفض التخصيب الذي يتم إنتاجه في مراقبة أجهزة الطرد المركزي الرائدة إما خارج البلاد، على غرار اليورانيوم المحول في المرحلة الأولى، أو يتم تحويله مباشرة إلى قضبان من الوقود وتعبيته في محطات الطاقة النووية المحلية.

3 - تحتفظ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بنظام تفتيش ومراقبة مفاجئة، بحيث يتلاءم مع، ويتجاوز أحکام وسائل الوقاية والبروتوكول الإضافي.

4 - يقوم الاتحاد الأوروبي بتقديم تعاون اقتصادي أكبر، استنادا إلى اتفاقية التجارة والتعاون الأوروبية، الإيرانية، وسوف يشمل ذلك تطبيق وضع إيران بمقتضى أنظمة الرقابة على التصدير المعتمدة لدى الدول الثمان الكبار⁽¹⁾.

⁽¹⁾- نفس المرجع السابق، ص، 48

* المرحلة الثالثة: الترتيبات طويلة الأمد.

وتقوم هذه المرحلة على الإجراءات التالية:

- 1 - يعود نظام التفتيش المعتمد لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى النظام المحدد في اتفاقية وسائل الوقاية والبروتوكول الإضافي.
- 2 - يتفق كل من إيران والاتحاد الأوروبي برغبة منها على مراقب ذات ملكية مشتركة وممتدة الأطراف لدوره الوقود الإيراني على مستوى صناعي، وعلى الخصوص لتخصيب اليورانيوم.
- 3 - تمنع إيران بشكل دائم عن إعادة معالجة الوقود المستخدم، وإقامة بنية تحتية للماء الشقيل.

لكن هذه المقاربة واجهتها عدة اعتراضات منها ما يلي:

- إن برنامج التخصيب الرائد في المرحلة الثانية، سوف يسمح لإيران باكتساب الخبرة الفنية المطلوبة لبناء برنامج أسلحة نووية.

* إن منشأة التخصيب في المرحلة الثانية يمكن أن تساعد في حجب منشأة لبرنامج أسلحة سري من خلال إحداث آثار بيئية لليورانيوم المخصب.

- إن إيران تخشى من استخدام التخصيب المؤجل لاستبعاد حقها في التخصيب.
- إن إيران تخشى من أن يتم استخدام نظام التفتيش المفاجئ في مراقبة منشآت وأنشطة أخرى.

III - المفاوضات الدبلوماسية حول تبادل اليورانيوم:

لم تعد إيران رداً مباشراً على مشروع الاتفاق الذي عرضته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أكتوبر 2009، بعد مفاوضات إيران وبمجموعة فينا (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، فرنسا)، ويقضي مشروع الاتفاق بأن ترسل إيران اليورانيوم إلى بلد آخر لتخسيبه بغية الحصول على وقود لمفاعل الأبحاث في طهران، ويبدو أن عرض مبادلة اليورانيوم الإيراني لا يزال بشكل صيغة مثلثي لبناء الثقة بين طهران، والغرب بشأن طموحات إيران النووية. وينص

الاتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إرسال إيران 1200 كغ من اليورانيوم ضعيف التخصيب إلى روسيا دفعه واحدة لتخسيبه بنسبة 20%， وتحويله بعد ذلك إلى فرنسا إلى وقود المفاعل الأبحاث في طهران.

وفي هذا الصدد أكدت إيران قبولها مقترح مبادلة وقودها النووي، وأكدت أنها ترغب في تبادل تدريجي بدلاً من إرسال الجزء الأكبر من مخزونها من اليورانيوم إلى الخارج، حيث نقلت وكالة مهر الإيرانية للنباء عن وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي، قوله: إن إيران لا ترفض من حيث المبدأ عرض المقايضة المقدم لها، ولكنها مستعدة لمبادلة وقودها النووي على مراحل⁽¹⁾. لكن في خطوة مفاجئة أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدی نجاد في 7 فبراير 2010، أنه طلب من المسؤولين في بلاده البدء في إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب، مشيراً إلى عدم التوصل إلى اتفاق حول تبادل الوقود النووي، ويأتي موقف الرئيس الإيراني مناقضاً لما أعلنه من قبل أن إيران مستعدة لتبادل الوقود النووي، والسؤال الذي يتadar إلى الذهن من خلال هذه التناقضات الإيرانية هو: ما هي الدواعي الإيرانية لاتخاذ هذا الموقف؟

من الواضح أنه منذ بداية اتفاقينا عام 2009، كان الطرف الإيراني ينوي إعطاء الدول الكبرى مهلة شهر أو شهرين للتوصّل إلى اتفاق، ولكنها بدأت تتلاعب بالوقت حتى تتمكن من إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب. ووضعت منذ البداية ثلاثة شروط لأي إيقاف بشأن مبادلة اليورانيوم المنخفض التخصيب بالوقود النووي، وتنص الشروط الثلاثة على⁽²⁾:

أ- أن يجري التبادل في وقت واحد.

ب- أن يكون داخل إيران.

ج- أن تحدد إيران كمية اليورانيوم الذي تريده مبادلته بالوقود النووي.

ومن جانب آخر، أعلنت إيران عن الاحتمالات القوية للتوصّل لاتفاق مع القوى العالمية، بشأن مبادلة بعض اليورانيوم الإيراني المنخفض التخصيب بوقود من نوع أعلى يمكن استخدامه في مفاعل ينتج نظائر مشعة طبية.

(1)- ولاء علي البحيري، إيران واتفاق تبادل اليورانيوم، سياسة كسب الوقت، السياسة الدولية العدد 180، أبريل، 2010، ص 122.

(2)- معمر عطوي، نفس المرجع السابق، ص 49.

ويبدو أن إيران اتخذت هذا الموقف لعدة اعتبارات، يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

- 1 - إعطاء فرصة للغرب ولنفسها للوصول إلى اتفاق يتناسب مع مصلحة كل طرف من طرف الأزمة النووية الإيرانية.
- 2 - محاولة فتح مجال آخر للعلاقات الإيرانية مع الغرب تطمئن من خلاله القوى الدولية إلى نوايا إيرانية النووية السلمية.
- 3 - تحجب المواجهة العسكرية المباشرة مع الغرب، خاصة في ضوء سعي القيادة الأمريكية لحل الأزمة بالتفاوض المباشر مع طهران.
- 4 - حل الكثير من القضايا العالقة في العلاقات الإيرانية - الغربية، خاصة القضايا الاقتصادية والخليولة دون فرض عقوبات عسكرية.

وفي السياق نفسه أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها لا تزال تأمل في التوصل إلى مسودة اتفاق بشأن تخصيب اليورانيوم بين إيران والدول الكبرى، ويبدو أن الوكالة تحت الغرب على عدم إلغاء الاتفاق، وفسح المجال أمام المزيد من الجهود الدبلوماسية، كما رفضت التعليق على موقف إيران الجديد الذي يدل على ما يبدو على قبولها عرض تخصيب اليورانيوم الإيراني في الخارج.

لكن المخرج كان في 17 مايو 2010⁽¹⁾، حيث أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، "رامين مهمانبرست"، أن بلاده وافقت على تبادل الوقود النووي في تركيا. وذلك في ختام محادثات على مستوى عال بين إيران، والبرازيل وتركيا، شارك فيها الرئيس، "محمود أحمدى نجاد"، والرئيس البرازيلي، "إيناسيو لولا داسيلفا"، ورئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" في العاصمة الإيرانية على مدى يومين.

وأوضح المتحدث أنه في حال إعلان مجموعة فينا كما أشرنا سالفا (وهي الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، وفرنسا) بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي ستتولى مسؤولية نقل الوقود إلى إيران)، استعدادها التوقيع على اتفاق مع إيران، فإننا سنرسل الوقود

(1) - انظر موقع الوكالة الدولية على الرابط:

www.IAEA.org/publication/documents/board/2008.pdf, p.14.

إلى تركيا خلال شهر". لكنه شدد في الوقت نفسه على أن تخصيب اليورانيوم بنسبة 20% سيستمر في داخل إيران.

ومن بين أهم بنود الاتفاق الثلاثي ما يلي⁽¹⁾:

أ- تؤكد الدول الثلاث التزامها بعدم انتشار الأسلحة النووية، وتحترم حقوق جميع الأعضاء، ومن بينها إيران في البحث ،والتنمية ،وكذلك امتلاك دورة الوقود.

ب- تأكيد الدول الثلاث على تنفيذ هذا الاتفاق في أحوااء إيجابية وبناءه وبعدها عن المواجهة لبدء مرحلة جديدة من التعاون.

ج- يعتبر تبادل الوقود النووي خطوة انطلاق التعاون في مختلف مجالات التكنولوجيا النووية السلمية.

د- تنص على الاحتفاظ بـ 1200 كغ من اليورانيوم المنخفض التخصيب (3,5%) في تركيا كأمانة والتي ستكون في ملكية إيران، وأن تشرف عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

هـ- تبلغ الجمهورية الإسلامية الإيرانية موافقتها على البنود الآتية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في غضون سبعة أيام، وسنقدم مزيداً من التفاصيل حول تبادل الوقود بما يتاسب مع تسلمهما رداً إيجابياً من مجموعة فينا عن طريق رسالة خطية، وتعهد مجموعة فينا بتسليم 120 كغ من وقود اليورانيوم لتأمين حاجة مفاعل طهران البحثي.

و- من وقت إعلان مجموعة فينا موافقتها فإن الجانبين ملزمان بالتنفيذ.

كـ- في حال عدم تنفيذ هذا الاتفاق فإن تركيا ستعيد الوقود إلى إيران حسب طلبها.

يـ- تعرب تركيا، والبرازيل عن تقديرهما لتوجه إيران البناء بمتابعة حقوقها والالتزام بمعاهدة حظر الانتشار النووي.

⁽¹⁾- عمر عطوي، نفس المرجع السابق، ص52.

المبحث الثالث:

بدائل المفاوضات الدبلوماسية.

تظهر قضايا مختلفة على سطح الاهتمام الدولي والإقليمي وتحتفى، إلا أن الملف النووي والإيراني والمفاوضات الجارية حوله، خفت أحياناً ويحضر غالباً باعتباره الرقم واحد على الأجندة الدولية والإقليمية، إيران تملأ الدنيا وتشغل الناس، مستقطبة الاهتمام في المنطقة بين مؤيد لطموحاتها الإقليمية، والنوية وبين معاد لها كياناً وحضوراً إقليمياً، وسنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مختلف العقوبات التي فرضت على إيران عبر مختلف حولات الحوار إبتداءً من عام 2003 إلى غاية 2010، وهي المدة المخصوصة في هذه الدراسة طارحين بذلك مجموعة من التساؤلات منها: ما هي تأثيرات العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الإيراني، وعلى عملية صناعة القرار النووي في إيران؟ كيف تبدو ردود الفعل الإقليمية، والدولية على تلك العقوبات؟ وأخيراً هل يمكن اللجوء إلى الخيار العسكري، وما هي المعوقات والآثار الناجمة عن هذا الخيار؟.

| - العقوبات الاقتصادية على إيران:

ترتبط أية عقوبات تفرضها مؤسسات المجتمع الدولي، على أية دولة، بتأثيرات محددة وموجّهة تستهدف في هذه العقوبات إحداثها لدفع الدولة التي تخضع للعقوبات إلى تغيير سياساتها التي عوقبت من أجلها، في الاتجاه الذي تريده مؤسسات المجتمع الدولي والدول المسيطرة على صناعة القرار فيها، وجاءت العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على إيران في يونيو 2010، لتوسيع نطاق العقوبات التي سبق وأقرها مجلس الأمن في ديسمبر 2006، وقام بتغليظها في مارس 2007 بقرار نص على دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية على الامتناع عن توفير التمويل لإيران باستثناء الأنشطة التنموية والإنسانية التي تقوم بها المنظمات الدولية في إيران⁽¹⁾، وقد تم تشديد تلك العقوبات مرة أخرى في مارس 2008، وينص القرار الجديد على منع إيران من الاستثمار في الخارج في بعض النشاطات ذات العلاقة

⁽¹⁾- أحمد سيد النجار، الآثار الاقتصادية للعقوبات الأمريكية والدولية على إيران، شرق نامة، العدد 08، يناير 2011، ص 17.

بالبرنامج النووي مثل: مناجم اليورانيوم، كما يتبع القرار تفتيش السفن الإيرانية في عرض البحر.

كما يحظر قرار مجلس الأمن ليونيو 2010 على كل دول العالم، بيع ثمانية أنواع من الأسلحة الثقيلة خصوصا الدبابات لإيران كما تضمن قرار مجلس الأمن العقوبات على إيران، ملحق تتضمن لائحة بأشخاص، وكيانات ومصارف إيرانية تخضع للعقوبات، إضافة إلى الأشخاص، والجهات التي سبق إخضاعها للعقوبات في القرارات السابقة.

إضافة إلى عقوبات مجلس الأمن قامت الولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد الأوروبي بفرض عقوبات إضافية في سياق تشديد العقوبات الدولية على إيران، حيث وقع الرئيس الأمريكي باراك أوباما على العقوبات الأمريكية، والتي تعتبر الأكثر قسوة على إيران، وتستهدف هذه العقوبات.

- الحد من قدرة إيران على تمويل برامجها النووية وزيادة عزلتها الاقتصادية الدولية.
- منع إيران من إستيراد منتجات النفط المكرر مثل: وقود السيارات، والطائرات والحد من وصولها إلى النظام المالي⁽¹⁾.

وفي هذا الصدد صرّح أوباما خلال مراسيم في البيت الأبيض قبل التوقيع على العقوبات قائلاً: "عبر هذه العقوبات وغيرها، نحن نضرب في الصميم قدرة الحكومة الإيرانية على تمويل ومواصلة برامجها النووية"، وأضاف "إننا نظهر للحكومة الإيرانية أن لأعمالها تداعيات، وأنها إذا واصلت أنشطتها النووية فإن الضغوط ستتصاعد وكذلك عزلتها".

كما يستهدف القانون الأمريكي الشركات التي تستثمر في قطاع الطاقة الإيرانية بما فيها الشركات غير الأمريكية التي تؤمن خدمات مالية، وتأمينية، أو خدمات النقل. كما يمكن أن يؤدي إلى منع مصارف غير أمريكية من التعامل مع القطاع المالي الأمريكي، إذا استثمرت

⁽¹⁾ - حيدر رضوي، إيران والغرب تحد جديد رغم التهديدات المتصاعدة على موقع مركز الجزيرة للدراسات: www.Aljazeera، 2011/08/14، يوم: net/studies

في التعامل مع هيئات إيرانية مدرجة على اللائحة السوداء مثل: الحرس الثوري وعدد من المصارف⁽¹⁾.

وبالفعل بدأت بعض الشركات الأجنبية في قطع علاقتها الاقتصادية مع إيران نتيجة لهذا القانون، وعلى وجه الخصوص الشركات التي تمثل تعاملاتها مع السوق الأمريكية، أهمية كبيرة من أهمية تعاملاتها مع إيران، ومن أبرز تلك الشركات شركة "توتال" الفرنسية العملاقة التي إنضمت إلى قائمة متزايدة من الشركات التي أوقفت بيع البترول إلى إيران، كما أعلنت شركة "رييسول" عن إنسحابها من عقد تطوير جزء من حقل جنوب بارس الإيراني العملاق للغاز الطبيعي.

أما فيما يخص العقوبات الأوروبية فقد أقر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي عقوبات إضافية على إيران تشمل، قطاعات الطاقة والمصارف والنقل، وتتضمن حظر بيع المعدات والآلات الأوروبية إلى الشركات الإيرانية العاملة في مجال النفط والغاز.

إلى جانب فرض قيود على المصارف الإيرانية، وتوسيع قائمة أفراد النظام والمقربين منهم المشمولين بتجميد الأصول والمنع من السفر، ورغم أن العقوبات الأوروبية التي لم تتجاوز إجراءات الأمم المتحدة، سوف يكون لها تأثير سلبي على الشركات الأوروبية لصالح شركات بلدان منافسة ستكون مستعدة للتعاون مع إيران والحلول محل الشركات الأوروبية، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي بدت، وكأنها في مزاد مع الأمريكيين بشأن العقوبات مع إيران حيث صرخ وزير خارجية ألمانيا، جيدو فيستر فيلة بأنه: "من البديهي أن إيران تتمتع بحق الاستفادة المدنية من الطاقة النووية ولكن من البديهي أيضاً أن تلتزم بالشفافية الكاملة لأنه لا يمكن قبول إيران مسلحة نووية"⁽²⁾.

أما بالنسبة للجانب الإيراني، وإذا طرقنا لتأثير العقوبات على الاقتصاد الإيراني، فإن الحقيقة هي أن طول الفترة الزمنية التي يتعرض فيها هذا الاقتصاد لعقوبات أمريكية ودولية منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود، قد ساعدت على تكيفه مع هذا الوضع وبناء نوع من الحصانة أو

⁽¹⁾- أحمد سيد النجار، مرجع سابق، ص 19.

⁽²⁾- ريتشاردوز، إدارة أوباما يواجه طهران بعقوبات دولية وليس عملاً عسكرياً، المجلة العدد، 154، 15 يناير 2010، ص 8.

القدرة على التعايش مع العقوبات. ومن الضروري التأكيد على أن العقوبات التي لا تشمل حظرا على الصادرات النفطية الإيرانية، لا يمكنها أن تتسبب في أزمة جوهرية للاقتصاد الإيراني.

لكن بالمقابل عدم قدرة إيران على تحمل أي حظر على صادراتها النفطية، إن الاقتصاد العالمي لا يتحمل غياب 3 ملايين برميل يوميا من الصادرات الإيرانية، إضافة إلى قيام إيران بالتدخل عسكريا ومحاولة إغلاق مضيق هرمز سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار بصورة جنونية، ورغم وجود إمكانية لصمود الأسواق لعدة أشهر بالاعتماد على المخزونات التجارية، إلا أن الأمر لو طال عن ذلك سيؤدي إلى ركود عميق في الاقتصاد العالمي⁽¹⁾.

ومع العقوبات الدولية والأمريكية التي حظرت تصدير المنتجات النفطية المكرر إلى إيران – كما أشرنا سابقا - فإنه من المتوقع أن تشهد أزمات أكثر حدة في توزيع البترول لمواطنيها واقتصادها عموما، وإدراكا منها لضعف موقفها.

في هذا الحال وضعت إيران خططا لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج البترول خلال عامين، وفي الوقت نفسه تقليل الطلب المحلي من خلال إلغاء الدعم الحكومي للوقود تدريجيا، لكن تنفيذ إيران لخططها ببناء المصافي أمرا صعبا، ومكلفا خاصة بعد فرض الاتحاد الأوروبي حظرا تصدير الآلات والمعدات الضرورية لقطاع الطاقة وضمه معامل تكرير النفط، وحتى لو تمكن من الاتفاق مع شركات أجنبية تقبل التعاون معها في هذا المجال، فإن هناك عامين من الأزمة في البترول، بكل ما يمكن أن يحدث خلاهما من اضطرابات اجتماعية في مجتمع محتقن سياسيا في الأصل، ويمكن لإيران مواجهة الحظر على المنتجات النفطية من خلال تهريبها من العراق عبر الحدود الطويلة بين البلدين ومن خلال شط العرب. خاصة في ظل الظروف الإقليمية التي تمر بها المنطقة خاصة الفوضى القائمة في العراق نتيجة الاحتلال الأمريكي⁽²⁾.

وعلى العكس من الأحكام الانطباعية التي تحصر تأثير العقوبات الدولية والأمريكية والأوروبية المفروضة على إيران في الجوانب السلبية، فإن هناك تأثيرات إيجابية لتلك العقوبات، مثل حفز النمو الصناعي لإنتاج بدائل للواردات في القطاعات التي تضررت من تلك العقوبات

⁽¹⁾- نفس المرجع السابق.

⁽²⁾- نفس المرجع السابق.

وعلى رأسها قطاع تكرير النقط، وإنتاج السلع المدنية والعسكرية التي فرض الحظر على تصديرها لإيران.

كما أن المخاوف من توسيع العقوبات سيدفع إيران على الأرجح إلى السعي بجدية لرفع معدل الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية الغذائية، وعلى رأسها الحبوب من خلال زراعة الأرضي المتروكة والجاهزة للزراعة، والتوسع في الزراعة المروية عالية الإنتاج، وتوفير ما تحتاجه من استثمارات لبناء الخزانات وقنوات الري.

III - المواقف الدولية والإقليمية من العقوبات على إيران:

منذ بحاج الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الخليفة قرار العقوبات الرابع من مجلس الأمن يوم 9 يونيو 2010 ، وهو القرار الذي حمل الرقم 1929 والجدل لم يتوقف حول مدى فعالية هذا القرار في إجبار إيران على الرضوخ لمطلب المجموعة 1+5، الخاصة ببرنامج إيران النووي، وبالتوافق مع ذلك تشکك أطراف دولية، وأطراف أخرى عديدة في جدوی سياسة العقوبات لذا جاءت المواقف مختلفة إقليمياً ودولياً جراء العقوبات المفروضة على إيران:

أولاً/ المواقف الدولية بشأن العقوبات على إيران:

1 - الولايات المتحدة الأمريكية:

أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في نفس يوم صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1929: "نحن لا نسعى إلى معاقبة إيران ولا فرض عقوبات عليها، ولكن هدفنا هو التخلص من كل الشكوك، والأسئلة الخبيثة بالغرض من برنامج إيران النووي ومنع إيران من حيازة أسلحة نووية"، وأضافت في سبتمبر من نفس العام قائلة: "إن الولايات المتحدة الأمريكية تظل مفتوحة على المفاوضات مع إيران حتى ولو بدأت العقوبات التي تهدف إلى الحد من برنامجها النووي، فالعقوبات والضغط لا تشكل النهاية في حد ذاتها ... بل هي لبيات في

بناء وسيلة تسهل الحال التفاوضي الذي نلتزم به نحن وشركاؤنا به⁽¹⁾، وبفرض دعم هذا التوجه جاءت إدارة أوباما إلى ثلاثة تكتيكات رئيسية:

أ- حشد أكبر قدر ممكن من الدعم الدولي بالتكرار المستمر للادعاء أن إيران تسعى لتطوير أسلحة نووية، ويعتبر تصريح سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة "سوزان رايس" بقولها: "تظهر كل القرائن أن البرنامج ليس فقط لأغراض سلمية كما يصرحون (تقصد الإيرانيون) بل إنه يحوي عنصرا عسكريا" خير مثال على ذلك.

ب- تضيي الولايات المتحدة في تفسيرها الخاص للقرار 1929، بطريقة تسمح لكل دولة على انفراد بأن تزيد إلى العقوبات أو تشدد منها.

ج- محاربة كل نشاط يضعف التكتيكيين السابقين، وفي هذا الصدد لا يوجد استثناء حتى لأعضاء مجموعة القوى الخمس، حيث فتحت وزارة الخارجية على سبيل المثال العديد من التحقيقات في شأن شركات صينية عاملة في إيران.

2- الاتحاد الأوروبي (المجموعة الثلاثية EU3):

عبر الاستعداد الأوروبي المتزايد، لغرض عقوبات أشد، عن نفسه من جديد و مباشرة عقب صدور القرار 1929، عندما أعلنت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بطريقة شبه متزامنة، عن عقوبات نوعية إضافية أعلنتها في 16 يونيو 2010، والثانية في 21 يونيو، واستهدفت العقوبات الجديدة شركات الشحن الجوي والبحري، مثلما فرضت حظرا على منح تأشيرات الدخول لدائرة متسعة من المسؤولين الإيرانيين، كما حصدت أرصدة لها صلة بجهاز الحرس الثوري الإيراني⁽²⁾. وشملت تلك العقوبات أيضا التأمينات التجارية، وعقوبات مالية، وحضرت الاستثمارات الجديدة للاتحاد الأوروبي في قطاعات الغاز والطاقة النووية وكل المساعدة التقنية. ورغم هذا التشديد في العقوبات إلا أن القارة الأوروبية تتلقى ما يقارب 29% من النفط الإيراني، وتزداد درجة اعتمادها على الغاز من إيران، وهذا فإن العقوبات سيكون لها آثار ملموسة في زيادة عدم الاستقرار الحالي في مجال الطاقة في أوروبا،

(1)- هيئر فورتج، العلاقات الدولية بشأن العقوبات على إيران، شرق نامة، العدد 08، يناير ، 2011، ص 33.

(2)- هيئر فورتج، مرجع سابق، ص ص، 35، 36.

الأمر الذي ظهر في الخوف الأوروبي من الاعتماد على روسيا، والبحث عن تنوع لمصادر إمداد بالغاز.

3 - روسيا:

أصبحت روسيا القوة السياسية العالمية الوحيدة التي يمكن لإيران أن تعتمد عليها، في التغلب على العزلة الدولية ومقاومة سياسة الاحتواء التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفاؤها الغربيون، وفي هذا الصدد يتساءل جيورجى ميرسكي أحد أشهر أساتذة العلاقات الدولية في روسيا بقوله: "لماذا يجب على روسيا مساعدة الأمريكيين في إيران؟" إن السماح للأمريكيين بإحراز نقاط ليس في مصلحتنا، فلو تصاحلت أمريكا مع إيران سيكون ذلك أمرا سائلاً لنا، وسيقوم الأمريكيون بإفراجنا من المجال الاقتصادي الإيراني، إن إيران نووية هي أفضل لنا من إيران منحازة لأمريكا⁽¹⁾.

وبسبب العقوبات المفروضة على إيران أعلنت شركة غاز بروم، صاحبة احتكار الغاز، في روسيا أنها تكبدت خسارة قدرها 63 مليون دولار في مشروع "أناران"، في إيران والذي اضطرت للتخلي عنه بسبب العقوبات الدولية.

أما فيما يخص التجارة البينية بين إيران، وروسيا فتقدير بحوالي 3 مليار دولار عام 2009، وهو رقم متواضع للغاية بالمقارنة بحجم التجارة بين روسيا، وتركيا الجار المباشر لإيران والذي قارب رقم 30 مليار دولار عام 2008، وبناء على ما تطرقنا إليه فإن محددات سياسة روسيا اتجاه العقوبات هي خليط من الاقتصاد والسياسة، فالاحتكار شبه الكامل للبعد الخارجي في برنامج إيران النووي من جانب روسيا، يمكن إضافته إلى البعد الاقتصادي للعلاقات. فعلى سبيل المثال أمر رئيس الوزراء الروسي "فلاديمير بوتين" في مارس 2010، على أن يتم بلدء مشروع المفاعل النووي المدني في "بوشهر" الذي يعمل فيه خبراء وشركات من روسيا منذ التسعينات. وفي خلال هذا العقد من الزمان، كان لإيران دور حاسم في الإبقاء على صناعة الطاقة النووية الروسية على قيد الحياة⁽²⁾.

⁽¹⁾- نفس المرجع السابق، ص 37.

⁽²⁾- Anthony H, cordes man, op, cit .

4 - الصين:

تشدد بكين على أنه مادامت إيران تقوم باحترام التزاماتها الخاصة بمعاهدة حظر الانتشار النووي، ولا تستعمل التكنولوجيا النووية في أغراض، عسكرية، فلا يجوز إجبارها على التخلّي عن حقوقها، وخصوصاً التخصيب ضمن حدود المعاهدة، ولهذا فهي لا تشارك الغرب إحساسه بالاستعجال في أمر احتمال تحول إيران إلى قوة نووية السلاح، فالصين تعتقد في جدوى العقوبات المقترحة من الغرب في إيجاد حل لهذا الأمر⁽¹⁾، بالذات في ضوء فشل هذه السياسات حتى الآن.

وبينما صرحت الصين أنها في صيف خلو الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، إلا أنها لا تريد التضحية بمصالحها الذاتية في إيران.

وتابعت بكين اتجاه إيران فيما يخص العقوبات الدولية سياسة "الطريق المزدوج"، عبر تأييد عقوبات خفيفة من الأمم المتحدة على إيران، مع الاستمرار في شراكتها الاقتصادية الناجحة مع إيران، حيث صرّح نائب رئيس الوزراء الصيني لي كيكياتج لضيفه مسعود مير كاظمي بقوله: "إيران هي شريك تجاري مهم للصين في غرب آسيا، وشمال إفريقيا، وأحد أهم الدول التي تورد النفط لبلادنا".

وبذلك فقد تبدو سياسة "الطريق المزدوج" هي المثالية للصين حيث تؤمن لها العلاقة الاقتصادية المتصلة بمواضيع الطاقة مع طهران⁽²⁾.

ثانياً / المواقف الإقليمية:

ستنطّرق ضمن هذا العنصر إلى مواقف مجموعة من الدول نظراً لتأثيرها الإقليمي وهي: تركيا، السعودية إضافة إلى جمهورية مصر العربية.

⁽¹⁾ ريتشارد ويز، مرجع سابق، ص، 10.

⁽²⁾ نفس المرجع السابق.

١- موقف تركيا من العقوبات الدولية على إيران:

لم يأت التصويت التركي ضد قرار العقوبات الدولية على إيران من فراغ، ولكنه جاء محصلة لتنامي علاقات التعاون، والشراكة التركية الإيرانية على المستويين الاقتصادي والإستراتيجي على حساب علاقات تركيا مع إسرائيل، فالتصويت التركي - البرازيلي ضد قرار العقوبات جاء من ناحية رداً على تراجع أمريكي عن دعم الوساطة التركية - البرازيلية الخاصة باستضافة تركيا اليورانيوم الإيراني منخفض التخصيب (3,5%)، ومبادلته ليورانيوم جرى تخصيبه بين روسيا وفرنسا عند حدود 20%. تكللت هذه المبادرة التركية، البرازيلية بالنجاح.

ومن جهة أخرى بخواز تطور علاقات إيران مع تركيا بكثير حدود العوامل التجارية ليمتد إلى المجال العسكري، الذي آثار قلقاً واضحاً لدى إسرائيل والولايات المتحدة، حيث أكد مجلس الأمن القومي التركي للوثيقة السياسية الجديدة المتعلقة بالأمن القومي التركي، وهي السياسة التي استبعدت وللمرة الأولى، إيران ودول أخرى هي روسيا، سوريا، والعراق، كمصادر لتهديد أمنها القومي، لكن الأهم هو ذلك التقارب السياسي بين البلدين الذي حفز إيران للحديث عن "شرق أو سط إسلامي"، وعن تأسيس شراكة رباعية: إيرانية، عراقية، سورية، تركية⁽¹⁾. إضافة إلى ذلك فإن تحليل الخطاب السياسي لكل من الرئيسين الإيراني "أحمدي نجاد"، والتركي "عبد الله غل" في القمة الخامسة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي، والتجاري في منظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت في اسطنبول يوم 10 نوفمبر 2009، عن قدر كبير من التقارب في المفاهيم، سواء ما يتعلق بالطموحات، أو ما يتعلق بالأدوار وخاصة في إطار منظومة العمل الإسلامي سواء كان جماعياً من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي، أو ثنائياً بين إيران وغيرها من الدول الإسلامية، وتركيا وغيرها من الدول الإسلامية⁽²⁾.

⁽¹⁾- محمد السعيد إدريس، الجوار الإقليمي والعقوبات المفروضة على إيران، شرق نامة العدد، 08 يناير 2011، ص 63.

⁽²⁾- نفس المرجع السابق، ص 64.

2 - موقف العربية السعودية:

ساندت السعودية قرار العقوبات الجديد على إيران، وظهر ذلك في الانقسام الذي حدث داخل مجلس الوزراء اللبناني حول قرار تصويت لبنان في مجلس المن حول قرار تصويت لبنان في مجلس الأمن حول قرار العقوبات المذكور (14 ضد 14)، ما أدى إلى التزام لبنان بالحل الوسط بين رفض للعقوبات وتأييدها، فجاء القرار بالامتناع عن التصويت ليحظى بموافقة 12 دولة من بينها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ضد صوتين هما البرازيل وتركيا وامتناع لبنان عن التصويت. وتواصل الدعم السعودي لقرار العقوبات وغير عن نفسه في مواقف سياسة ودبلوماسية متعددة، على الرغم من الحرص الإيراني الشديد على التهدئة مع السعودية بعد إنقضاء الأزمة الخاصة بالتمرد الحوثي في اليمن التي كان أحد أسباب التوتر الحديثة بين الرياض وطهران.

3 - موقف مصر: لم تشاً مصر أن تكون طرفاً مباشراً في دعم قرار العقوبات على إيران، أو طرفاً رافضاً، أو منخضاً لهذه العقوبات لأسباب كثيرة أبرزها أن الموقف المصري من أزمة إيران النووية يبدو شديد التعقيد. فعلى الرغم من كل ما يbedo من عداوات تتجدد وتتراءع بين الحين والآخر بين القاهرة وطهران إلا أن مصر لم تعلن رسمياً إيران مصدراً للتهديد، وبالذات بالنسبة لبرنامج إيران النووي⁽¹⁾، إضافة إلى ذلك وجود مصلحة مصرية فينجاح إيران في مسعاه لتصبح دولة نووية سلمية، سواء كانت هذه المصلحة مباشرة أو غير مباشرة، إذ أخذنا في الاعتبار وجود طموحات مصرية لامتلاك برنامج نووي سلمي، ومحدودية العلاقات الاقتصادية، والتجارية بين البلدين فإن الموقف المصري من العقوبات يزداد غموضاً، وينبع هذا الغموض هنا من عدم كونه بمنزلة محورياً على أجندـة السياسة الوطنية المصرية في علاقتها مع إيران، رغم أن مصر ترفض أن تصبح إيران قوة نووية عسكرية إضافة إلى إدراك مصر أن إيران تمارس سياسة خطيرة على المستوى الإقليمي، وأنها مطالبة بالتخلي عن هذه السياسة، ومن هنا يأتي تفضيل مصر لسياسة الحوار الغربي مع إيران ورفض الخيار العسكري.

⁽¹⁾- نفس المرجع السابق.

III - الخيار العسكري (المعوقات + الآثار):

ليس هناك من خيار عسكري في صراع يمكن أن يكون منفصلاً عن إستراتيجية شاملة توظف خلالها أدوات أخرى كالدبلوماسية، أو الاحتواء، بأبعادها المختلفة لتحقيق نهاية مرغوبة من قبل كل أطراف هذا الصراع يرى فيها توكيداً لأمنه القومي أو تعزيزاً لأمنه القومي، ستتطرق في هذا العنصر لخيار استعمال القوة العسكرية من أجل تحطيم الحلم النووي الإيراني من خلال جملة من التساؤلات نذكر منها ما يلي: ما هي الأسس الحاكمة لسلوك إيران في المجال السياسي والعسكري؟

إضافة إلى ما هي أهم الدول المرشحة للقيام بهذا التدخل العسكري؟ وما هي أهم المعوقات، والآثار الناجمة عن هذا السيناريو؟.

للإجابة على مجمل التساؤلات المطروحة لابد من التطرق في البداية إلى المنهجية الإيرانية في المجالين السياسي، والعسكري ثم تطرق بعد ذلك إلى السيناريو العسكري مختلف التبعات المترتبة عنه.

1 - النهج السياسي العسكري الإيراني:

تعتمد إيران في إدارتها لأزمة البرنامج النووي في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها على مجموعة من الأسس الحاكمة لسلوكها في المجالين السياسي والعسكري⁽¹⁾:

- الحفاظ على قدرات الحافة النووية دون تجاوزها لمرحلة تطوير سلاح نووي حتى تتهيأ الظروف المناسبة لذلك.

- ممارسة سياسة حافة الماء في التفاوض مع الأطراف الدولية، عبر تشدد محسوب وتراجع موقف يهدف إلى كسب الوقت المطلوب لتدعم قدراتها النووية.

- توظيف إستراتيجية عسكرية مؤسسة على الردع غير المتماثل، التي تتجاوز القدرات العسكرية التقليدية المتواضعة لإيران باعتبار الحظر الموسع المفروض على واردات السلاح إليها. ويعتمد الردع غير المتماثل على أعمدة ثلاثة:

⁽¹⁾ نزار عبد القادر، إيران والقنبلة النووية، الطموحات الإمبراطورية، (بيروت، المكتبة الدولية، 2008)، ص 320.

*أنظمة صاروخية باليستية توفر قدرة الوصول إلى عمق دول الجوار، والقواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة فضلاً عن إسرائيل.

*تطوير قدرات حرب بحرية غير تقليدية تستهدف كلاً من السفن الحربية المعادية والسفن التجارية العابرة في الخليج ومضيق هرمز، بهدف عرقلة الملاحة في الخليج.

وإغلاق المضيق لفترة من الوقت للتأثير في الاقتصاد العالمي، وتعتمد إيران في بناء هذه القدرات البحرية على ثلاثة ركائز:

الأولى: أنظمة صواريخ طوافة مضادة للسفن تتمرّكز على منصات متحركة منتشرة على الأرض وعلى زوارق بحرية.

الثاني: تلغيم المراتب البحرية، والمضيق باستخدام الزوارق، والغواصات التقليدية والصغيرة وسفن الصيد.

الثالثة: أسطول ضخم من الزوارق السريعة الصغيرة المسلحة بعمليات انتحارية.

2 - الخيار العسكري الأمريكي المحدود:

تتمثل أهداف هذا الخيار في منع، أو إعاقة حيازة إيران لقدرات نووية تمكّنها من تطوير سلاح نووي لفترة زمنية معينة، ويمكن تصور أبعاد ملامح، ومعوقات، والآثار وفق هذا الخيار على النحو التالي⁽¹⁾:

ستعتمد الولايات المتحدة على القوة الجوية على نحو أساسى، مع ضربات صاروخية مساندة من البحر، وفقاً للتطور الموقف وتتمحور مجموعة الأهداف كما يلي:

⁽¹⁾- صفوت الزيارات، الضربة العسكرية لمنشآت غير إيران النووية: الملامح، المعوقات الآثار، شرق نامة، العدد 08، يناير 2010، ص 90.

أ- مجموعات أهداف القصف الأولية:

- منشآت إنتاج المواد الانشطارية.

- منشآة تخصيب اليورانيوم في "ناتانز".

- منشآة تحويل اليورانيوم في أصفهان.

- مفاعل الماء الثقيل IR-40 في آراك.

- منشآت الأبحاث، والتطوير، والإنتاج، والتخزين للصواريخ الباليستية في المناطق المجاورة لمنشآت إنتاج المواد الانشطارية المستهدفة.

ب- مجموعات أهداف القصف الإضافية: في هذه الحالة سيتم التركيز على قوات الرد الانتقامي التي تستخدمها إيران في إنزال العقاب بالولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، وتشمل مجموعات الأهداف كل من:

- عناصر القوة البحرية التقليدية، وغير التقليدية على طول الشاطئ الإيراني في العمق.

- قواعد إطلاق الصواريخ الباليستية قصيرة ومتعددة المدى.

- القواعد الجوية، وموقع نشر أنظمة الدفاع الجوي الرئيسي ومرتكز القيادة والسيطرة والاتصالات وإدارة المعركة المرتبطة بها.

ولتنفيذ هذه المهمة لابد من قدرات تنفيذية متقدمة، وعلى حسب طبيعة الهدف ويمكن تقدير قوة تنفيذ مهمة قصف الأهداف الأولية كما يلي:

- منشآة تخصيب اليورانيوم في ناتانز: 7 طائرات قاذفة B-2A Esprit (بكل طائرة 8 قنابل GBU-28 الانطلاق من ميسوري Missouri في الولايات المتحدة، أو ديجو جارسيا Diego Garcia في المحيط الهندي).

- منشآة تحويل اليورانيوم في أصفهان: 5 طائرات قتال (F-18E/F Super Hornet) بكل طائرة قنبلة واحدة (GBU-27)، والإقلاع من حاملة طائرات في بحر العرب.

- لتأمين القوة القائمة بالضربة: 24 طائرة قتال F-18E/F Super Hornet (مجهرة بأنظمة تسليح للقتال الجوي، وأحمد نظام الدفاع الجوي المعادي).

ونظراً للقدرات العسكرية التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية في ميدان نشر قدرات على مستوى كوني، وإقليمي تساعد على تقديم الدعم في جو استعراضي كما هو معروف لدى الأمريكيان:

- على المستوى الكوني: القدرة على إرسال قاذفات إستراتيجية من نوع Stealth طراز B-2A من قواعدها في الولايات المتحدة مباشرة إلى منطقة الخليج، أو ربما انطلاقاً من قاعدتها الرئيسية دييجو جارسيا Diego Garcia في المحيط الهندي.

- على المستوى النشر الإقليمي: يمكن لمجموعتي قتال حاملات طائرات Carrier strike groups، توفير الكم المطلوب من الطائرات المقترحة للقوة الضاربة، وقوة الإسناد القتالي معاً مع التهيئ لتنفيذ باقي المهام الروتينية لمجموعات الحاملات، هذا فضلاً عن توافر عدد كبير من الصواريخ الكروز التي يمكن اللجوء إليها عند الحاجة.

١-٢ - معوقات الضربة العسكرية المحدودة:

من خلال ما سبق يمكن تقدير المعوقات الرئيسية للضربة العسكرية المحدودة التي قد تقوم بها الولايات المتحدة في الأبعاد التالية⁽¹⁾:

أ- عدم توافر الاستخبارات الكافية لطبيعة النظام السياسي الإيراني المنغلق، واعتماده على درجات عالية من مستويات السرية.

ب- وجود عدد من المواقع تحت الأرض، مما يصعب عمليات الرصد، والمتابعة والتحليل لمكوناته ووظائفها ودرجة تحصينها.

ج- المرونة المتوفرة لدى النظام في تحريك، وإعادة النشر السريع للمعدات، والأجهزة الحساسة فيما بين الواقع، وحتى خارجها نتيجة تصميمها الجزاً.

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق، ص 92.

- د- الاعتماد على القوة الجوية والصواريخ، دون حشد قوات أرضية كافية على الحدود الإيرانية مباشرة، أو بالقرب منها كتهديد قائم يفقد الضربة كثيرة من مصداقيتها.
- هـ- احتمال وجود برنامج سري مواز للبرنامج المستهدف.
- و- احتمال الرد الانتقامي الإيراني بصورة تفرض ليس فقط الانتقال إلى مجموعات الأهداف الإضافية، ولكن إلى مواجهة شاملة مفتوحة لا ترغب الإدارة الأمريكية الحالية في تحمل تكاليفها.
- كـ- تواجد أهداف القصف في مناطق مأهولة بالسكان، والأنشطة الاقتصادية الأخرى، وهو الأمر الذي يفرض وقوع خسائر بشرية، وأضرار جانبية تدفع إلى معارضات دولية، وإقليمية، و محلية بالغة الشدة.

2-2- آثار الضربة العسكرية المحدودة:

قد يوفر تقدير حسابات المنفعة، والتكلفة لهذه الضربة من منظور الأطراف الثلاثة الرئيسية في هذا السياق (الولايات المتحدة، إيران، وإسرائيل) تصورا الآثار هذه الضربة آنيا وفي المستقبل المنظور.

- الولايات المتحدة الأمريكية:

في مقابل منفعة رئيسية وهي تعويق البرنامج النووي لفترة زمنية تتراوح ما بين عام واحد إلى ثلاثة أعوام، أما قائمة التكاليف المطلوب التعامل معها في المقابل فتشمل ما يلي⁽¹⁾:

أـ- التهيئة لمواجهة ردود انتقامية إيرانية واسعة ما بين أحد رهائن غربيين أو عمليات عسكرية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

بـ- توقف العملية الدبلوماسية متعددة الأطراف بفعل العمل العسكري الأحادي الجانب من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، والذي لن توفق عليه كل من الصين وروسيا.

⁽¹⁾- علي حسن باكي، سيناريوهات الضربة الإسرائيلية ضد إيران، السياسة الدولية، العدد 180، أبريل 2010، ص 121.

- ج - مواجهة نظام إيراني أكثر تشدداً في موافقه ومطالبه.
- د - تعاظم مشاعر الكراهية للولايات المتحدة بين شعوب المنطقة، وفي كل العالم الإسلامي خاصة في دول الولايات المتحدة مصالح حيوية فيها كالسعودية وباكستان.

- إيران:

في مقابل تحمل تكلفة واضحة هي تعويق برنامجه النووي لفترة زمنية نتيجة الضرر الذي أحدثه الضربة العسكرية، فإن قائمة منافع تالية ستتيح هامشاً واسعاً للمناورات السياسية التي تجدها إيران⁽¹⁾:

- أ - توحيد الرأي العام في الداخل وراء النظام، وإضعاف ملموس في دعاوي حركات الإصلاح، الأمر الذي يعزز قبضة النظام على السلطة، ويدعم تشدده في المواجهة الدبلوماسية التالية مع الولايات المتحدة.
- ب - اكتساب النظام الإيراني لمزيد من الشرعية، والقبول في إطار المجتمع الدولي والإقليمي معاً.

ج - توافر الأسس القانونية لتبرير الانسحاب من معادلة الحد من الانتشار النووي والمبررات الإستراتيجية لإطلاق عملية تطوير لسلاح نووي كأولوية قومية.

د - فشل العملية الدبلوماسية متعددة الأطراف التي تشنل كاهل المفاوض الإيراني في محادثات البرنامج النووي، ومن مواجهة دبلوماسية أحادية أمريكية لا تتمتع بأدوات العقاب التي توفرها باقي هذه الأطراف الدولية.

⁽¹⁾ صفوون الزيات، مرجع سابق، 96.

- إسرائيل:

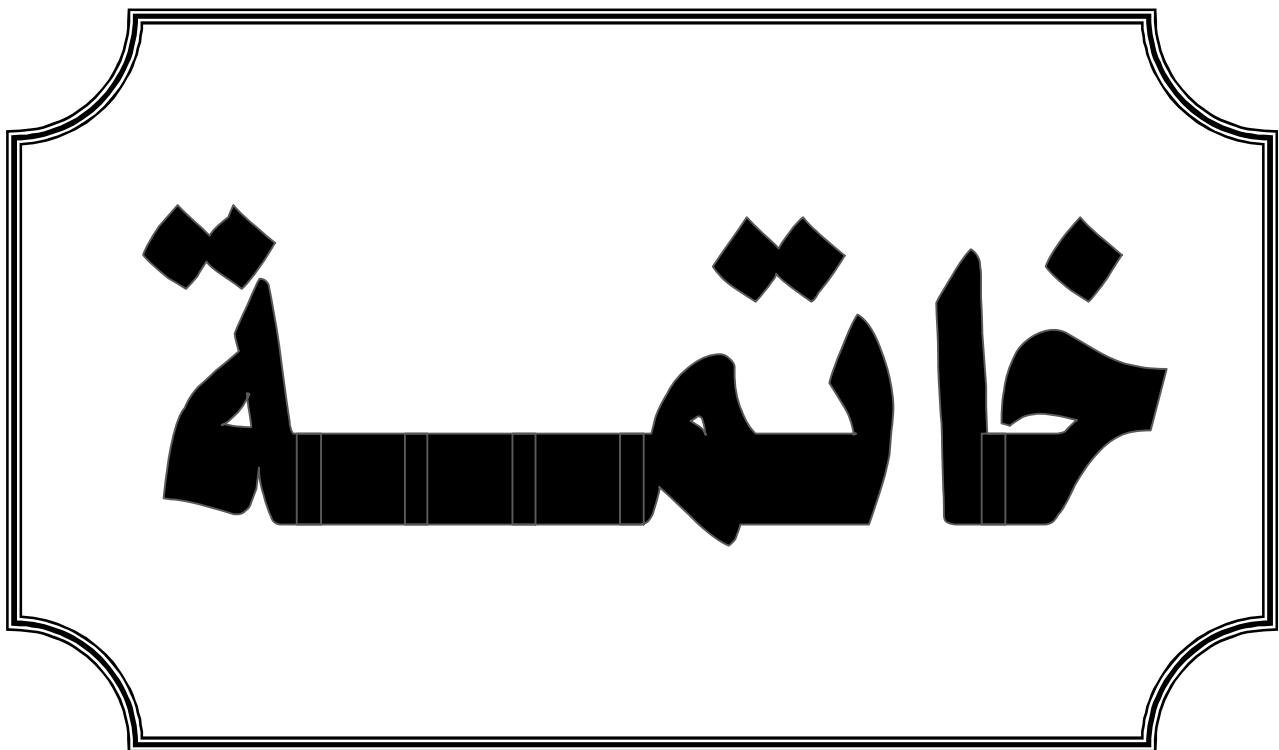
تبعد قائمة المدافع هي السائدة لدى القيادة الإسرائيلية باعتبار المعطيات التالية⁽¹⁾:

- أ- نجاح الضربة العسكرية الأمريكية في إعاقة البرنامج النووي الإيراني لفترة زمنية من الوقت، وهو الأمر الذي يرفع عباء عمل عسكري كان على إسرائيل القيام به.
- ب- تحويل الولايات المتحدة عباء إنهاء البرنامج النووي على الجانبين المادي والمعنوي وبصورة أحادية ترتبط ليس فقط بأمن، ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإنما كذلك بعكانتها وهيبتها الدولية.
- ج- إلزام الولايات المتحدة الأمريكية مادياً ومعنوياً باحتواء الآثار السلبية المحتملة على إسرائيل نتيجة الضربة العسكرية، وهو ما يعني مزيداً من الدعم السياسي والعسكري.
- د- التقارب الضمني مع النظم الحاكمة في الوطن العربي الراغبة في إزالة البرنامج النووي الإيراني والمرحمة سراً بالضربة العسكرية الأمريكية.

⁽¹⁾- علي حسن باكي، المرجع السابق، ص 124.

خلاصة:

إن محاولة إيران تحصيل آثار الضربة العسكرية الأمريكية المحدودة ضد منشآت البرنامج النووي الإيراني ترجم نجاحاً عملياتياً في تقويض البرنامج لفترة زمنية قد تصل إلى ثلاثة أعوام في حدتها الأقصى، ورداً إيرانياً منضبطاً في المقابل سيعمل على استغلال أقصى للمنافع التي وفرها له العدوان الأمريكي عبر انسحاب مطروح من معاهدة عدم الانتشار النووي، وإطلاق عملية سرية لتطوير سلاح نووي مع تأخير محسوب لردود انتقامية مباشرة، والقبول على التوازي بالدخول في عملية تفاوضية مع الولايات المتحدة على أمل الحصول على صفقة سياسية تتيح لإيران الاحتفاظ بقدرات نووية بشكل أو باخر.



من خلال الدراسة التي قدمتها في هذه الأطروحة، والتي امتدت عبر ثلاثة فصول نصل في النهاية إلى مجموعة من النتائج نوردها فيما يلي:

١ - إن العلاقة بين نزع السلاح، ومنع انتشار الأسلحة النووية تبقى علاقة حاسمة،
فإن لم تقم الدول الحالية التي تملك أسلحة نووية بتحفيض ترساناتها، من المحتمل أن تعارض دول رئيسية لا تملك أسلحة نووية فرض قواعد أشد لمنع انتشار الأسلحة النووية، وفي حال بقيت هذه الأسلحة عملة مقتصرة على الدول العظمى، يصبح من الممكن أن تعارض قوى ناشئة، مثل: البرازيل، جنوب إفريقيا وإيران، فرض قيود إضافية على الحصول عليها. حتى ولو كانت المزايا الأمنية لانتشار الأسلحة النووية خاضعة للجدل، فقد ثبتت اعتبارات العدالة، والاعتراض القومي التي يتم الشعور بها، على أنها أكثر إقناعاً من الوجهة السياسية.

٢ - بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط فإن الإسرائيليون يرون في البرنامج النووي الإيراني كسراً لاحتكارهم القوة النووية في المنطقة وقت السلم، وخطراً وجودياً عليهم في وقت الحرب. فهم يقرؤونه قراءة عسكرية بالأساس وفق ما يلي:

- ستصبح إيران منافساً في النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، وستفرض عليهم أن يحسبوا لها حساباً جدياً في كل سلوكهم السياسي في المنطقة، فلا توجد يد طلقة في ساحة بها قوتان نوويتان متنافستان.

* **تستطيع إيران إذا تحولت إلى قوة نووية أن تدخل في حلف مع دول مسلمة في المنطقة منها: باكستان وتركيا، فيما يشبه النواة الصلبة لقوة إقليمية مسلمة لها وزنها العسكري، والاقتصادي، والسياسي.**

* **تستطيع إيران النووية أن توثق علاقتها مع الصين، وروسيا، فيما يشبه حلفاً دولياً جديداً في آسيا، يجعل الهيمنة الأمريكية على آسيا تتلاصص وتتراجع أمام العملاق الصيني الصاعد، وحلفائه من المسلمين.**

3 - بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني، فإن ما هو أهم من التفاصيل التقنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أي اتفاق حول الملف النووي، على سبيل المثال طول مدة تعليق العمل، وأجهزة الطرد المركزي وما إلى هناك، فإن الأهم يكمن في أن تحاول الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين، التوصل إلى إجماع حول اعتماد مقاربة مشتركة، فعندما كان الأمر يتعلق بالعراق، كانت الولايات المتحدة تكتفي بقرارات قوية مع تحالف ضعيف، أما عندما يتعلق الأمر بإيران، فإن القرارات المعتدلة أصبحت أساسية لتحقيق اجماع دولي قوي ومن أجل الحفاظ عليه. فإيران تملك مهارة عالية في إيجاد واستغلال التغرات لدى المجتمع الدولي، كما لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA).

وهكذا فإن الجهد الدبلوماسي سوف تتبدل بسرعة إذا قام كل بلد بمقاربة إيران بخط أحمر مختلف عن غيره.

4 - إن تعاون روسيا بالأساس شأن أساسي فطهران تتكل على أن:

أ- روسيا قد توافق في النهاية على طموحات إيران النووية.

ب- كما أسلفنا فإن الصين تخطو خطى آسيا.

ج- عزيمة الاتحاد الأوروبي سوف تبقى متربدة في غياب التأييد الدولي، والصيني.

ولكن إذا قمت مواجهة إيران بجبهة موحدة تضم روسيا، والصين فهي سوف تعيد على الأرجح احتساب مقاربتها.

4 - في سياق التفاهم الدبلوماسي، ينبغي على الغرب أن يوضح أكثر أن لجنة الأمم المتحدة الخاصة (unsc) تعترف بخطط إيران في امتلاك قدرة إنتاج دورة كاملة من الوقود (الملحق 2، القرار 1747)، وبالمقابل فقد تقبل إيران أنه في الوقت الذي لها كل الحق في التخصيب، فإنها لن تمارس هذا الحق إلى حين تلقيها "شهادة واضحة بحسن السلوك" من الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) (وهي عملية سوف تتوقف مدتها إلى حد كبير على تعاون إيران).

وهكذا فإن أي برنامج محلي لتخصيب اليورانيوم سوف يكون مؤجلاً، ومحظوظاً، وخاصعاً للمراقبة الدقيقة.

5- يجب إعادة طمأنة إيران بالسر، ولكن بوضوح، أنها لن تتعرض لأية عقوبات أخرى أو للإكراه في حال تعاونت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي حال أقرت بالتجاوزات السابقة لأجل الحصول على هذه "الشهادة الواضحة بحسن السلوك"، وهذا أمر أساسي، ذلك أن إيران إذا اعتقدت أن التداعيات السلبية لعدم التعاون تعادل أو أنها تتجاوز، تلك التي يسببها عدم التعاون، فإنها سوف تفضل موافصلة بليلة التقدم وإعاقته.

6- على الولايات المتحدة أن تذكر أن إيران لن تقبل أبداً بأي تسوية قد يتوقع من خالها تراجع إيران علينا، وإقرارها بالذنب، أو إجبارها على المساومة نتيجة الضغط وحده، فإلى جانب مسألة حفظ ماء الوجه، يعتقد العديد من رجال النخبة السياسية في إيران، وفي المقام الأول، آية الله خاميني، إن التسوية التي تأتي نتيجة الضغوط تظهر الضعف وسوف لا يؤدي إلا إلى تشجيع الولايات المتحدة على ممارسة المزيد من الضغوط.

7- تعرّض الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارتها للملف النووي لضغوط عديدة،خصوصاً من قبل الإدارة الأمريكية باهتمامها بعدم الحياد، والانحياز ومورست أكبر الضغوط على المدير العام للوكالة من قبل الولايات المتحدة، لدفعه لتبني موقفاً مؤيداً لها ولتوجهها، والتهديد بطالبة مجلس أمناء الوكالة بتنحيته من منصبه أو اتهامه بالتواطؤ مع طهران.

8- التعاون بين طهران، والوكالة الدولية للطاقة الذرية كان يحدث فقط في الفترات التي تفرض فيها مهلة نهائية أو إنذاراً زمنياً محدداً لطهران.

9- إيران تشرط لوقف عمليات التخصيب أن تنفذ دول الاتحاد الأوروبي بنود الاتفاق الذي تعهدت فيه بمقابل العمل بالماء الخفيف لتوليد الكهرباء، والالتزام بالوقود النووي، ودعمها للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية، وهي العضوية التي تقف الولايات المتحدة الأمريكية حائلاً دونها منذ عام 2001.

10 - انقسام الأسرة الدولية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية حول ملف إيران النووي وطموحاتها بينما تبدو الولايات المتحدة، وغيرها من دول العالم مفتقرة إلى ما يكفي من الضغط لکبح جماح الطموح الإيراني.

11 - إن التهديد باستخدام القوة العسكرية سيأتي بنتائج عكسية، فهو يضعف موقف الإيرانيين المعتدلين الذين يحاولون صياغة علاقات مختلفة مع واشنطن، ويعزز حجج المتشددين بمواصلة العمل لإنتاج السلاح النووي كرادع ضروري.

وفي ختام هذا البحث الذي تناول دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حلحلة الملف النووي الإيراني خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2010 فإننا نقترح مجموعة من الآليات لمعالجة هذا الموضوع من بينها ما يلي:

أ- لا حل للملف النووي الإيراني إلا بالطرق الدبلوماسية، والسلمية، والابتعاد تماماً عن أي حل عسكري قد يجلب للمنطقة الدمار.

ب- تقريب وجهات النظر بين كل من إيران، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والقوى الكبرى على غرار الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا إضافة إلى الصين عن طريق الحوار السلمي.

ج- معاملة جميع الملفات النووية الدولية معاملة واحدة غير انتقائية لإضفاء المصداقية على أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

د- التعامل مع الملف النووي الإيراني من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية قانونياً وتقنياً وبناءً على نصوص المعاهدات الدولية، وعدم تسييسه وفق أجنحات سياسية دولية معينة.

هـ- تطبق مبدأ الشفافية التامة من قبل طهران على ملفها النووي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

و- أن تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية تفتيشها، وعملها بمحايضة تامة، وبشفافية، ومصداقية بعيداً عن ضغوطات الإدارة الأمريكية، وذلك لجميع المنشآت النووية في العالم بما في ذلك إسرائيل.



قائمة المراجع:

قائمة المراجع:

١/- الكتب:

- ١- أبجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2004.
- ٢- السعيد عبد العزيز وآخرون، النظام العالمي الجديد، الحاضر والمستقبل، ترجمة: نافع أيوب ليس، دمشق، منشور إتحاد الكتاب العرب، 1999.
- ٣- عبد العظيم محمد زينب، الموقف النووي في الشرق الأوسط، في أوائل القرن الحادي والعشرين، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى 2007.
- ٤- عتريسي طلال، الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، بيروت، دار الساقى، الطبعة الأولى، 2006.
- ٥- بولتون جون، الاستسلام ليس خيارنا، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت دار الكتاب العربي، 2008.
- ٦- تقية راي، إيران الخفية، ترجمة أيهم الصباغ، الرياض، دار العبيكان، الطبعة الأولى، 2010.
- ٧- وليد عبد الحي وآخرون، آفاق التحولات الدولية الراهنة (عمان: دار الشروق للنشر ومؤسسة شومان، 2002).
- ٨- إدريس ثابت عبد الرحمن، التفاوض: استراتيجيات وتقنيات ومهارات تطبيقية. الإسكندرية: الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2005.
- ٩- بيلس جون وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (دبى، ترجمة مركز الخليج للأبحاث .) 2004.
- ١٠- بيزن ايزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية (الأردن: الدار الثقافية للنشر 2000).
- ١١- كامل مجدي، الأسرار النووية: من اكتشاف الذرة حتى خروج المارد من القمم وكارثة بقاء العرب خارج النادي النووي، دمشق، دار الكتاب العربي، 2008.
- ١٢- الدجاني أحمد صدقى وآخرون، التحديات شرق أوسطية الجديدة والوطن العربى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2000.

قائمة المراجع:

- 13- العجمي ظافر محمد، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006.
 - 14- محمد إبراهيم منصور، الخيار النووي في الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2007.
 - 15- مسعد نيفين عبد المنعم، صنع القرار في إيران و العلاقات العربية الإيرانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.
 - 16- أسعد خالد ظاهر، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: المستجدات الراهنة والآفاق المستقبلية، بيروت، دار المعد، 2004.
 - 17- ظاهر محمد العجمي، أمن الخليج العربي، تطور وإشكاليات من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
 - 18- حتى ناصر يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985.
 - 19- تاي، جوزيف دوناهيو، جون، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة: محمد شريف الطرح، الرياض، مكتبة العبيكان، 2002.
 - 20- وايت بريان وآخرون، قضايا في السياسة العالمية، (دبي، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004).
 - 21- عبد القادر نزار، إيران والقنبلة النووية: الطموحات الإمبراطورية، بيروت، المكتبة الدولية، الطبعة الأولى، 2008.
 - 22- القاسم نعيم، حزب الله: "المنهج ... التجربة ... المستقبل"، بيروت، دار المادي للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.
 - 23- الأمن النووي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.
- II- المجلات والدوريات:
- 1- جعفر ضياء جعفر، الصراع النووي في شبه القارة الهندية، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 316، يونيو 2005.
 - 2- عبد الحميد عاطف معتمد، روسيا وإيران... التفاعل النووي في المساحة الرمادية، الجزائر، مركز بصيرة للبحوث الإستراتيجية والخدمات التقليمية، العدد 2، جوان 2006.

قائمة المراجع:

- 3 - مستري عبد القادر، أزمة الملف النووي الإيراني، دراسات إستراتيجية، الجزائر مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 9، ديسمبر 2009.
- 4 - البحيري، ولاء علي، إيران واتفاق تبادل اليورانيوم: سياسة كسب الوقت، السياسة الدولية القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 180، أبريل 2010.
- 5 - نور الدين محمد، تركيا وإيران والبرنامج النووي، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية العدد 136، صيف 2010.
- 6 - أيزنشتاين، مايكل وآخرون، النفوذ الإيراني: في العراق المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 388 يونيو 2011.
- 7 - الشيخ نورهان، التعاون الاستراتيجي الروسي، الإيراني، الأبعاد والتداعيات، السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 180، أبريل 2010.
- 8 - أبو العينين سامح، جهود منع الانتشار النووي في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 180، أبريل 2010.
- 9 - جبار علي عبد الله جمال الدين، مستقبل منظورات التعاون الإقليمي في ظل التغيرات الدولية، مجلة الكوفة، جامعة الكوفة، العدد الأول 2009.
- 10 - مالوني سوزان، مستقبل العلاقات الإيرانية، الأمريكية بين الإستراتيجية والتكتيك، المجلة، العدد 1522، 8 يونيو 2009.
- 11 - ويز ريتشارد، إدارة أوباما تواجه طهران بعقوبات دولية، المجلة، العدد 1541، 15 يناير 2010.
- 12 - ناجي محمد عباس، من داخل الحرس الثوري، المجلة، العدد 1546، 6 نوفمبر 2009.
- 13 - عطوي معمر، العقوبات الدولية على إيران: محاصرة دولة معقدة، شؤون الأوسط بيروت، مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع، العدد 137، خريف 2010.
- 14 - اللباد مصطفى، العقوبات الاقتصادية وأثرها على عملية صنع القرار النووي في إيران، شرق نامة، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، العدد 08 يناير 2011.
- 15 - الزيارات صفوت، الضربة العسكرية لمنشآت إيران النووية، شرق نامة مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، العدد 08، يناير 2011.

قائمة المراجع:

الرسائل والمذكرات:

- 1 - راقي عبد الله، مقاربة المفاوضات الدولية: نحو تصميم إطار تحليلي متكمّل، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008/2009.
- 2 - معمرى خالد، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة، 2007/2008.
- 3 - زلاقي حبيبة، تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009/2010.
- 4 - طالب وشاش نوران، العلاقات الدولية وتدوين الطاقة النووية السلمية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة الدانمارك، 2008/2009.

قائمة المراجع:

موقع الإنترنيت:

- 1 - علي حسن باكير، إيران تفجر المنطقة طائفياً بين لبنان والعراق، على الموقع www.islamtoday.net/articles/show_articles_content-CFM?catid=76-artid=8427, 24/12/2006.
 - 2 - ملحق مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الموقع .
www.IAEA.org/bulletin 3/2007.
 - 3 - الطالقاني علي، صناعة القرار في إيران، الجميع و ... لا أحد، على الموقع.
www.annabaa.org 05/01/2008.
 - 4 - مارينا أوتاواي، الشرق الأوسط الجديد، مؤسسة كارنيجي للسلام، 2008 على الموقع:
www.carnegieEndowment.org.
 - 5 - هيلترمان، هل يتعرض الشرق الأوسط لتهديدات طائفية جديدة، تقرير بمحوعة الأزمات الدولية على الموقع.
www.crisisgroup.org 22/09/2007.
 - 6 - ناجي محمد عباس، قراءة في أزمة إيران وتداعياتها على الموقع:
www.aljazeera.net/studies.
 - 7 - باكير علي حسن، قراءة في العقوبات الاقتصادية ضد إيران على الموقع:
www.aljazeera.net/studies.
 - 8 - نداف إيال، الهجوم السري على إيران، على الموقع:
www.almustaqlab.com/stories/v4.aspx?storyid=498169. 1/12/2011.
 - 9 - باكير علي حسن، حزب الله تحت المجهر على الموقع:
www.alrased.net.
- مقال من دون مؤلف، لماذا تريد إيران امتلاك السلاح النووي؟ 30/06/2008 في موقع:
www.albainak.net/index.aspx/Item/1213 sctop.
- Journee d'etudes actes du 17 mai 2006, ou va l'Iran ?
www.frstrategie.org. على موقع:
 - WWW.TAEA.ORG/PUBLICATIONS/DOCUMENTS/INFCIRCS/2005/INFCIRCS_651.PDF.

بـ- باللغة الأجنبية (الفرنسية + الإنجليزية):

- 1- Bali. Asti U, Standing at the Nuclear Precipice : Iran. (The Nuclear Age peace foudations International Law Symposium. Panel II. 2006).
- 2- Berman Ilan. The logic Behind Sino-Iranian Cooperation. (Central Asia-Caucasus Institute et Silk Road Studies Program. 2007).
- 3- Crocker Chester. Toward a Diplomatic Action Plan on nuclear Issues. (Californies : Stanford Univesity : hoover institution press. 2009).
- 4- Datan Merav. Nuclear Future For The Middle East. (Impact On The Goal Of A WMD-Free Zone. Disarmament Forum 2008).
- 5- Dobbins James, Sarah Harting, Dalia Dassa Kaye. Coping With Iran Confrontation. Containment. Or Engagement (National Security Research Divison. 2007).
- 6- Freedman robert. Russia. Iran And The Nuclear Question : The Putin Record (Strategic Studies Institute 2006).
- 7- Hulsman. Jhon. Ph. D. and james philips. Foring a Common Tranatlantic Apporoach to the Iranian Nuclear Problem (Washington : Published by the Heritage Fondation 2005).
- 8- Katzman Kenneth. Iran : U.S. Concerns And policy Responses. (Washington : Congressional Research Service 2006).
- 9- kutchesfahani Sara. Iran Nuclear Challenge And European Diplomacy. (European Securrtiy et Global Governance – EPC Issue Paper No. 46.March 2006).
- 10- Kemp Geoffery. Iran's Nuclear Weapons Options : Issues And Analysiis. (The Nixon Center 2001).
- 11- Luers Wiliam, Theomas R. Pickering, jim Walsh. A Solution For The Us-Iran Nuclear Standoff. (The New York Review Of Books 2008).

- 1- Anthory H, cordesman, iranian Nuclear weapons, the option if diplomacy fails, at. www.csis.org/burke, 7/04/2006.
- 2- Kene, chen, Nuclear decision-making on Iran : A Rare glimpse, at. www.brandeies.edu/centers/crown/05/2006.
- 3- Paul K. Kerr, Iran's Nuclear program : Tehran's compliance with international obligations, congressional research service, at, www.crs.gov, 17/09/2009.
- 4- Liv, Huaping, the limitation of the IAEA in non proliferation Area A case study of Iran nuclear issue. www.posse.gatech.edu.
- 5- [www.iaea.org/News centes/2005/cov nuclerror html](http://www.iaea.org/News%20centres/2005/cov_nuclerror.html).
- 6- [www.ns.iaea.org/security/cppnm, hym](http://www.ns.iaea.org/security/cppnm.htm).
- 7- [usun, state, gov/briefing statement/2009/september/13010, htm](http://usun.state.gov/briefing/statements/2009/september/13010.htm).
- 8- [www.iaea.org/ About/ policy/ GC/ GC53/ GC53 Documents/ English/ gc5318-en PdF](http://www.iaea.org/About/policy/GC/GC53/GC53%20Documents/English/gc5318-en.pdf).
- 9- [www.pub.iaea.org/MTCD/publication/PDF/pub 1386.](http://www.pub.iaea.org/MTCD/publication/PDF/pub_1386.pdf)

فہریں المحتویات

8-1	مقدمة.
10	الفصل الأول: الثورة النووية ومسار الوكالة الدولية للطاقة الذرية
11	المبحث الأول: الوكالة الدولية للطاقة الذرية - دراسة بنوية
11	I- الإرهัصات الأولى لاكتشاف الانتشار النووي
12	II- الوكالة الدولية للطاقة الذرية دراسة قانونية
	III- الطبيعة العلاائقية بين الوكالة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة ومختلف المعاهدات الدولية
21	
25	المبحث الثاني: دور وكالة الطاقة الذرية في منع الانتشار النووي
25	I- الوضع الدولي وال الخيار النووي
28	II- جهود إرساء معايدة لمنع الانتشار النووي والقضايا المترتبة عنها
36	III- الشرق الأوسط وجدلية الطاقة النووية السلمية ومنع الانتشار النووي
40	المبحث الثالث: الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجدلية الطاقة النووية المستدامة والأمن النووي العالمي
40	I- الطاقة النووية المستدامة كخيار اقتصادي إستراتيجي
43	II- قيود تنمية الطاقة النووية السلمية في الأسواق العالمية
47	III- الأمن النووي والسلامة النووية من منظور الوكالة الدولية للطاقة الذرية
53	الفصل الثاني: الجمهورية الإسلامية الإيرانية والطموح النووي
54	المبحث الأول: خصوصية البناء السياسي للنظام الإيراني
54	I- المرشد الأعلى
56	II- سلطات الدولة (التشريعية ، التنفيذية ، القضائية)
60	III- المؤسسات العابرة للسلطات
63	V- آلية صناعة القرار بين الإيديولوجية وأحكام الدستور
66	المبحث الثاني: الأبعاد التاريخية والإستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني
66	I- الخلقيات التاريخية للبرنامج النووي الإيراني
71	II- دوافع وأهداف سعي إيران نحو البرنامج النووي

75	III- القدرات العسكرية الإيرانية
82	المبحث الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من برنامج إيران النووي
82	I- المواقف الدولية اتجاه البرنامج النووي الإيراني
86	II- المواقف الإقليمية
93	الفصل الثالث: تجاذبات الملف النووي بين القانون والسياسة
94	المبحث الأول: المعضلة النووية الإيرانية وحقائق السياسة الدولية
94	I - المقاربة النووية الإيرانية بين الدين والسياسة
97	II - إيران والامتداد الشعبي الإقليمي
101	III - كرونولوجيا أحداث الأزمة النووية الإيرانية 2002-2010
107	المبحث الثاني: المفاوضات الدبلوماسية حول البرنامج النووي الإيراني
107	I - المفاوضات الإيرانية الأوروبية (Eu3).
112	II - المقارب الدبلوماسية المطروحة لمعالجة تنصيب اليورانيوم الإيراني
116	III - المفاوضات الدبلوماسية حول تبادل اليورانيوم
120	المبحث الثالث: بدائل المفاوضات الدبلوماسية
120	I - العقوبات الاقتصادية ضد إيران
124	II- المواقف الدولية والإقليمية من العقوبات المفروضة على إيران
130	III- الخيار العسكري الدولي (المعوقات والآثار)
139	الخاتمة
144	قائمة المراجع
	الملاحق
	فهرس المحتويات